

RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان



رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

مدير التحرير

طلال أبو ركة

مستشارو التحرير

- | | |
|-----------------------------|---------------------|
| د. محمد محفوظ | د. نها بكر |
| د. عبد الرازق العياري | أ. ريم نزال |
| د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم | د. الزبير عروس |
| أ. وفيق هواري | د. جمال بن دحمان |
| أ. على خليل حمد | د. شرزاد أمين |
| أ. طلال عوكل | د. عبد الحسين شعبان |
| أ. زياد عثمان | د. أحمد البرقاوي |



Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين

هاتف 02 2413001

فاكس 02 2413002

بريد الكتروني rchrs@rchrs.org

موقع الكتروني www.rchrs.org

جميع الحقوق محفوظة

© Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

بالتعاون مع

Friedrich Naumann
STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

ملاحظة:

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان



الافتتاحية

0

دراسات ومقالات

- الأقليات من منظور حقوق الإنسان طلال أبو ركة ٩
- الأقليات وجدليات الوحدة والتحرير محمد محفوظ ٣٣
- قضية الأقليات في الوطن العربي ما بين الإثارة والإخفاء...!! عبير ثابت ٥٥
- ظاهرة التطرف وانعكاساتها على الوطن العربي حنا عيسى ٦٩
- الشيعة والسنة تنوع وغنى أم كراهية وصراع .. ؟ زهير الدبعي ٨٥
- الإثنية في إسرائيل خالد شعبان ٩٧
- المخاطر والتحديات في مناهج التعليم الإسرائيلي محمد محمود العطار ١٠٧
- الأقلية النسوية والمواطنة المنقوصة دنيا الأمل إسماعيل ١٢٩
- الدبلوماسية العامة سمير عوض ١٣٥

قوانين وتشريعات

- الحق في السلام ونشر التسامح كمعايير لتعزيز حماية حقوق الإنسان محمد الميداني ١٤٥

تقارير

١٥٧ من أجل مساحة مشتركة بين اللبنانيين وفبيق الهواري

١٦٣ الاستراتيجيات النفسية في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي عماد موسى

ثقافة

١٧٥ النقد وثقافة الأجوبة أحمد برقاوي

١٨٣ قراءة في كتاب " التصميم العظيم " صلاح الصوباني

بين صدور العدد السابق من مجلة تسامح وهذا العدد، فقدنا في المجلة، وفي مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان وفي الشبكة العربية للتسامح. إنساناً عزيزاً على قلوبنا، عضو تحرير المجلة وعضو هيئة تأسيسها، والعضو في مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، زميلنا ورفيقنا ومعلمنا الأستاذ «علي خليل حمد»، أبو هادي» .

سأستغل فرصة غيابه للكتابة عنه. فلو كان ما يزال بيننا للامني على ذلك. سيقول أن هناك العديد من المواضيع التي ينبغي أن يكتب عنها سواء في فلسطين او في العالم العربي.

فهناك انتفاضة للفلسطينيين تذكرونا بالانتفاضة الأولى في أواخر العام ١٩٨٧م، وهناك التغيير الأوضح في الساحة السورية حيث ترسل روسيا طيرانها لضرب داعش والإرهابيين.

هذا الرجل الموسوعي الذي درس الرياضيات في القاهرة، وشارك مع وزارة التربية في وضع وتقييم المناهج في معظم المواضيع. وكان يجيد الانجليزية والفرنسية والعبرية... بالإضافة الى اللغة العربية، ومع ذلك لم أسمعته يذكر كلمة أجنبية في جملة يقولها بالعربية.

أحب الشعر وكتبه، وكتب في اللغة والرياضيات والدراسات المتعلقة بالأديان وحقوق الانسان والتربية والتعليم والتربية الوطنية والزراعة والبيئة والفلسفة.

كان مسؤول الزاوية الثقافية في مجلة تسامح، وكان آخر موضوع كتبه هو عن فكر المفكر والناشط اللبناني مهدي عامل، كان مهتماً بشكل استثنائي بإظهار كل ما هو ايجابي في التراث الثقافي العربي، حيث شملت كتاباته كل من ساهم في عصر التنوير العربي من شعراء وأدباء ومفكرين.

في مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان نشر كتابين بهذا الخصوص، التسامح في الفكر العربي، والتسامح في فكر ادوارد سعيد. وكتب في كل اعداد فصلية تسامح الخمسين حول الفكر العربي، إلا في عدد واحد او اثنين على ما أذكر.

وشارك مع المركز في تحرير إصدارات هامة مثل التعليم الديني وحقوق الانسان، وحقوق الانسان في مناهج التعليم الديني في فلسطين. كما شارك في كل أعمال المؤتمرات والندوات التي أقامها المركز.

أبو هادي اسم على مسمى، هادئ الطباع في كل الظروف ، يعمل دائما بصمت لم أسمعه يتكلم عن نفسه قط، ولم يطلب شيئا لنفسه في كل حديثه عن كيف نكون ايجابيين والنتائج ستظهر يوما ما.

هذا الرجل الذي أهدته قرية كفر نعمة غرب رام الله إلى الثقافة العربية تعلمنا منه الكثير، وسنتعلم مما ترك من تراث ثقافي.

لن يكون سهلا تعبئة الفراغ الذي تركه.. له منا العهد على مواصلة الطريق.... ولروحه الرحمة والسلام.

رئيس هيئة التحرير

دراسات
ومقالات

الأقليات من منظور حقوق الإنسان

طلال أبو ركة *

مقدمة

يكاد لا يخلو مجتمع على وجه الأرض من وجود أقلية واحدة بداخله على الأقل ، فالمتابع للتركيبة السكانية لمختلف أنحاء دول العالم سيجد الأقليات قائمة في هذه التركيبة وتشكل جزء من النسيج السكاني والاجتماعي لكل دولة ، إلا أن التعاطي مع الأقليات وحقوقها ودورها في المحافظة على التماسك الاجتماعي ، والانصهار المجتمعي يختلف من دولة لأخرى حسب نظامها السياسي والقانوني .

بالعودة قليلاً للوراء والغوص في التاريخ سيجد المتابع أن معظم الحروب والدماء التي سالت على وجه الأرض وراح ضحيتها ملايين البشر ، كانت بشكل أو بآخر نتيجة طبيعية لأفكار طبقية ميزت بين إنسان وآخر بسبب لونه أو دينه أو أصله أو عرقه .. الخ ، فكان التمييز الديني والخلافات المذهبية حتى (داخل الدين الواحد) سبباً كافياً لصراعات دموية بعضها لا يزال قائماً حتى اللحظة ، ولعل الصراع التاريخي بين البروتستانت والكاثوليك هو الشاهد الحاضر على ذلك ، فيما كان التمييز على أساس اللون كفيلاً بالاضطهاد العنصري الذي مارسه الإنسان الأبيض على أخيه الأسود (ولا يزال) ، ولعل آخر قلاع كانت جنوب أفريقيا التي تخلصت منه في تسعينات القرن الماضي ، وكان البحث عن النقاء العرقي في الولايات المتحدة عقب اكتشافها سبباً مباشراً في إبادة الهنود الحمر ، وجاءت فكرة العرق الآري لدى هتلر في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي لتعصف بأوروبا كلها ، وتؤدي بها إلى الهاوية وراح ضحيتها في حرب كونية ثانية ما يقارب من ستين مليوناً قتيل.

ربما صفحات التاريخ حبلت بالعديد من تلك المشاهد القاسية والانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الإنسان وأهدرت كرامته بسبب التمييز والتعصب لدين أو رأي أو لون ، لذلك عندما بدأت الأمم المتحدة بتدشين الشريعة الدولية لحقوق الإنسان ، والتي تجلت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر ديسمبر ١٩٤٨ م ، وما تبعه من موثيق وإعلانات دولية ، كانت تهدف لوقف تلك الأفكار المدمرة في المجتمع الإنساني فكانت الأسس الفلسفية

التي قامت عليها الشريعة الدولية تنادي بالمساواة بين البشر بغض النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد ، أو المذهب السياسي .

جاءت الشريعة الدولية لحقوق الإنسان لتؤكد على مبدأ المساواة وعدم التمييز ، ولتحفظ للأغلبية في أي مكان من العالم حقها في وبنفس الوقت تحافظ للأقليات على كافة حقوقها بدون تمييز أو اضطهاد.

ستحاول هذه الدراسة التركيز على مفهوم حقوق الأقلية من منظور حقوق الإنسان ، لتوضح أن الشريعة الدولية قامت انطلاقاً من حساسية هذه القضية التي تعتبر واحدة من أخطر القضايا التي لا تزال تواجه المجتمع الإنساني وذلك من خلال عودتها في أماكن مختلفة من العالم وبصور جديدة قديمة ، فما يحدث في مينمار من اضطهاد ديني ، وما يحدث في الشرق الأوسط من قتل على خلفية الدين والعرق من قبل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ، وما يحدث من سياسات عنصرية ضد المهاجرين الجدد في أوروبا ، وما تشهده حتى الملاعب الرياضية من هتافات عنصرية ضد بعض اللاعبين بسبب العرق أو الدين ، ولا ننسى في هذا المقام السياسات الإسرائيلية في فلسطين ، والتي تمثل شكلاً من أشكال «الابرتهايد» الجديد سواء من خلال الجدار العازل في الضفة الغربية ، أو من خلال الحصار على قطاع غزة ، ومخططات للحصول على اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة لطرد فلسطيني الداخل وجعل إسرائيل دولة لليهود دون مواطنيها .

في إطار ذلك ستعمل الدراسة على استعراض كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تناولت حقوق الأقليات بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار السياق التاريخي لتطور المفاهيم الإنسانية ومحاولتها وضع حد لكافة أشكال التمييز والاضطهاد في المجتمع الإنساني ، مع توضيح الالتزامات المطلوبة من قبل الدول والحكومات في إطار حماية الأقليات وآليات الأمم المتحدة في سبيل دعم حقوقها.

مفهوم الأقليات :-

ليس هناك تعريف قانوني متفق عليه لكلمة أقلية في القانون الدولي. وتعترف بعض الدول بصورة فردية بطيف واسع من المجموعات المحلية على أنها أقليات وذلك على أساس خصائص عرقية وثقافية ودينية أو لغوية مشتركة. وعادة ما تكون هذه المجموعات غير مهيمنة في وجه الأغلبية (مجموعات أغلبية) في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و/أو الثقافية^٢.

في حين عرفت الموسوعة البريطانية الأقليات « بأنها جماعات من الأقوام الذين يتمايزون عرقياً، دينياً، أو لغوياً ، أو قومياً عن بقية الأفراد في المجتمع الذين يعيشون فيه» وعرفتها الموسوعة الفرنسية . لاروس « بأنها تلك التي تكون أقل هيمنة من الناحية العددية بحيث لا يكون لها إلا القليل من الأصوات»^٣ .

أما سعد الدين إبراهيم، فيعرفها في كتابه تأملات في مسألة الأقليات، مجموعة من التعريفات من بينها التعريف المأخوذ من الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية والذي جاء بأن «الأقلية هي جماعة من الأفراد يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقياً أو دينياً أو لغوياً»^٤ . واقترح بعد إيراده مجموعة من التعاريف الأخذ بالأقليات كمجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية : الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة «العربي» . وهذا التعريف يقترب من تعريف الموسوعة البريطانية .

سياسياً تعرف الأقلية «بأنها جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية أو عدد من المصالح التي تركزها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتميزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم، مما يؤكد تضامنهم ويدعمهم»^٥ .

ويمكن إضافة هنا تعريف الموسوعة الأمريكية للأقلية « بأنهم جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في نفس المجتمع وتمتلك قدراً أقل من النفوذ والقوة وتمارس عدداً أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة في المجتمع، وغالباً ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولى . وكما يعرف البعض الأقلية: بأنها مجموعته قومية أو اثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن المجموعات الأخرى الموجودة داخل الدولة ذات سيادة .

٢١
مما سبق يمكن الاستنتاج بأن هناك معيارين لتعريف الأقلية وهما :-

١. تعريف متغير وغير ثابت وهو يتعلق بالحقوق والمساواة والشاركة وهذا منوط بمفهوم المواطنة والتي لا تعبر اهتماماً للتمايز الثقافي أو العددي أو الديني أو الجنسي فالمعيار هنا هو منظومة الحقوق وليس العدد .
٢. أما المعيار الثاني فهو يتعلق بالتمايز الظاهر لجماعة ما تشكل أقلية عددية، سواء كان هذا التمايز في العرق أو الدين أو اللغة أو الشكل واللون أو الثقافة.

وهنا نجد أن من الصعوبة إيجاد تعريف متفق عليه حول الأقلية ولكن هناك مجموعة من المعايير المتفق

عليها دولياً في تعريف الأقلية نوردتها لأهميتها وهذه المعايير مجتمعة تشمل جميع الأقليات وهي :-

- **سمات ثقافية مختلفة :-** الاختلاف في الهوية الإثنية أو القومية سواء في اللغة أو الدين فالأقليات لها سمات إثنية أو دينية أو لغوية ثابتة تختلف عن سمات اغلبية السكان في الدولة، و من المتفق عليه عموماً أن أفراد الأقلية يجب أن يكونوا من مواطني الدولة التي يعيشون فيها.
- **من ناحية العدد :-** بات واضحاً أن الأقلية يجب أن تقل عدداً عن بقية السكان الذين يمثلون الأغلبية ، وأن تكون لهذه الأقلية ثقافتها الخاصة التي تميزها عن الثقافة العامة للأغلبية السائدة في المجتمع .
- **من ناحية الهيمنة :-** لا بد وأن تكون الأقلية في وضع غير مهيمن يبرر توفير الحماية لها ، فهناك العديد من الأقليات مهيمنة ولا تحتاج لحماية ، بل إن بعض الأقليات مهيمنة بشكل جسيم في بعض الأحيان ، مثال ذلك العلويين في سورية .
- **مواقفها الفردية :** لأفراد الأقلية سبيلان للتعبير عن هويتهم :الأول هو مشاركة الجماعة ورغبتها القومية في الحفاظ على خصائصها، الثانية التعبير عن الهوية، « أي ممارسة الاختيار بين الانتماء إلى الأقلية أو عدمه»، فبعض الأفراد قد يفضل الاندماج في أغلبية السكان، وهذا حقه، ولا يجوز للأقلية أو الأغلبية وضع العراقيين في طريقيهم، والبعض الآخر يفضل التمتع بحكم ذاتي أو تقرير المصير إذا كانت أوضاعه مهياًة» .

لمحة تاريخية حول الأقليات وحقوقها :-

يعتبر عصر النهضة الذي أنطلق في أوروبا أساساً في ولادة أغلب الدساتير الغربية التي أبرزت حقوق الإنسان الأساسية، حيث شهدت حقوق الإنسان في العصر الحديث نهضة كبيرة، وذلك بفضل مجموعة من التطورات والعوامل وعلى عدة مستويات، سواء كان على المستوى الفكري أو على مستوى الثورات التي شهدتها أوروبا، والتي نتج عن نشوء دساتير ومواثيق كرسّت حقوق الإنسان بصيغتها الحالية، حيث كان لآراء الفلاسفة والمفكرين الدور الكبير والأساسي في تنمية مشاعر الرفض للحكم المطلق الذي كان قائماً في أوروبا، وإلى اكتساب الشعوب وحرّياتهم المفقودة، ومن هؤلاء الفلاسفة كان الإنكليزي (توماس هوبز) ١٥٨٨-١٦٧٩، الذي تأثرت أفكاره بثورة القرن السابع عشر الإنكليزية- الليبرالية ، وكذلك الإنكليزي (جون لوك) ١٦٣٢-١٧٠٤ المعروف بدفاعه عن القانون ونقده للتسلط، والفرنسي (جان جاك روسو) ١٧١٢-١٧٧٨، الذي يعد أب الثورة الفرنسية في أفكاره عن حقوق الإنسان والذي برز بإطار حركة التنوير.

ولا جدال أن الأفكار الفلسفية التي جاء بها هؤلاء المفكرين في هذه المرحلة والتي تمخضت عنها على شكل وثائق وإعلانات كانت إسهامات مهمة تؤكد حقوق الإنسان الأساسية، مثل الوثيقة الانكليزية الكبرى المعروفة بالعهد الأعظم (الماجانا كتر) لعام ١٢١٥ م ، وعريضة الحق لعام ١٦٢٨ ، وإعلان الحقوق لعام ١٦٨٩ م وإعلان استقلال الولايات الأمريكية المتحدة الصادر سنة ١٧٧٦ م ثم إعلان حقوق الإنسان والمواطن عقب إعلان الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م^٧

وبذلك فان الاهتمام بحقوق الإنسان قد انتقل إلى المستوى الدولي قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، إذ أبرمت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالأقليات وبالذات بين الدول الأوروبية والإمبراطورية العثمانية، وذلك من أجل حماية الأقليات الدينية والعنصرية واللغوية في هذه الإمبراطورية، فكانت معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ م الأولى من نوعها في العصر الحديث التي تؤكد على حرية العبادات المختلفة للأقليات داخل الدول الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية.^٨

وتعتبر معاهدة (فينا) عام ١٨١٥ م الخطوة الأهم في هذا المجال، حيث نصت المادة الثامنة من المعاهدة على كفالة الحرية الدينية وضمان الحريات والحقوق الفردية لكل الأفراد بدون تمييز بسبب العنصر والعقيدة، وكذلك حرمت تجارة الرقيق^٩

وبصورة عامة لم يقر المجتمع الدولي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى إلا عدد قليل من الاتفاقيات الخاصة بتحريم الرق والتجارة به، وقرصنة البحار وكذلك اتفاقيات لاهاي لعام ١٨٩٩ م و ١٩٠٧ م والتي تتضمن بعض البنود والقواعد التي يجب مراعاتها عند اندلاع الحروب. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واندفاع عصبة الأمم المتحدة فان ميثاق العصبة لم يتضمن أية أحكام أو بنود تتعلق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

إن معاهدة فرساي عام ١٩١٩ م والتي جعلت حقوق الإنسان التزاماً على الدول الخاسرة في الحرب وليس المنتصرة،^{١٠} لقد لعبت دوراً سياسياً وقانونياً كبيراً، بحيث اعتبرت هذه المعاهدة المحك الأساسي لتنظيم التزامات الدول لمواجهة رعاياها من الأقليات وذلك تعتبر المصدر الأساسي لميلاد فكرة التدخل الإنساني لحماية الأقليات في مواجهة دولهم.

نستنتج مما سبق أن هذه المعاهدات التي أبرمت في هذه الفترة قد احتوت على الضمانات والوسائل القانونية التي تضمن حماية حقوق الإنسان وعدم انتهاكها ومنها:
١. الالتزام بحماية الأقليات.

٢. منح الأقليات حق تقديم شكوى إلى مجلس العصابة.
٣. اعتبار محكمة العدل الدولية الجهة المختصة في تفسير وتسوية المنازعات الناشئة حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية الدولية.

وتتضمن هذه المعاهدات الحقوق الأساسية للأقليات مثل الحق في الحياة وحق الملكية والعمل وحرية الإقامة والهجرة وحق الأقلية في استعمال لغتها الخاصة بها.

الأقليات بعد الحرب العالمية الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة زاد الاهتمام بحقوق الإنسان وخطى خطوة هامة بفضل ميلاد ميثاق الأمم المتحدة الذي صدر عام ١٩٤٥م، والذي دخلت بموجبه مسألة حقوق الإنسان دائرة القانون الدولي الوضعي، وتتضمن الميثاق عدة نصوص بشأن حقوق الإنسان، وافتتحت الأمم المتحدة ميثاقها بالعبارات التالية (نحن شعوب الأمم المتحدة وقد أئنا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدرته وكما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية)^{١١} وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان ومن أهم هذه الإعلانات التي نصت على حقوق الأقليات هي:

أولاً - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨/١٢/١٠ :-

ورد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨م، « ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة، ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم، ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقمي الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح »^{١٢}.

من الملاحظ أن الديباجة الخاصة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تطرقت بشكل واضح وصريح للأذى الذي يمكن أن يلحق بالإنسان في حالة التمييز السلبي بسبب الرأي أو العقيدة أو الجنس وأن الاستبداد والظلم الناجم عن هذا التمييز يؤدي حتماً إلى التمرد على الظلم والاستبداد الذي ينجم عن هذا التمييز، لذلك كانت الديباجة واضحة وصريحة في الإشارة

إلى ذلك الانتهاك الذي ينجم عن التمييز، في إشارة واضحة لموضوع الأقليات على المستوى العالمي، وذلك كون الإعلان قد جاء بناء على الخلفية التاريخية للصراع البشري على الأرض نتيجة غياب ثقافة الاختلاف وقبول الآخر المختلف.

وأشارت الديباجة إلى التأكيد على دور ميثاق الأمم المتحدة والذي ينطلق من إيمانه بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الفرد وقدرة بغض النظر عن جنسه، وهو الأمر الذي يؤدي للرقى الاجتماعي والإنساني.

أما المواد التي تضمنت حقوق الأقليات وأشارت إليها في الإعلان، فلقد تعددت فيه، وتقريباً لا تكاد تخلو مادة دون الإشارة إلى حقوق الأقليات سواء بشكل صريح أو ضمني، وستستعرض الدراسة هذه المواد بهدف التأكيد على أهمية هذه الحقوق باعتبارها المفتاح الأساس لكافة حقوق الإنسان.

المادة 1: - «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء».

المادة 2: - «لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود»

المادة 4: - «لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما»

المادة 6: - «لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية»

المادة 7: - «كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.»

المادة 18: - «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرّاً أم مع الجماعة.»

المادة 19: - «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق

الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية».

بعد هذا الاستعراض لأهم المواد التي تشير صراحة لضرورة عدم التمييز بين البشر على خلفية العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء ، كما جاء في المادة الثانية بشكل واضح لا لبس فيه ، أكد في المادة الرابعة على عدم جواز الاسترقاق والعبودية ورفضها بشكل مطلق والتي كانت تستخدم في الماضي كواحدة من أهم أشكال التمييز البشري والتفرقة بين البشر كما حدث مع السود والأفارقة في التاريخ البشري. ثم جاءت المواد تباعاً بعد ذلك لتؤكد على حرية الرأي والتعبير واعتناق الآراء والأديان وحرية التفكير والضمير والدين ، وهذه كلها كما أوضحت الدراسة سابقاً أحد أشكال التمايز الثقافي الذي قد تعبر عنه أقلية ما داخل مجتمع بأغلبية ثقافية مختلفة تماماً .

إذن فلسفة وأساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصفته الوثيقة الأولى للشرعة الدولية جاءت بمهمة تعزيز الاختلاف وتقديره بين البشر واحترام هذا الاختلاف على قاعدة الحقوق الضامنة لحرية الرأي والتعبير والتفكير ، كأساس لقبول التنوع البشري الذي يرفد الحضارة الإنسانية بالحياة دوماً ، وبذلك شكل اللبنة الأولى لإعادة الاعتبار لاحترام الاختلاف والتمايز الإنساني ومحاربة الاضطهاد والتعسف الناجم عن الاختلاف الثقافي بين البشر، ونزع فتائل الصراعات الدموية التي تنتج عن عدم قبول هذا التمايز الإنساني .

ثانياً :- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦م

نص البند الثاني في المادة الثانية من الجزء الثاني على أن «تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

ثالثاً :- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦م

وفيه تنص المادة ٢٧ بشكل واضح وصريح إلى الأقليات (لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات أثنوية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم)

حيث قدمت اللجنة المشرفة على تطبيق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٤ م ، تفسيراً جازماً بشأن حقوق الأقليات للمادة ٢٧ ، إذ ذكرت اللجنة أن هذه المادة تنص على ، وتقرّ حقاً يُمنح للأفراد المنتمين إلى مجموعات أقلية، يختلف عن، ويُضاف إلى جميع الحقوق الأخرى التي يحقّ لهم كأفراد، بالشراكة مع الآخرين، التمتع بها. بموجب هذا العهد. والحق المقرر بموجب المادة ٢٧ هو حقّ مستقل ضمن العهد.

رابعاً :- إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في ٢٠/١١/١٩٦٣ م :-١٤
ونصت المادة الأولى من هذا الإعلان (يمثل التمييز العنصري بسبب اللون أو العرق أو الأصل الأثني إهانة لكرامة الإنسانية ويجب أن يدان باعتباره إنكاراً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكاً لحقوق الإنسان، وعقبة دون قيام علاقات ودية وسليمة بين الأمم، وواقعاً من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب).

أما المادة الرابعة فتتص على (التزام جميع الدول باتخاذ تدابير فعالة لإعادة النظر في السياسات الحكومية والسياسات العامة الأخرى ولإلغاء القوانين والأنظمة المؤدية إلى إقامة وإدامة التمييز العنصري، وعلى الدول تلك القيام بسن التشريعات اللازمة لحظر مثل هذا التمييز) .

أما المادة الخامسة فتتص على (وضع نهاية للسياسات الحكومية والسياسات العامة الأخرى القائمة على العزل العنصري، ولاسيما سياسة الفصل العنصري وكذلك كافة أشكال التمييز والتفرقة العنصرية الناجمة عن مثل تلك السياسات)

وتنص المادة السادسة على إن (لا يقبل أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل الأثني في تمتع أي شخص بالحقوق السياسية وحقوق المواطنة في بلده، ولاسيما حق الاشتراك في الانتخابات بالاقتراع العام المتساوي والإسهام في الحكم، ولكل شخص حق تقلد الوظائف العامة في بلده على قدم المساواة) .

والمادة السابعة تنص على (كل إنسان له الحق في المساواة أمام القانون وفي العدالة المتساوية في ظل القانون، ولكل إنسان دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل الأثني، حق في الأمن على شخصه، وفي حماية الدولة من أي عنف أو أذى بدني يلحقه سواء من الموظفين الحكوميين أو من أي فرد أو أية جماعة أو مؤسسة) وتشير نفس المادة في الفقرة الثانية إلى (لكل إنسان يتعرض في حقوقه وحرياته الأساسية لأي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل الأثني، حق التظلم من ذلك إلى المحاكم الوطنية المتقلة المختصة التماساً للإنصاف والحماية الفعليين) .

فيما نصت المادة الثامنة منه على ما يلي :-

- أ. يحظر على أية دولة أو جماعة أو أي فرد إجراء أي تمييز كان، من ميدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية في معاملة الأشخاص والمؤسسات بسبب العرق أو اللون أو الأصل الأثني.
- ب. يحظر على أي دولة أن تقوم باتخاذ إجراءات داخلية تشجع على التمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل الأثني ضد أية جماعة أو مؤسسة أو فرد.

خامساً: الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٦/٥٥ في ٢٥/١١/١٩٨١ حيث جاء في ديباجته (إن الجمعية العامة للأمم المتحدة.. وإذ تضع في اعتبارها أن الدين أو المعتقد هي لكل فرد يؤمن به، أحد العناصر الأساسية في تصوره للحياة، وإن من الواجب احترام الدين أو المعتقد وضمانها بصورة تامة، وإذ تضع في اعتبارها إن من الجوهرية تعزيز التفاهم والتسامح والاحترام في الشؤون المتصلة بحرية الدين أو المعتقد لأغراض تخالف ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك ذات الصلة بالموضوع، وأغراض ومبادئ هذا الإعلان.. إذ تؤمن بأن حرية الدين والمعتقد ينبغي أن تسهم أيضاً في تحقيق أهداف السلم العالمي والعدالة الاجتماعية والصدقة بين الشعوب، وفي القضاء على إيديولوجيات أو ممارسات الاستعمار والتمييز العنصري، وإذ تقلقها مظاهر التعصب ووجود تمييز في أمور الدين أو المعتقد، وهي أمور لا تزال ظاهرة للعيان في بعض مناطق العالم، تصدر هذا الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد)

وتنص المادة الأولى من هذا الإعلان على ما يلي :-

- أ. لكل إنسان الحق في حرية التفكير والوجدان والدين ويشمل هذا الحق حرية الإيمان بدين أو بأي معتقد يختاره، وحرية إظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة وإقامة الشعائر والممارسات والتعليم سواء بمفرده أو مع جماعة جهراً أو سراً.
- ب. لا يجوز تعريض أحد للتمييز من قبل أية دولة أو مؤسسة أو مجموعة أشخاص أو فرد على أساس الدين أو غيره من المعتقدات.

وتنص المادة الثالثة على « إن التمييز بين البشر على أساس الدين أو المعتقد يعتبر إهانة للكرامة الإنسانية وإنكار لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويجب على الجميع شجب هذا التمييز باعتبارها انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تنادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان لعام ١٩٦٦ م » .

ووفقاً للمادة الأولى من هذا الإعلان، فإن كل إنسان له الحق في حرية التفكير والوجدان والدين، ويشمل الحق في حرية التفكير والوجدان أو الدين أو المعتقد الحريات التالية:

- ج. حرية ممارسة العبادة أو عقد الاجتماعات المتصلة بدين أو معتقد ما، وإقامة وصيانة أماكن لهذه الأغراض.
- د. حرية الإقامة وصيانة المؤسسات الخيرية أو الإنسانية المناسبة.
- هـ. حرية تعليم الدين أو المعتقد في أماكن مناسبة لهذه الأغراض.
- و. حرية مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالأعياد وإقامة الشعائر وفتناً لتعاليم دين الشخص أو معتقده.
- هـ. حرية كتابة وإصدار وتوزيع منشورات حول المجالات.
- و. حرية إقامة وإدامة الاتصالات بالأفراد والجماعات بشأن أمور الدين أو المعتقد على المستويين القومي والدولي.

سادساً : إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٨/١٢/١٩٩٢ الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية^{١٥}

إن هذا الإعلان هو الوحيد الذي تناول الحقوق الخاصة للأقليات في وثيقة منفصلة والذي أمن التوازن بين حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية ولغوية في الحفاظ على هويتهم وتنميتها و حماية الدول لوجودهم وهويتهم القومية والإثنية وهويتهم الثقافية والدينية واللغوية، حيث جاء فيه

المادة الأولى:

- أ. على الدول أن تقوم بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية وهويتها الثقافية والدينية واللغوية.
- ب. تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات.

المادة الثانية:

- أ. يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية أو لغوية الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة، وإعلان وممارسة دينهم الخاص، واستخدام لغتهم الخاصة سراً وعلانية بحرية تامة.
- ب. للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والحياة العامة مشاركة فعلية.
- ج. يكون الأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائماً، في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو في المناطق التي يعيشون فيها، على أن تكون هذه المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني.

- د. يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إنشاء الرابطة الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها.
- هـ. يجب على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة التي تكفل للأشخاص المنتمين إلى أقليات أن يشاركوا مشاركة كاملة في التقدم الاقتصادي والتنمية في بلدهم.
- و. يجب على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لتأمين حصول الأشخاص المنتمين إلى أقليات على فرص كافية لتعلم لغتهم الأم أو لتلقي دروس بها.

نلاحظ هنا أن البند الأول من المادة الأولى يطالب الدول بتوفير الحماية للأقليات (على الدول أن تقوم، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية". وفي المادة الثانية من هذا الإعلان جاء "يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (المشار إليهم فيما يلي بالأشخاص المنتمين إلى أقليات) الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة، وإعلان وممارسة دينهم الخاص، واستخدام لغتهم الخاصة، سرا وعلانية، وذلك بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز. يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامية مشاركة فعلية. يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائماً، في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو بالمناطق التي يعيشون فيها. ... يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إنشاء الرابطة الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها. للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في أن يقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسلمية مع سائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صلات قومية أو إثنية وصلات دينية أو لغوية، دون أي تمييز.

سابعاً: إعلان مبادئ بشأن التسامح ١٩٩٥

يعتبر التمييز والتهميش، إلى جانب الظلم والعنف الصارخين، أحد الأشكال الشائعة للتعصب، ولانتهاك حقوق الإنسان بوجه عام وحقوق الأقليات بوجه خاص، ولذلك يجب أن تهدف التربية من أجل التسامح إلى درء التأثيرات التي تولد الشعور بالخوف من الآخرين واستبعادهم. كما ينبغي أن تساعد الشباب على تطوير قدراتهم لإصدار الأحكام المستقلة وتحفيز التأمل الناقد والتفكير الأخلاقي. ولا يجدر بتنوع الديانات واللغات والثقافات والإثنيات في عالمنا أن يشكل حجة لنشوب الصراعات بل هو بالأحرى كنز تفتني منه البشرية جمعاء، لذلك جاء إعلان المبادئ حول التسامح في دياجاجة وست ومواد، تحدث

في المادة الأولى عن مفهوم التسامح وضروراته ووضعه الحقوقي، بينما تناول في المادة الثانية مسؤوليات الدولة في تعزيز قيم التسامح وحماية تطبيقها، وتناول في المادة الثالثة الأبعاد الاجتماعية للتسامح، وفي المادة الرابعة دور التعليم في نشر وتعميم قيم التسامح، والمادة الخامسة أكدت على تعزيز التسامح واللاعنف ووضع البرامج من أجل ذلك، وعملاً في مبدأ المشاركة فقد أشارت المادة السادة إلى أهمية إشراك الجمهور في هذا العمل وتعريفه بأخطار عدم التسامح. وكانت المادة السابعة بمثابة تعهد من قبل الدول بتعزيز التسامح واللاعنف من خلال برامج ومؤسسات في مجالات التعليم، والعلوم والثقافة والاتصالات.

وصف الإعلان المذكور مفهوم التسامح بأنه "انسجام في الاختلاف". وأكد على أن التسامح ليس مبدأً غالباً فقط، وإنما هو شرط ضروري للسلام والتقدم الاجتماعي والاقتصادي لكل الشعوب، وربطه بشكل وثيق بحقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية للآخرين، كدعامة أساسية لحقوق الإنسان، والتعددية، والحريات الأساسية للآخرين.

وأكد أيضاً على أن مسؤولية ممارسته تقع على الأفراد والجماعات والدول، على حد سواء، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يستخدم لتبرير الاعتداء على تلك القيم. وحدد الإعلان مسؤولية الدولة بتوفير شروط العدل والنزاهة في التشريع وتطبيق القانون، والعملية القضائية والإدارية، وتوفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية، والتصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، واحترام الطبيعة الثقافية التعددية للعائلة الإنسانية من أجل الحد من التعصب والإحباط والعدائية. وأولى التعليم أهمية خاصة في تعميم قيم التسامح وطالب بالتعهد بتعزيز التسامح واللاعنف من خلال برامج ومؤسسات في مجالات التعليم، العلوم، الثقافة والاتصالات.

معنى التسامح في وثيقة إعلان مبادئ حول التسامح^{١٦}

ورد في البند الأول من وثيقة إعلان المبادئ حول التسامح الصادرة عن اليونسكو في ١٦

تشرين الثاني ١٩٩٥ على أن التسامح يعني:

• إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد. وإنه الوئام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضاً. والتسامح هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، ويسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.

• إن التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح هو قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحياته الأساسية المعترف بها عالمياً. ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية. والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول.

• إن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية) والديمقراطية وحكم القانون. وهو ينطوي على نبد الدوغماتية والاستبدادية ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

• لا تعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها. بل تعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم. والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين يطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في العيش بسلام وفي أن يطابق مظهرهم مخبرهم، وهي تعني أيضاً أن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير.

مما تقدم، نجد إن مفهوم التسامح يتضمن العناصر التالية:

١. قبول تنوع واختلافات ثقافات عالمنا واحترام هذا التنوع.
٢. التسامح موقف يقوم على الاعتراف بالحقوق العالمية للشخص الإنساني، والحريات الأساسية للآخر.
٣. التسامح هو مفتاح حقوق الإنسان والتعددية السياسية والثقافية والديمقراطية.
٤. إن تطبيق التسامح يعني ضرورة الاعتراف لكل واحد بحقه في حرية اختيار معتقداته، والقبول بأن يتمتع الآخر بالحق نفسه، كما يعني بأن لا أحد يفرض آراءه على الآخرين. رفض الظلم الاجتماعي.

ثامناً: - الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي اعتمده القمة العربية المنعقدة بتونس ، بتاريخ ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٤ ، ودخل حيز النفاذ في ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٨ .^{١٧}

حيث تنص المادة ٢٥ على أنه (لا يجوز حرمان الأشخاص المنتمين إلى الأقليات من التمتع بثقافتها واستخدام لغتها وممارسة تعاليم دينها وينظم القانون التمتع بهذه الحقوق) . ويمكن الإشارة هنا إلى عدة نقاط من قراءة المادة ٢٥ بالمقارنة مع المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

١ . لم تقترح هذه المادة أي تعريف لمصطلح «الأقليات»، وكذلك هو حال المادة ٢٧ من العهد الدولي.

٢ . اتبعت المادة ٢٥ من الميثاق العربي نفس أسلوب صياغة المادة ٢٧ من العهد الدولي، حيث حظرت حرمان أشخاص الأقليات من حقوقها الثقافية، واللغوية، والدينية. لكن المادة ٢٥ أغفلت مشاركة الآخرين من جماعتهم في التمتع بهذه الحقوق كما نصت عليه المادة ٢٧ من العهد الدولي؛

٣ . لم تعدد المادة ٢٥ من الميثاق العربي أنواع «الأقليات» في حين أشارت المادة ٢٧ من العهد الدولي إلى أنواع الأقليات إثنية أو دينية أو لغوية.

٤ . تركت المادة ٢٥ من الميثاق العربي للدول الأطراف فيه إمكانية تنظيم تمتع الأقليات بحقوقها تبعاً لقوانينها الوطنية، في حين لم تشر المادة ٢٧ من العهد الدولي إلى ذلك. ونرى أن تدخل القوانين الوطنية يمكن أن يحد أو يقلص من تمتع الأقليات بحقوقها، وبخاصة إن صدرت قوانين تهدف لحماية السيادة والأمن الوطنيين، وهي مفاهيم تقبل تأويلات وتفسيرات كثيرة. ولعله كان من الأفضل ألا تتم الإشارة إلى القوانين الوطنية في المادة ٢٥، أو أن تضاف عبارة يُفهم منها أن تراعي القوانين الوطنية المتعلقة بالأقليات وحقوقها الالتزامات الدولية للدول الأطراف في هذا الميثاق العربي.

التزامات الدولة بحقوق الأقليات وفق القانون الدولي :-

تجدر الإشارة إلى أن التعبير عن حقوق الأقليات في المعايير الدولية يتم باستخدام تعبيرات فردية على غرار (حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات) وبالتالي فإن حقوق الأقليات في القانون الدولي لحقوق الإنسان في حد ذاتها ليست حقوق الفئات وإنما الحقوق الفردية للأعضاء المنتمين لهذه المجموعة، إلا أن هذه الحقوق غالباً ما تحتاج إلى أن تُمارس ضمن المجتمع ومع الآخرين لتكون فعّالة.^{١٨}

ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات، هناك أربعة التزامات عامة يجب أن تأخذها الدولة على عاتقها من أجل احترام حقوق الأقليات وضماتها:^{١٩}

١. حماية وجود الأقليات، بما في ذلك من خلال حماية سلامتهم البدنية ومنع الإبادة الجماعية؛
٢. حماية وتعزيز الهوية الثقافية والاجتماعية، بما في ذلك حق الأفراد في اختيار أي من الجماعات العرقية أو اللغوية أو الدينية يرغبون أن يعرّفون بها، وحق هذه الجماعات في تأكيد هويتهم الجماعية وحمايتهم ورفض الاستيعاب القسري؛
٣. ضمان فعالية عدم التمييز والمساواة، بما في ذلك وضع حد للتمييز المنهجي أو الهيكلية؛
٤. ضمان مشاركة أفراد الأقليات الفعالة في الحياة العامة، ولا سيما فيما يخص القرارات التي تؤثر عليهم.

التدابير الخاصة

يجوز استخدام المعاملة التفضيلية إذا كان هدفها التغلب على تمييز سابق أو معالجة أوجه عدم مساواة مستمرة. وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على اعتماد تدابير خاصة لصالح بعض الأشخاص أو الجماعات لغرض القضاء على التمييز وتحقيق المساواة الكاملة، ليس فقط في القانون ولكن أيضاً من الناحية العملية.

وتضمن حقوق الأقليات احترام الهويات الخاصة كما تضمن أن أي معاملة تفضيلية تجاه هذه الجماعات أو الأشخاص المنتمين إليها لا تُخفي ممارسات وسياسات تمييزية. ولذلك، فإنّ الإجراءات الإيجابية الهادفة إلى احترام التنوع الثقافي والديني واللغوي والاعتراف بأن الأقليات إنما تُثري المجتمع من خلال هذا التنوع ضرورية. وتشجع المادة ٤,٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، الدول على (اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم) .

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري تسلط الضوء على أنه لا ينبغي الخلط بين التدابير الخاصة وحقوق محددة تتعلق بفئات معينة من المجتمع أو الأفراد، ومنها على سبيل المثال حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات في التمتع بثقافتهم الخاصة، وممارسة شعائرهم الخاصة واستخدام لغتهم الخاصة. فان هذه الحقوق هي حقوق دائمة وثابتة، معترف بها بهذه الصفة في صكوك حقوق الإنسان. وينبغي على الدول الأطراف أن تميّز بوضوح في قوانينها وممارساتها بين التدابير الخاصة وحقوق الإنسان الدائمة. إن التمييز بين التدابير الخاصة والحقوق الدائمة يفترض ضمناً أن أولئك الذين يتمتعون بحقوق دائمة قد يتمتعون أيضاً بفوائد التدابير الخاصة.

ومع ذلك، يمكن أن تكون التدابير الخاصة لحماية الأقليات دائمة. ويسود الاعتقاد أن أفضل مقاربة لمنع نشوء الصراعات هو التزام الدولة غير المحدد زمنياً لضمان مشاركة (الأقليات) الفعالة من خلال اعتماد إجراءات خاصة تؤدي إلى إنشاء مؤسسات، واتخاذ ترتيبات لازمة تمكن أفراد الأقليات من اتخاذ القرارات، وممارسة السلطات التشريعية والإدارية، وتطوير ثقافتهم.

مبدأ تحديد الذات

تنص لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري على أن تحديد انتماء فرد ما إلى جماعة عرقية أو إثنية يركز على تحديد الهوية الذاتية من قبل الفرد المعني، ما لم يتوفر مبرر على عكس ذلك. وتذكر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه من أجل تطبيق المادة ٢٧ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، يجب تحديد وجود أقلية قائمة على أدلة واقعية وهو لا يتم بقرار منفرد من قبل الدولة. ويتمتع الأفراد بالحق في عدم تعريف أو تحديد ذاتهم مع مجموعة أقلية تفادياً لأي تمييز. ويمكن للتمييز داخلياً ضمن مجتمع الأقلية أن يدفع البعض بعيداً وإن عن غير قصد. أما البعض الآخر، فقد تدفعهم وصمة العار الاجتماعية والتمييز المرتبطين باتمائهم إلى مجموعة أقلية إلى الانفصال عن هذا المجتمع. وفي الحالة الأخيرة، أنه لمن الأهمية بمكان احترام حق الفرد في تحديد الذات والعمل في آن معاً على مكافحة العوامل الاجتماعية والسياسية التي تقلل من قيمة هوية الأقلية.

وفي غياب أي تعريف دولي واضح للأقليات، قد يمكن أن يحيد القانون الوطني أحياناً عن القانون الدولي وعن حق الأقليات في (تحديد الذات).

الاستيعاب

يشكل تعزيز وحماية هوية الأقليات مركز حقوق الأقليات، الأمر الذي يجب أن يمنع كل عمليات الاستيعاب القسري وفقدان الثقافات والشعائر واللغات. إن عدم الاستيعاب يتطلب ليس فقط تحمّل التنوع وتعدد الهويات وإنما حمايتها واحترامها. وهو من الأهمية بمكان ضمان أن لا تفهم عملية التكامل/الدمج أو تؤدي إلى استيعاب قسري ضمن الثقافة المهيمنة. إن إنفاذ حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات ينطوي ليس فقط على الحاجة إلى فهم الاختلال وتصحيحه ولكن أيضاً قبول التنوع والاختلاف. ولذلك يجب اتخاذ تدابير خاصة لحماية وجود الأقليات وهويتها وتشجيع الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية.^{٢٠}

الأقليات والجنسية

لا يُعتبر تمتع الأقليات بالجنسية شرطاً أساسياً لاحترام وحماية هويتها وحقوقها الأخرى كأقلية. لكن قد يؤثر وضع إقامتهم على تدابير السياسات التي تتخذها الدولة لإنجاز حقوق الأقليات. إن حقوق الأقليات هي من حقوق الإنسان، ولا يمكن أن تقتصر على المواطنين فقط. وقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه يجب تطبيق حقّ الأقليات بالحماية، وفقاً للمادة ٢٧ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، على جميع الأفراد الموجودين في نطاق سلطة الدولة الطرف في العهد، بمن في ذلك، على سبيل التعداد، المقيمين غير الدائمين والعمال المهاجرين وحتى الزوار.

قد تُقيم بعض الأقليات تاريخياً في بلد ما لزم من طويل، في حين أن مجموعات أخرى قد تصل إلى هذا البلد في الآونة الأخيرة كمهاجرين، عمال أو لاجئين. وللمجموعات التي وصلت مؤخراً الحق أيضاً على الأقل في عدم التمييز والتمتع بثقافتهم أو التحدث بلغتهم أو ممارسة شعائرهم الدينية بحرية.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم عديمي الجنسية، والذين يقدر عددهم بنحو ١٥ مليون حول العالم^{٢١}، ينتمون أيضاً إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، وغالباً ما أدى التمييز ضد الأقليات إلى حرمانهم من الجنسية.

وتطالب غالباً الدول باتخاذ تدابير إيجابية بصدد الأقليات المقيمة تاريخياً في بلد ما، مثل توفير موارد إضافية للتعليم أو للمشاركة السياسية. ويرى فريق عمل الأمم المتحدة السابق المعني بالأقليات أن أفضل مقاربة لتفادي التمييز المطلق بين (الأقليات الجديدة والقديمة) الناتج من استبعاد المجموعة السابقة وإدخال المجموعة اللاحقة، هو من خلال الاعتراف بأن الأقليات (القديمة) تتمتع باستحقاقات أقوى من الأقليات (الجديدة).

ومن المهم التأكيد من أن لا يؤدي واقع أن الأقليات الجديدة التي لا تتمتع بوضع «الأقليات» القانوني كاملاً أثناء المرحلة الانتقالية، وعلى نحو غير ملائم إلى وضع تقييدي وتمييزي.

تواجد الأقليات عبر الحدود

لا تعيش جميع الأقليات ضمن حدود دولة واحدة. ففي كثير من الحالات يكون للأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أقرباء يعيشون في دول مجاورة أو في الشتات الأوسع لكنها بقيت مرتبطة ببعضها. وبعض الجماعات مثل الرعاة تهاجر أيضاً بشكلٍ دوري عبر حدود دولة أو أكثر.

الأقليات والشعوب الأصلية

تعيش الشعوب الأصلية والأقليات في العديد من الدول سويًا. وتتمتع الشعوب الأصلية بحقوق خاصة بها في القانون الدولي، ولكن يمكن أن تتعاش هوية الأقليات وهوية السكان الأصليين على خط متواز، وربما تتداخل في بعض الحالات. ويعترف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بأن للشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير والحق في ممارسة وضعها السياسي وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية. وتشمل حقوقهم الحق في:

١. تقرير المصير؛
٢. ملكية الأراضي الجماعية؛
٣. استخدام الموارد الطبيعية والأراضي؛
٤. ممارسة القانون العرفي؛
٥. الحفاظ على البيئة؛
٦. حماية المعارف التقليدية، والملكية الفكرية، والتراث الثقافي؛
٧. الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على التدابير التي تؤثر عليهم أو أراضيهم ومناطقهم.

إن الاعتراف بالحقوق الجماعية لأمرٍ ضروري في ضمان استمرار ونماء ورفاه الشعوب الأصلية باعتبارها جماعات متميزة. وعلى النقيض من ذلك يتم التعبير عن حقوق الأقليات في القانون الدولي على أنها حقوق فردية لأشخاص منتمين إلى أقليات. وتُمارس بعض هذه الحقوق بشكل متواز مع غيرها، كتكلم لغة أو ممارسة شعائر دينية، على سبيل المثال. وقد تسعى الأقليات إلى تحقيق الحكم الذاتي على حياتها الثقافية أو اللغوية أو الدينية.

ولذلك، فإن بعض الأقليات هي أيضاً شعوبٌ أصلية. ويمكن لمثل هذه الجماعات أن تُطالب على حد سواء بحقوق الأقليات وحقوق السكان الأصليين، ولكن مهما تكن الحالة، يجب مراعاة أعلى معايير حقوق الإنسان دائماً.

تميز مزدوج

ليست الأقليات مجتمعات متجانسة داخلياً. وقد يتم تهميش عدة مجموعات داخل الأقليات بما في ذلك النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الجنسية والأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية. وتعرض هذه الجماعات («الفرعية») إلى أشكال متعددة من التمييز المتقاطع والإقصاء. وقد يكون التمييز ضد هذه الجماعات في بعض الحالات مترسخاً ثقافياً.

آليات الأمم المتحدة ذات الصلة المختصة

هناك حالياً آليتين خاصتين بالأقليات، وتحديدًا الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات والمنتدى المعني بقضايا الأقليات.

أنشئت ولاية الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات في عام ٢٠٠٥،^{٢٢} وينظر الخبير المستقل في الأسباب الجذرية للمظالم، ويكشف عن القضايا المهمة المتعلقة بالأقليات، بغية تفادي الازدواجية مع الهيئات الأخرى والاستفادة من الاختلافات في ولاياتها. ويرسل الخبير المستقل نداءات عاجلة أو رسائل ادعاء، جنباً إلى جنب مع غيره من أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة في أغلب الأحيان. كما يقوم بالزيارات القطرية بناءً على دعوة من الحكومات بغية التشاور البناء ومراقبة البرامج والسياسات ذات الصلة، مسجلاً دواعي القلق، ومحددات مجالات التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك الخبير المستقل في العمل على الأولويات الموضوعية، بما في ذلك إعداد التقارير الموضوعية وعقد الندوات والمشاورات.

وفي عام ٢٠٠٧، أنشأ مجلس حقوق الإنسان، من خلال القرار ١٥/٦، المنتدى المعني بقضايا الأقليات. ويهدف المنتدى إلى توفير منبر لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية. ويوجه الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات عمل المنتدى، ويعد اجتماعاته السنوية ويدخل توصيات المنتدى الموضوعية في تقريره^{٢٣}. وحتى الآن، عالج المنتدى في خمسة دورات القضايا التالية: الأقليات والحق في التعليم؛ المشاركة السياسية الفعالة؛ المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية؛ ضمان حقوق نساء الأقليات؛ كما تناول في دورته الأخيرة سبل تحديد الممارسات الإيجابية والفرص بغية تنفيذ الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية.^{٢٣} وبالإضافة إلى هذه الآليات المحددة، تستفيد الأقليات من ولايات جميع الهيئات التي تشرف على تنفيذ المعاهدات الأخرى، ومن الإجراءات الخاصة مثل المقررين الخاصين وفرق العمل، بالإضافة إلى الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان.

الخاتمة

بات واضحاً أن احترام حقوق الأقليات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمنظومة حقوق الإنسان فهماً وممارسة ، بل يمكن القول أن التطور الذي شهدته الشريعة الدولية لحقوق الإنسان قد جاءت متسلسلة لتضع حداً لذلك التمييز القائم في المجتمع الإنساني على امتداد التاريخ البشري ، وإن الضمانة الحقيقية لتحقيق المساواة بين البشر كافة بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العرق أو المذهب ، لا تتأتى إلا من خلال تنظيم العلاقة القانونية بين الفرد والدولة في إطار ما اتفق على تسميته بالمواطنة في النظام الديمقراطي ، على أن تكون المنظومة القانونية بصفتها الناظم لهذه العلاقة قائمة على التكيف ومتناسبة مع المواثيق والأعراف الدولية ، بحيث تكون قائمة على المساواة بين جميع أفراد الوطن أمام القانون ، مع وجود مؤسسات مدنية قادرة أن تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن الحقوق والحريات العامة ، وإنهاء جميع أشكال التمييز بحق الآخر حتى لو كان أقلية ثقافية غير سائدة في المجتمع ، حيث أن الصراع بين الطوائف والأقليات يورث حواجز وعوائق أمام تقدم الوطن ، ولذلك فإن المطلوب هو تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان كونها الوحيدة القادرة على مواجهة التعصب والانغلاق والاستبداد الذي غالباً ما يؤدي إلى تدمير الشعوب والدول .

إن الشعوب المتقدمة والناجحة في التاريخ الإنساني هي التي نجحت في وضع خط نهاية لرفض الآخر بداخلها ، وحقت انسجام حقيقي مع الأقليات بداخلها سواء كانت أقليات دينية أو عرقية أو سياسية ، وتجسد هذا الانسجام في إقرار هذه الدول والشعوب بالحقوق التي أقرتها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان ، ونادي بها الإعلان الخاص بحقوق الأقليات والذي تمثل في حق الأقليات في الوجود، حقها في التمتع بالثقافة واللغة وتطويرهما، حقها في إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية والثقافية، وإدارتها والتحكم في المناهج والتعليم بلغتها الخاصة، حقها في ضمانات بشأن التمثيل السياسي في الشؤون السياسية للدولة، ومنحها الاستقلال الذاتي في معالجة الشؤون الداخلية التي تخص الأقليات، ومنها في ميدان الثقافة والتعليم والدين والأعلام والشؤون الاجتماعية، والإدارة المحلية، وتطبيق ذلك مقرون بالأدوات اللازمة لأداء هذه المهمات، الديمقراطية، والمواطنة، وبناء المجتمع المدني، والحكم الصالح.

مراجع الدراسة

- السيد محمد جبر: « فكرة الأقليات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية »، دار المعارف، الإسكندرية.
- الشافعي محمد بشير، أزمة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠
- بطرس بطرس غالي: « الأقليات وحقوق الإنسان، في الفقه الدولي »، مجلة السياسة الدولية، المجلد الحادي عشر، ١٩٧٥.
- سعد الدين ابراهيم: « تأملات في مسألة الأقليات »، دار سعادة الصباح، الكويت، ١٩٩٢
- صلاح عبد العاطي: « الأقليات وحقوق الإنسان في العالم العربي »، الحوار المتمدن، العدد ١٥٩٠.
- كمال مظهر أحمد: « شيء ما عن الإنسان، صحيفة حقوق الإنسان »، بغداد، العدد الثامن، كانون الأول، ١٩٩٨.
- محمد أمين الميداني: « تعريف الأقليات وحماية حقوقها على المستوى الإقليمي »، منظمة العفو الدولية، مجلة اليكترونية
- ميرفت ر شماوي: « حقوق الأقليات في القانون الدولي: بعض الاضاءات »، منظمة العفو الدولية، مجلة اليكترونية
- موفق محمد: - « مفهوم الأقلية. وتعريفها في المواثيق الدولية »، الحوار المتمدن، العدد ٣١٨٦
- مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان: - « دليل تدريبي (مقدمة في مفهوم التسامح) ٢٠٠٦

تقارير:-

١. الأمم المتحدة، اللجنة الفرعية لمنع التمييز والأقليات
٢. الأمم المتحدة، آلية حقوق الإنسان، جنيف، ١٩٨٨
٣. الأمم المتحدة، أعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، المجلد الأول، نيويورك، ١٩٩٠
٤. ويكيبيديا: - خسائر الحرب العالمية الثانية

مواقع الكترونية

- «<http://www.un.org/ar/documents/udhr/> “
- <http://www.amnestymena.org/ar/magazine/Issue19/Minorityrightsreginalprotection.aspx?articleID=1077>
- <http://www.amnestymena.org/ar/magazine/Issue19/Minorityrightsintlaw.aspx?articleID=1076>
- <http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/minority/forum.htm>

الهوامش

١. ويكيديا :- خسائر الحرب العالمية الثانية
٢. أنظر أيضاً التعريف الذي يقدمه السيد فرانثيسكو كابوتورتى، المقرر الخاص للأمم المتحدة اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، E/CN.4/Sub.2/384/Rev.1، الفقرة ٥٦٨. في حين أن معيار الجنسية المدرجة في هذا التعريف غالباً ما خضع للنقد، يبقى معيار عدم التواجد في وضع مهيم معياراً هاماً.
٣. موفق محمد :- "مفهوم الأقلية. وتعريفها في المواثيق الدولية"، الحوار المتعدد، العدد ٣١٨٦
٤. سعد الدين ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعادة الصباح، الكويت، ١٩٩٢
٥. صلاح عبد العاطي :- «الأقليات وحقوق الإنسان في العالم العربي»، الحوار المتعدد، العدد ١٥٩٠
٦. صلاح عبد العاطي :- مرجع سابق
٧. د. كمال مظهر أحمد، شيء ما عن الإنسان، صحيفة حقوق الإنسان، بغداد، العدد الثامن، كانون الأول، ١٩٩٨، ص ٨.
٨. السيد محمد جبر، فكرة الأقليات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار المعارف، الإسكندرية، ص ٢٥٩.
٩. الشافعي محمد بشير، أزمة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٥.
١٠. بطرس بطرس غالي، الأقليات وحقوق الإنسان، في الفقه الدولي، مجلة السياسة الدولية، المجلد الحادي عشر، ١٩٧٥، ص ١٢.
١١. الأمم المتحدة، آلية حقوق الإنسان، جنيف، ١٩٨٨، ص ٣-٤.
١٢. ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :- موقع اليكتروني "<http://www.un.org/ar/documents/udhr>"
١٣. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان :- «دليل تدريبي : مقدمة في مفهوم التسامح» ص ١١
١٤. الأمم المتحدة، أعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، المجلد الأول، نيويورك، ١٩٩٠، ص ٧٤-٧٦.
١٥. الأمم المتحدة، أعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، المصدر السابق، ص ٧٨
١٦. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان :- دليل تدريبي ص ١٣
١٧. محمد أمين المياداني :- «تعريف الأقليات وحماية حقوقها على المستوى الإقليمي»، منظمة العفو الدولية، مجلة اليكترونية <http://www.amnestymena.org/ar/magazine/Issue19/Minorityrightsregionalprotection.aspx?articleID=1077>
١٨. مرفت رشماوي :- «حقوق الأقليات في القانون الدولي : بعض الاضاءات»، منظمة العفو الدولية، مجلة اليكترونية <http://www.amnestymena.org/ar/magazine/Issue19/Minorityrightsintlaw.aspx?articleID=1076>
١٩. تقرير الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات، وثيقة الأمم المتحدة. E/CN.4/2006/7، ٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦، الفقرة ٢٢.
٢٠. مرفت رشماوي :- مرجع سابق
٢١. مرفت رشماوي :- مرجع سابق
٢٢. أنظر قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٥/٧٩. قرر مجلس حقوق الإنسان في مارس/آذار ٢٠١١ تجديد ولاية الخبير المستقل لفترة إضافية مدتها ثلاث سنوات (القرار ١٦/٦).
٢٣. لمزيد من المعلومات حول المنتدى، أنظر: <http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/minority/forum.htm>

الأقليات وجدليات الوحدة والحرية

محمد محفوظ *

ثمة مسائل وقضايا شائكة وحيوية في آن واحد ، تثيرها التطورات الإقليمية والدولية اليوم . . حيث مستويات التفتيت ودرجات التشطي . حيث الكيانات السياسية الكبيرة وما تسمى بالإمبراطوريات ، التي قامت بالقوة واستمرت بالقهر والغصب والإرهاب . هذه الكيانات والتي تمتلك ترسانات عسكرية ضخمة بدأت بالتلاشي . حيث استيقظت كل الوطنيات والاثنيات والقوميات المقموعة خلال السنين المنصرمة وبدأت تبحث عن ذاتها وكيانها وخصوصياتها .

والذي يزيد المشهد قساوة ورعباً، هو تكاثر بؤر العنف الكامنة والصريحة والمفتوحة على كل احتمالات الفوضى وهوس استخدام القوة بلا وعي وبصيرة وعقل .

ولا نبالغ حين القول : أن تسعير التوترات وإشعال بؤر العنف بكل أصنافه وأشكاله ، واستيقاظ كل التنوعات والخصوصيات ، كل هذا من جراء العقلية الاستبدادية والعنيفة ، التي سادت في مناطق عديدة من العالم ، واستخدمت كل قوتها وجبروتها وغطرستها لمحو خصوصيات الأمم والمجتمعات ، ولطمس حقائق تاريخية ومجتمعية متجذرة في العمق الحضاري للأمم والأوطان .

فالعنف والقهر والاستبداد ، هو الذي أيقظ الخصوصيات بنحو سلبي ، كما أن إرهاب الدولة وغطرستها وتغولها وسعيها المحموم لدحر ما عداها ، هو الذي أدى إلى تسعير التوترات وتفجير الاحتقانات في مواضع ومناطق عديدة من العالم .

وعلى هدى هذا نستطيع القول : أن كل الكيانات والوجودات ، التي تأسست على قاعدة الوحدة القسرية والقهرية لتنوعاتها وتعدداتها ، فإن مآلها الأخير هو التشطي والتفتت ، والإمبراطوريتين السوفيتية واليوغسلافية نموذجان صريحان لذلك .

فالوحدة القهرية لا تفضي إلى استقرار مستديم ، بل تؤسس لاحتقانات وانفجارات ونزاعات جديدة محورها التداعي والتآكل الوجدوي ، واليقظة العنيفة لكل الخصوصيات والهويات المقموعة .

ولا ريب إننا بحاجة إلى حياة سياسية سليمة ، تفسح المجال لكل التعبيرات والقوى بدل إقصائها وقمعها ، وإلى فضاء عام حر ، يسائل الواقع ، وينقد الممارسات ، ويحاسب المقصرين والمستهترين بالقانون . ونحتاج أيضا إلى مواطنة نشطة تعبر عن آمالها ومصالحها ونفسها بمشاركة سياسية وديمقراطية فاعلة ، لبلورة الخيارات والرهانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الوطنية .

ويمكن التأكيد بأن حركة الموالي في التجربة التاريخية الإسلامية ، لم تكن تنشط وتتحرك باتجاه خلق كيان خاص بها لو لا استبداد الدولة وسعيها الحثيث نحو إقصاء كل الأطياف والقوى والتنوعات ليس فقط على المستوى السياسي ، وإنما حتى على الصعيد الاقتصادي (العطاء من بيت مال المسلمين نموذجا) ، حيث التباين الصارخ في مستوى العطاء بين العربي وغيره من رعايا الدولة الإسلامية التاريخية .

فالتمييز بكل صوره وأشكاله ، والتهميش بمجالاته وآلياته ، لا يفضيان إلى الوحدة والاستقرار السياسي والمجتمعي ، وإنما يؤسسان الظروف الذاتية والموضوعية معا لتشظي الواقع ، واستيقاظ العصبية بكل زخمها وعنفيها وعنفوانها .

وإن منطق الاستبداد لا يأبد الأنظمة ، ولا يفضي إلى الاستقرار ، وإنما يفاقم العيوب ، ويعمق التوترات ، ويفجر الخصوصيات .

وإننا بحاجة إلى تحول نوعي وتطور استراتيجي في فكرنا السياسي والاستراتيجي ، يعمق خيار الديمقراطية في واقعنا ، ويسعى نحو صناعة حقائقه ووقائعه ، ويحارب كل موجبات الاستبداد وحالات التهميش والتمييز ، ومواقع النبذ والإقصاء .

لهذا نحن بحاجة أن نعيد قراءة مسألة الأقليات والخصوصيات الذاتية في المجالين العربي والإسلامي .. وهذا ما نحاوله في السطور القادمة ..

مفهوم الأقليات :

بعيداً عن المضاربات الأيدلوجية والسياسية ، بإمكاننا أن نحدد معنى الأقليات بأنها :
التكوين البشري ، الذي يتميز مع جماعته الوطنية في أحد العناصر التالية (الدين - المذهب -
اللغة - السلالة) . وهذا التمايز تعبير عن التنوع الطبيعي بين البشر .

فالأقليات هي « أي مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية :
الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة . ولا يعني ذلك كل من يختلف عن الأغلبية في أحد
هذه المتغيرات هو مناوئ للقومية العربية أو لمطلب الوحدة . فهناك من بين أفراد بعض هذه
الأقليات من ناضلوا في سبيل قضية الوحدة ، وأسهموا مساهمات رائدة في الفكر القومي
العربي . لذلك فإن توصيف جماعة معينة كأقلية لا يعني بالضرورة أي حكم مسبق على
اتجاهاتها نحو مسألة الوحدة . والعبرة كما قلنا هي ما إذا كان أي من هذه المتغيرات (الدين
- اللغة - الثقافة - السلالة) يضيف على مجموعة بشرية معينة قسما اجتماعية - اقتصادية -
حضارية تلون سلوكها ومواقفها السياسية في مسائل مجتمعية رئيسية » (١) .

« والجماعة الأثنية تستخدم في العلوم الاجتماعية ، لتشير إلى أي جماعة بشرية يشترك أفرادها
في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى متميزة بما في ذلك الأصل والملامح
الفيزيائية والجسمانية » (٢) .

وبالتالي فإن الحديث سيتجه إلى الأقليات الأقليمية والدينية والمذهبية . . « ففي أفريقيا السوداء
، التي يناهز تعداد سكانها اليوم (٧٥٠) مليون نسمة ، توجد (٥٤) دولة ، وتوجد في
مقابلها (٢٢٠٠) أثنية تتكلم بمثل هذا العدد من اللغات . وفي آسيا أكبر قارات العالم من
حيث تعداد السكان ، يعيش اليوم (٣٥) مليار نسمة ، يتوزعون بدورهم على أكثر من
(٢٠٠٠) أثنية وينطقون بأكثر من (٢٠٠٠) لغة ويعتقدون ديانات شتى .

فاندونيسيا مثلا ، وهي رابع أكبر دولة في العالم ، ويقطنها (٢١٥) مليون نسمة ، يتوزعون
على (٣٠٠) أثنية وينطقون بـ (٣٦٥) لغة . والفلبين ، بلد الـ (١٠٠) أثنية ولغة . ويصل
تعداد الأثنيات والأقليات الأثنية في لاوس إلى (٧٠) ، وفيتنام إلى (٥٥) ، وتركيا إلى (٦٦) ،
وإيران إلى (٢١) وبنغلاديش إلى (٥٢) والنيبال إلى (٣٠) .

وفي العالم اليوم (١٨٨) دولة أعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، ولكن هناك في المقابل
(٨٠٠٠) أثنية و (٦٧٠٠) لغة .

ولقد أقرت كندا في عام (١٩٨٨م) لسكانها الهنود (٨٥٠) ألفا يتوزعون بين (٦٠٠) قبيلة بوضعية ثقافية خاصة ، وأفردت بندا خاصا من قانونها الاتحادي (البند ٢٧) لتكريس حق الأفراد الذين ينتمون إلى أقلية أثنية أو لغوية أو دينية في التمتع بتقاليدهم الثقافية الخاصة وبممارسة شعائرهم الدينية والتكلم بلغاتهم الخاصة وتعليمها، ولقد أنشأت كندا أخيرا للهنود المعروفين باسم (الأيويت) من سكانها منطقة مستقلة ذاتيا لها برلمانها الخاص وعاصمتها الخاصة ومدارسها الخاصة ، وحتى شركة طيرانها الخاصة ، مع أن تعداد الهنود الأيويت لا يزيد عن (٣٥) ألف نسمة . والسويد أبحاث تعليم (٢٦٥) لغة في مدارسها ، بما فيها لغات الجاليات المهاجرة كالعربية والسريانية والتركية . وأقرت إيطاليا في عام (١٩٩٩م) قانونا تشريعا لحماية الأقليات اللغوية ، ومنحت وضعية إدارية وثقافية خصوصا لحمس من محافظاتها في جزيرتي صقلية وساردينيا وفي جبال الألب والتيرول « (٣) .

وإن درجة التمييز وحدته وعمقه الاجتماعي والسياسي وأهدافه وتطلعاته القريبة والبعيدة ، مرهون كل هذا إلى حد بعيد إلى طبيعة التعامل الذي تمارسه السلطات السياسية والاجتماعية . فإذا كان التعامل جافا وبعيدا عن مقتضيات العدالة والحرية ، فإن الشعور بالتمييز الذي يفرضي إلى تمييز وتهميش من قبل السلطات ، سيؤدي إلى المزيد من التمييز والتشبث بالخصوصية ، وسيدفعه هذا الشعور العميق بالتمييز بتبني خيارات واتجاهات تزيد انفصاله الشعوري والعملية عن المحيط العام .

إما إذا كان التعامل مرنا وسياسيا وبعيدا عن العقلية الأمنية وممارساتها وهو اجسها وأعمالها ، فإن درجة الشعور بالتمييز تتضاءل وإمكانية الاندماج الطوعي تتعمق وتتواصل .. ف « ملاحظة التمييز في هذه الصفة أو الصفات المشتركة في أفراد جماعة معينة ، وتباينها عن جماعات بشرية أخرى ، ينطوي على عنصر ذاتي وعلى عنصر موضوعي . العنصر الموضوعي هو وجود الاختلاف أو التباين بالفعل في أي من المتغيرات المذكورة أعلاه (اللغة ، أو الدين ، أو الثقافة ، أو الأصل القومي والمكاني ، أو السمات الفيزيائية) . أما العنصر الذاتي فهو إدراك أفراد الجماعة وإدراك الجماعات الأخرى القريبة منها لهذا التباين والاختلاف . وهو يؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى » (٤) . فدرجة الشعور بالتمييز الذي يؤدي إلى تبني سياسات واتجاهات انفصالية يرتبط بشكل أساسي بطريقة التعامل السياسي والاجتماعي والقانوني مع هذه الأقليات .

فالسلطة النابذة والمستخدمه لكل أنواع القوة المادية الغاشمة لفرض الاندماج وتغييب التمييز الطبيعي ، تزيد بشكل أو بآخر من فرص بذور مشكلة الأقليات وعقدها الاجتماعية والسياسية .. أما السلطة التي تبحث عن نظام للتضامن والتعامل الحسن والحضاري مع هذه

الأقليات ، نظام يلبي متطلبات الأقليات الدينية والثقافية والتعليمية والاجتماعية ، كما يلبي متطلبات الوحدة والاستقرار .

هذا النظام المرن والحيوي ، هو الذي يزيل كل التوترات ، ويحد من نزعات التهميش والتمييز .. بل نستطيع القول : أن النظام السياسي والاجتماعي المرن والمتسامح ، يتمكن من توظيف الشعور بالتميز لدى المجموعات البشرية ، في بناء الوطن وإزالة كل عناصر التوتر .. أي أن الديمقراطية تجعل دور التميز دورا وحدويا ، اندماجيا ، بعيدا عن كل أشكال التقوقع والدوائر المغلقة . فال مساواة في الحقوق السياسية والمدنية ، يجعل كل المجموعات البشرية ، تباشر دورها الإيجابي في الحفاظ على أمن الوطن ومكتسباته السياسية والاقتصادية والحضارية . وهذه المساواة لا تتأتى إلا بتحقيق المشروعية الدستورية والمؤسسية للاختلاف والتنوع والتعدد في الوطن الواحد .

ولا بد من القول : أنه كلما قلت وتضاءلت مستويات الاندماج ، كلما برزت في المجتمع مسألة الأقليات وتداعياتها السياسية والاجتماعية والثقافية .

بمعنى أن وجود الأقليات في أي فضاء اجتماعي ، يتحول إلى مشكلة ، حينما يفشل هذا الفضاء ولعوامل سياسية واجتماعية وثقافية عديدة في تكريس قيم التسامح واحترام الآخر وصيانة حقوق الإنسان والمزيد من الاندماج والانصهار الوطني . حينذاك تبدأ المشكلة ، وترز الخصوصيات الذاتية ، وتنمو الأطر التقليدية لكي تستوعب جماعتها البشرية بعيدا عن تأثيرات المحيط وإستراتيجياته المتجهة صوب فرض الانصهار وقهر الخصوصيات الذاتية .

إن الأقليات كمفهوم وواقع مجتمعي ، لا يكون في قبال ومواجهة القوميات والوطنيات ، ويسيء إلى جميع هذه المفاهيم من يجعل من مفهوم الأقليات مواجهها لمفهوم القومية والوطنية ، لأنه من المكونات الأساسية لكل قومية ووطنية هويات متعددة أما دينية أو مذهبية أو أثنية أو لغوية .. ولعل من الأخطاء الكبرى أن « تعالج الطائفية كما لو كانت إحدى ترسبات التاريخ الأيدلوجي العربي وتجلياته المرضية ، وتفسر بقاءها بقاء الجهل واستمرار الأمية ، أو تربط أحيانا بينها وبين الوعي الديني بشكل عام . وهي ترى أن الحل الوحيد لها هو مواجهتها بالوعي القومي والعلماني وبالتنوير الفكري والقضاء على من يمكن أن يتهم بنشرها والعمل على الترويج لها . وهي لا تجعل منها إذن قضية كبرى من قضايا التنمية والتطور السياسي والاجتماعي العربي ، وإنما قضية ملحقة بغيرها . وتنظر إلى التهاوبا الراهن في بعض المواقع كأثر من آثار تراجع الأيدلوجية القومية العربية . فبال تأكيد على هذه الأيدلوجية القومية والدعوة لها ونشرها يمكن في نظرها القضاء على الطائفية ، وهذا يعني باختصار أن الوعي

الطائفي هو نقيض الوعي القومي ، وأن هذا النقيض أصبح يعبر عن الماضي أكثر مما يعبر عن المستقبل ، وأنه لا بد زائل من تلقاء نفسه متى ما تم التأكيد على الوحدة والشعور القوميين وضرب على يد كل من يسعى إلى استغلال الشعور الطائفي البغيض والمتقادم» (٥) .

ولا نبالغ حين القول : أن أحد الأسباب الرئيسة لسقوط الإمبراطوريات وتداعي الكيانات السياسية الكبرى ، كان بفعل الاستبداد وغياب الحريات النوعية النازمة للعلاقة والمصالح بين مجموع التعبيرات والأطراف المتوفرة في المجتمع . وإن هذه الإمبراطوريات والكيانات والدول ، بدأت الانحدار حينما ساد التمييز بين القوميات والأثنيات ، وغاب التضامن الداخلي على قاعدة المواطنة الواحدة ، وبرزت كل النزعات الاستبدادية ، التي حاولت الاستفادة من كل أسباب القوة للغلبة على الأطراف الداخلية الأخرى .

ومسألة الأقليات بكل عناوينها ومسمياتها ، من المسائل الحساسة في المجالين العربي والإسلامي ، وتحتاج إلى قراءة ودراسة عميقة لواقعها وصولاً إلى بلورة رؤية حضارية متكاملة في طريقة التعامل معها وكيفية اندماجها الطوعي والاختياري مع النسيج الوطني والمجتمعي . ولعلنا لا نعدو الصواب حين القول ، أن الكثير من النكبات الاجتماعية والانفجارات السياسية ، كان من جراء عدم التصدي الجاد لعلاج هذه المسألة في الواقعين العربي والإسلامي .

نقد العلمانية :

على المستوى التاريخي ، نجد أن علمانية الحركة القومية ، وعلمنة مشروع الوحدة ، لم يبلغ مسألة الأقليات ولم يعالجها وفق نسق حضاري يحترم خصوصياتها ويشركها على قدم المساواة في إجتراح دورها في مشروع الوحدة . وعلى المستوى الواقعي ، نجد أن العديد من الكيانات السياسية العلمانية ، لم تستطع أن تتجاوز عصبية الواقع والدوائر التقليدية المتوفرة في المجتمع . بمعنى أن العديد من الوجودات السياسية العلمانية ، هي عبارة عن يافطة حديثة لواقع تقليدي ، عصبوي .. فالكثير من الأحزاب هو واجهات لواقع تقليدي . لذلك فإن العلمانية في التجربة العربية والإسلامية ، لم تستطع أن تتجاوز بشكل حضاري خصوصيات الواقع ودوائره الخاصة المتوفرة . فلا يزال المجال العربي إزاء علمانية مبدونة (إذا جاز التعبير) . حيث تمارس الاضطهاد والاستغلال بمضامين موغلة في القدم . فالتجربة العلمانية العربية ، مارست السياسة بآليات متخلفة وتنتمي إلى عصور الانحطاط ، وإستقوت على غيرها ، من الوجودات والتعبيرات ، بالاستقواء بالعصبية التي جاءت على المستوى النظري كحل لتجاوزها ومنع تأثيراتها السلبية .. فالممارسة العلمانية أضحت في مناطق العالم العربي ،

ممارسات طائفية ، حيث الاحتماء بطائفة ضد أخرى ، وممارسات قومية شوفينية ، حيث الاستناد بقومية وقمع القوميات الأخرى .. وهذا أدى في المحصلة النهائية إلى أن التجربة العلمانية العربية ، أنتجت ويزخم جديد كل الصراعات والنزاعات الداخلية ، والتي جاءت كوصفة نهائية لعلاجها وإسقاط موجبات بقائها . فتحوّلت على مستوى التجربة العملية ، إلى إضافة جديدة إلى الصراعات العميقة التي كانت تعاني منها مجتمعاتنا . وهذا يدفعنا إلى القول : أنه حينما تعيب الديمقراطية والحريات النوعية ، تتحول كل الشعارات والمضامين الحديثة ، إلى واجهات لإنتاج الأزمات التقليدية والعقد الكامنة في المجتمعات العربية والإسلامية .

فالديمقراطية هي الشرط الذي لا بد منه للسير نحو تطوير البنى السياسية والثقافية والاقتصادية للمجتمع .. كما أن الديمقراطية هي التي تدفع السيرورة الاجتماعية للتعاون والتضامن والاندماج بين الأقليات على أسس أكثر عدالة وتسامحا ومساواة .. فالاستبداد والديكتاتورية ، هي التي جعلت الواجهات الحديثة ذات محتوى أو طابع طائفي أو قومي محض . وبهذا غابت المواطنة ، وسادت البنى الطائفية والقومية المغلقة والمنعزلة في أن ..

إن التعامل السليم والعاقل مع واقع الأقليات والإثنيات المتعددة في المجالين العربي والإسلامي ، لا يعرقل مشروع الأغلبية في الأمة . وإن الاعتراف بوجود هذه المشكلة أو هذا المأزق ، هو الخطوة الأولى في مشروع الإصلاح . ولا بد من الإدراك ، أن المشروع الغربي تجاه أقليات المجال الإسلامي ، يتجسد في تضخيم مشاكله ومآزقه لإعاقة وعرقلة مشروع الأمة والأغلبية .. ومواجهة هذا المشروع ، لا تقتضي من نفي المشكلة من أصلها ، أو رفض المطالب المشروعة لهذه الأقليات والإثنيات ، وإنما يتطلب بلورة مشروع حضاري متكامل ، يلحظ خصوصية هذه الكيانات ، ويؤسس لتعامل عادل مع وقائعها وطموحاتها وهواجسها ، حتى نمنع كل توظيف سيئ لهذه الحالة .. وصولا لتأسيس ميثاق وطني جديد ، يأخذ على عاتقه احترام الأقليات والإثنيات عبر فسخ المجال لهم للتعبير عن خصوصياتهم العقائدية والثقافية والشعبية ، وصيانة مفهوم الوحدة الوطنية على قاعدة الحرية واحترام حقوق الإنسان وتوفير كل متطلبات العدالة السياسية والاجتماعية والثقافية .

بدون ذلك سيقى النزيف الداخلي ، وستعمق الجراح والاحتقانات وسيبقى واقعنا بكل تفاصيله ساحة خصبة لمؤامرات الأعداء ومطامحهم التاريخية .

فالأمن الشامل والدائم ، هو وليد العدل السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وكل محاولات وإجراءات استتباب الأمن لا فعالية لها ما دام مفهوم العدل لم يتحقق في الواقع المجتمعي . وترتكب الدول والمجتمعات أخطاءً فادحة ، حينما تنشأ الأمن والاستقرار بعيدا عن

متطلبات العدالة وحقائق الحرية والمساواة . والدين كمنظومة مفاهيمية متكاملة ، ليس هو مصدر التعصب الطائفي أو الأثني ، وإنما الأوضاع السياسية والاقتصادية الشاذة والظالمة ، هي التي تدفع المجموعات البشرية المتضررة من هذه الأوضاع إلى البحث عن وسائل لحماية ذاتها في خصوصياتها وإنتماءاتها العميقة . كما أن المجموعات البشرية المستفيدة من الأوضاع ، فإنها تتشبث بخصوصياتها ، لكي تحافظ على مكتسباتها ومصالحها . لذلك فإن مصدر التعصب والتطرف ، هو الأوضاع السياسية والاقتصادية الظالمة ، التي تمارس فرزا عميقا لكل فئات المجتمع على قاعدة إنتماءاتهم المذهبية والأثنية والسياسية والأقوامية . والقضاء على هذا التعصب والتطرف ، لا يتم عبر محاربة الدين وأشكال التواصل معه بل عبر مواجهة الظروف السياسية والاقتصادية ، التي عمقت هذا التعصب ، وعملت على بناء واقع سياسي على قاعدة التمييز والتهميش لفئات اجتماعية ، والامتيازات والثروات والمناصب لفئات اجتماعية أخرى .. فالأداء السياسي الظالم والبعيد عن مقتضيات العدالة والمرونة والتسامح ، هو المسؤول عن كل حالات التعصب والتطرف بكل أشكاله ومستوياته .

إن الاستقرار السياسي والمجتمعي ، القائم على احترام تعدديات المجتمع وتنوعه الفكري والسياسي ، هو الذي يؤدي إلى نضوج خيار التمازج والتداخل والتواصل المتبادل بين مجموع تعبيرات المجتمع والأمة .

ويبدو أننا من دون فهم واقع الأقليات والأثنيات في المجالين العربي والإسلامي ، وبلورة المعالجة الحضارية لهذا الواقع . من دون هذا سيقى الواقع الداخلي والمجتمعي للعرب والمسلمين ، يعاني الكثير من الأزمات والاختناقات والنكبات ، لأن العديد من الصراعات والحروب الصريحة والكامنة ، تجد جذورها ومسبباتها العميقة في هذا الواقع الذي يتم التعامل مع الكثير من عناوينه وقضاياها بعيدا عن مقتضيات العدالة والديمقراطية .

وحينما نلح ونصر على ضرورة قراءة هذه المسألة ودراستها بشكل معمق ، لا نريد تبرير واقع الانقسام والتجزئة ، أو نشجع أصحاب المصالح في الخارج للاستفادة من هذا الفسيفساء أو التناقضات ، وإنما نريد إعادة بناء مفهوم الوحدة الوطنية على قاعدة أكثر حرية وعدالة ومساواة . ولا يمكننا الوصول إلى ذلك دون الاعتراف بهذه المشكلة ، والعمل معا من أجل بلورة المعالجة المناسبة لها .

فإننا نقف بقوة وحسم ضد كل محاولات التفتيت والانقسام ، كما إننا نقف بنفس الدرجة ضد كل محاولات التجاهل والظلم والتعسف والتعدي على الحقوق تحت أي مبرر كان . فالوحدة الوطنية الصلبة ، لا تبنى على أنقاض تجاهل حقوق الأقليات بل إننا نرى أن بوابة

الوحدة الوطنية ، هو أن ينال المجتمع بكل قواه ومؤسساته وفتاته الحرية اللازمة للتعبير عن آماله ومطامحه ، وإدارة شؤونه بما ينسجم ومصالحه العليا .

وعندما ينال المجتمع حريته ، وتعمق في فضائه الممارسة الديمقراطية ، تزول كل هواجس الخوف ، وتضمحل كل نوازع الاستقلال الذاتي والانفصال . فالديمقراطية بكل آلياتها ومؤسساتها ومقتضياتها ، هي التي تعمق خيار الوحدة الداخلية ، وتبنيه على أسس متينة وقواعد حضارية صلبة . فالتعدد الثقافي واللغوي في سويسرا (حيث هناك ثلاث مجموعات ثقافية - لغوية كبرى) لم يمنعهم من بناء وحدة داخلية حضارية تعطي لكل مجموعة حقوقها دون أن تنحس وتتعزل هذه المجموعة عن المحيط العام ومتطلبات الوحدة الوطنية . كما أن الديمقراطية الهندية ، هي التي سمحت لأربعين جماعة ثقافية لغوية ، من بناء دولة مقتدرة ومجتمع ديمقراطي يمتلك تجربة تاريخية متواصلة في الحرية والتسامح بين المجموعات المتعددة التي يتشكل منها المجتمع الهندي .

فالتعدد والتنوع لا يمنعان الاندماج والوحدة الاجتماعية والوطنية .. الذي يمنع كل هذا هو الاستبداد وغياب العدالة والمساواة . فلو توفرت الديمقراطية وتجسدت العدالة السياسية والاقتصادية ، فإن الاندماج والوحدة الداخلية تكون متحققة من جراء ذلك ..

العدالة سبيل التعايش :

لا يمكن أن تتعايش التنوعات كلها في إطار أمة واحدة ووطن واحد ، إذا لم تسود قيم العدالة الواقع الذي تعيشه هذه التنوعات .. فالظلم بكل صورته وأشكاله ، يفتت التنوعات ويشردمها ويؤسس لمنطق الحروب والنزاعات المفتوحة بينها ، ولا سبيل لتعايش حضاري بين التنوعات والتعبيرات المختلفة ، بدون عدالة ، تلغي كل حالات التهميش والتمييز ، وتمنع سيادة منطق الغلبة والإلغاء ، وتحافظ على كل أسباب العدالة في نمط العيش وأشكال العلاقة .

والعدالة التي نعتبرها سبيل التعايش الحضاري بين مختلف التنوعات تعني :

نبذ كل أشكال التمييز والإقصاء والإلغاء ، واعتبارها من القضايا الرئيسية التي تهدد وحدة الوطن وأمنه . فحقائق التنوع بشكل مجرد لا تهدد الوحدة ، ولا تلغي حالة التعايش ، ولكن الذي يهدد الوحدة الاجتماعية والوطنية ، ويلغي مستويات التعايش في الدائرة الوطنية ، هو التأسيس الظالم على هذه التنوعات ، عبر ممارسة كل أشكال التمييز ضد كل تنوع أو تعبير . فالذي يهدد الوحدة ، هو التمييز والتهميش والإقصاء . ولا سبيل لإنجاز مقولة العدالة ، إلا بنبذ كل أشكال التهميش والإقصاء الذي تتعرض إليه بعض التنوعات . وهنا يتطلب أيضا

الوقوف بحزم ضد كل محاولات التشويه التي تتعرض إليها بعض المدارس العقدية والفكرية والسياسية ، وذلك لأن السماح إلى المغرضين إلى تشويه سمعة الآخرين الذين هم جزءاً لا يتجزأ من الوطن والأمة ، يعد وفق كل المقاييس تعريض كل مكاسب الوطن ووحدته الداخلية للكثير من المخاطر والأزمات ، لذلك فإن رفضنا ونبذنا لكل أشكال التمييز والتهميش ، لحرصنا الدائم على التعايش السلمي والوحدة الوطنية .

تكافؤ الفرص الوظيفية والإدارية والسياسية والثقافية ، فلا يعقل أن تمنع كفاءة من خدمة وطنها من موقع تخصصها وتميزها بفعل انتماءها العقدي أو الاجتماعي أو السياسي . إن مقتضى العدالة ، أن تكون جميع الفرص متاحة للجميع والأكفأ هو الذي يتحمل المسؤولية ، فلا عدالة حقيقية إذا منعت بعض المواقع عن بعض الفئات والشرائح ، كما لا تعايش حضاري بين التنوعات ، إذا سادت عقلية الاستثناء والإقصاء لأسباب لا تنتمي إلى عالم العدالة والحضارة والإنسانية .

صيانة الحقوق الدينية والسياسية والثقافية ، فلا يكتمل عقد العدالة ، إلا بالعمل على صيانة حقوق الأقليات الدينية والسياسية والثقافية ، عبر مؤسسات وقوانين دستورية ، تتجاوز استقطابات اللحظة ، وتؤسس لسياق وطني ، يصون حقوق الأقليات كسبيل لتوطيد موجبات الوحدة الوطنية والاجتماعية .

تطوير النظام السياسي وإرساء دعائم ومتطلبات الديمقراطية فيه . وذلك لأن الداء الأكبر الذي يعرقل الإصلاحات ويعمق الفروقات الأفقية والعمودية في المجتمع ، هو الاستبداد . ولا يمكن أن تحترم أقلية ما في ظل نظام سياسي مستبد . فلا بد من إرساء دعائم الديمقراطية على المستوى السياسي وتطوير وتوسيع بنية النظام السياسية والاجتماعية ، حتى تتسنى الظروف المفضية إلى صيانة حقوق الأقليات ومشاركتها الفاعلة في بناء الوطن وتطوير الأمة . وإن تذويب الفوارق التقليدية المتوفرة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية ، يتطلب تأسيس الممارسة الديمقراطية التي تعلي من شأن القيم الإنسانية ، ويتم تجاوز كل الحواجز التي تحول دون التلاحم الوطني المطلوب . ولمؤسسات التعليم والإعلام أدوار ووظائف رئيسية في هذا المجال .. بمعنى أن المناهج التعليمية في مختلف المراحل المدرسية وكذلك البرامج الإعلامية والثقافية بحاجة دائماً إلى إبراز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح ، والابتعاد التام عن كل ما يجرح أو يشين بفئة أو شريحة في المجتمع .

فمؤسسات الديمقراطية وأطر وأوعية المشاركة في الشأن العام ، هي القدرة على تذويب الفروقات التقليدية . بمعنى هي القدرة على إزالة كل عناصر التوتر والتأزم بين الفروقات التقليدية .

الحرية تعني غياب الإكراه :

المعنى البسيط والمباشر للحرية ، يعني حرية الاختيار . ولا اختيار حر في ظل الإكراه . لذلك فإن الحرية تعني غياب الإكراه على المستويات كافة . بحيث أن الإنسان يمارس حقوقه ويلتزم بواجباته بعيدا عن الإكراهات المتعددة ، التي تحول دون الممارسة السليمة لمفهوم الحرية . وعلى المستوى التاريخي كان تطور مفهوم الحرية على الصعيد المجتمعي ، هو من جراء نضالات مستميتة ومعارك ضارية من أجل تثبيت قيم الديمقراطية ، وإنهاء كل عناصر الإكراه التي تحول دون التراكم الإيجابي لقيمة الحرية . ولا يمكن بأي حال من الأحوال ، اعتبار القمع والإكراه والعنف، وسيلة من وسائل تنظيم الحياة الوطنية وضبط العلاقة بين السلطة والمجتمع . وذلك لأن هذه العناصر تزيد الأزمات وتعمق خيارات الإقصاء ، وتزيد من فرص الحروب بين السلطة والمجتمع .

إن الحرية هي القيمة الأساسية التي تحقق مفهوم العدالة في بعدها السياسي والثقافي فلا عدالة سياسية بدون حرية سياسية تتجسد في حرية تشكيل الأحزاب والتكتلات السياسية وتجزير مفهوم تداول السلطة ، كما أنه لا عدالة ثقافية ، إذا لم تعطى الحرية لكل القوى ، لكي تعبر عن ذاتها وخصوصياتها الثقافية . فالعدالة لا تتأني إلا بتوافر الحريات العامة على نحو حقيقي ونوعي .. فهي (الحريات بمعناها الشامل والمتكامل) ، هي التي تنتج العدالة .. وإن الحرية هي التي حركت في نماذج تاريخية ومعاصرة عديدة ، الأقليات أو زعامات وقيادات تاريخية تنتمي إلى الأقليات في مشروع الدفاع عن الوطن والأمة .

فالحرية هي التي توفر المناخ الطبيعي لتجاوز كل الحساسيات واستيعاب كل الأطياف والقوى في مشروع الأمة الجامعة والوطن المشترك . وبدون الحرية (أي مع سيادة الاستبداد) تنمو العصبية ، وتبرز الأطياف والخصوصيات وتتطلع إلى بناء كيانات خاصة بها . لأن مشروع الاستبداد همشها ومارس التمييز بأقصى صورته ضد وجودها وتطلعاتها المشروعة .

إن تسفيه مشاعر الآخرين ، لا يقود إلى التضامن والوحدة ، بل إلى الشقاء والمحنة . وهكذا نصل إلى حقيقة أساسية مفادها : أن اندماج الأقليات في مشروع الوطن والوحدة الوطنية أو القومية ، يتطلب إعطائها الحرية لممارسة شعائرها وطقوسها الدينية وفسح المجال القانوني لتاريخها الثقافي ، ولمساهمة ثقافتها الراهنة في صياغة واقعها الخاص . حينذاك (أي حينما تمنح الأقليات الحرية) ، سيتم الاندماج الطوعي والاختياري في مشروع الوحدة الوطنية والقومية . فطريق الوحدة يمر عبر الحرية فلا وحدة بدون حرية ، ولا اندماج بدون قانون ودستور يحمي خصوصية الأقليات الدينية والثقافية .

وهذا لا يعني التشريع للكيانات الخاصة والدويلات الضيقة ، وإنما نعتبر هذه الكيانات وليد طبيعي للاستبداد والديكتاتورية . لذلك فإن المطلوب احترام الخصوصيات الدينية والثقافية ، لأنها الطريق الحضاري لخلق وحدة في الاجتماع السياسي .

الحرية بوابة الوحدة :

لكي ترتفع الأقليات والاثنيات من دوائرها التقليدية وكياناتها الذاتية إلى مستوى المواطنة الجامعة ، هي بحاجة إلى عوامل موضوعية وسياسية ، تساهم في إشراك هذه الدوائر والكيانات في بناء مفهوم الأمة ، ولقد علمتنا التجارب أن التعامل القهري مع هذه الكيانات الأقلوية والإثنية ، لا ينهي الأزمة ، ولا يؤسس لمفهوم حديث للأمة والوطن ، وإنما يشحن المجتمع بالعديد من نقاط التفجر والتوتر ، ويدفع هذه الكيانات إلى الانكفاء والانعزال ، وبهذا يسقط مشروع الأمة والمواطنة الجامعة .

وخيار القمع والاستبداد خلال العقود المنصرمة ، وفي مناطق عديدة من مجالنا العربي والإسلامي لم يقض على هذه المشكلة ، ولم يؤصل لمنظور وحدوي جديد ، يتجاوز فيه بشكل حقيقي وعميق مشكلة الكيانات الخاصة ، وإنما أدى خيار الديكتاتورية والقمع ، إلى مسلسل رهيب من التهميش والتمييز على مختلف الصعد بحق أبناء الأقليات والإثنيات . في المقابل وأمام هذه الهجمة الشرسة ضد هذه الكيانات ، مارست الأخيرة عملية انكفاء وانعزال من اجل الدفاع عن ذاتها وخصوصياتها الأثنية أو القومية أو الدينية أو المذهبية . وفي المحصلة النهائية كان الوضع عبارة عن قمع وتهميش وتمييز وإلغاء تمارسها مؤسسة الدولة تجاه هذه الوجودات ، لتدويها بالقوة والقهر في الدائرة الوطنية أو القومية الغالبة ، وممانعة مستميتة من قبل هذه الوجودات ، ألصقتها بخصوصياتها وشخصيتها التاريخية وانغلاق تام في الدائرة الخاصة . ومن جراء هذه المسألة لم ينجز مشروع الأمة الواحدة ، ولم يتحقق الإجماع والوحدة الوطنية على قاعدة طوعية واختيارية .. وإنما جعل المسألة الوطنية في خطر عظيم ودائم من جراء هذا الخيار المتخلف في التعامل مع مسألة الأقليات والاثنيات والقوميات المتوفرة في مجالنا العربي والإسلامي .. فالاستبداد فاقم المشكلة ، والقهر عمقها وأضاف لها أبعادا جديدة ، والتهميش والتمييز المقصود ، حرك كل الكوامن والخصوصيات باتجاه المزيد من التشبث بها والالتزام بمقتضياتها .

وهذا يعني أن الديكتاتورية والاستبداد، لم يدفع هذه الدوائر إلى مصاف الأمة الواحدة ، كما أنها لم تشعر بالاطمئنان التام تجاه كل شعار ومشروع وحدوي ، تقف وراءه مؤسسة مستبدة وديكتاتورية عسكرية أو سياسية . وذلك لأن هذا المشروع الوحدوي ، يخفي في

واقع الأمر صراعاً أقلويًا وعصوبياً ، يتجذر ويتعمق في وسط الأمة بياضاً وحدوية وتوحيدية .. والمشروع الحدودي الذي يستند على الديكتاتورية والاستبداد، يفضي إلى المزيد من الفرقة والتشردم والتشظي والبعد عن كل متطلبات الوحدة .

لأن الوحدة الوطنية أو القومية ، لا تنجز على قاعدة إفناء التنوعات الداخلية ، وإنما عبر توفير الحرية لها ، ولكي تمارس دورها في بناء الوحدة .. والخطاب الحدودي الذي حارب الأقليات والاثنيات والقوميات الأخرى ، باعتبارها مضادات للوحدة أو طواير خامسة للقوى المعارضة للوحدة ، انتهى المطاف إلى إقليمية ضيقة ، لا يرى إلا الإقليم القاعدة ، ولا يحترم إلا مصالحه وتحالفاته وواقعه السياسي . لدرجة نستطيع القول فيها ، أنه لا يوجد قطر من الأقطار العربية ، من يتعاطى مع مشروع الوحدة من موقع الجدية والخطوات المرحلية الدائمة الموصلة إلى هدف الوحدة .. وإنما يتم التعاطي مع هذا المشروع كشعار يخفي المصالح والمطامع الإقليمية ، ولتبرير وتسويق واقع الحال .. فالوحدة سيرورة تاريخية يتداخل فيها السياسي مع الثقافي والاقتصادي والنفسي ، وهي بحاجة إلى عمل يتراكم مع بعضه البعض ، لكي تخلق الحقائق والوقائع الحدودية الموصلة إلى مشروع الوحدة الشاملة . ولكن وبفعل النزعة الشوفينية والعدمية لمشروع الوحدة الشاملة ، نجد المفارقات العجائبية . خطاب وحدوي مركزي ، ووقائع قطرية ضيقة ، عاطفة جياشة تجاه الوحدة ، وواقع يتم تبريره وإسناده مضاد للوحدة وموغل في الدوائر الضيقة ، شعار وحدوي يتطلع إلى الوحدة بشوق وشغف ، ومسيرة التجزئة وشرعيتها تأخذ مسارها في الوجود والممارسة .

لذلك نستطيع القول : أنه ليس كل خطاب وحدوي ، يوصل إليها ، بل على العكس من ذلك في كثير من الأحيان .. الخطابات الحدودية (على المستوى الفعلي) تعمق الفروقات القطرية ، وتتعامل مع واقع التجزئة من موقع استراتيجي ، ينشد إبقاء الأمور على حالها .

لذلك فإننا بحاجة أن نعيد النظر في مشروع الوحدة ، بمعنى أن التجارب والممارسات خلال الأربعة عقود الماضية ، أوصلتنا جميعاً إلى طريق مسدود في مسألة الوحدة . ولعلنا لا نعدو الصواب ، حين القول ، أن جذر الاخفاقات ليس في العوامل الخارجية التي وقفت ولا زالت تقف ضد مشروع الوحدة ، بل في العوامل الداخلية ، التي هي بحق الموق الأساس والجوهري لهذا المشروع . ولعلنا نكتف هذه العوامل الداخلية في محور واحد هو : العلاقة بين مشروع الوحدة والاستبداد .

والتجارب الحدودية الفاشلة ، التي عمقت بفشلها وتراجعها وسلبياتها حالات التجزئة ، كان السبب الأساسي في تقديرنا لفشلها واخفاقاتها ، هو في اعتماد هذا المشروع على

ديكتاتورية عسكرية وسياسية لإنجاز هذا المفهوم الحضاري .

كما أن الوحدة التي تستند في خلق واقعها ومسيرتها الفعلية على سلطة مستبدة ، لا تنجز الوحدة ، بل تعمق خيار التفتيت والتشظي تحت مسميات ويافظات عديدة . فالاستبداد لا يخلق وحدة ، بل تشظيا وتفتتا وانزلاقا نحو الحروب الداخلية المميتة لكل حيوية وفعالية باتجاه الوحدة ومتطلباتها السياسية والاجتماعية .

ولا نبالغ حين القول : أن من الأخطاء التاريخية الكبرى ، التي وقعت فيها مشاريع الوحدة والتوحيد في مجالنا العربي والإسلامي ، هو اعتمادها عسكريا تاريخيا ديكتاتورية ونخبة سياسية مستبدة لا ترى إلا لون واحدا ولا تتعامل إلا بعقلية ضيقة ، صحرت الواقع الاجتماعي ، وأفقرت العمل السياسي والمدني ، وخلقت الحواجز النفسية والفعلية الكبرى التي تحول دون الوحدة والتوحيد، لذلك لم نجن من هذه التجارب والممارسات إلا المزيد من التشظي والتجزئة والتشردم .

وكون قيمة الوحدة في قاع الوعي والعاطفة ، ينبغي أن لا يدفعنا إلى تبني خيارات فوقية وشكلية لإنجازها . لأن الخيار الخاطئ يفاقم العقد ، ويرز إشكاليات جديدة ، تزيد من أزمات وعقبات مسيرة الوحدة .

كما أن الميل التاريخي نحو الوحدة والتوحيد في المجال العربي والإسلامي ، من الضروري أن نقرأه بعمق ، حتى يتسنى لنا خلق آليات مناسبة ، تدفع هذا الميل التاريخي نحو مسيرة تصاعدية ، إيجابية ، تتجاوز مناخات الواقع السيئة . فالأزمة دائما ليس في قيمة الوحدة وإيجابياتها وآفاقها الكبرى التي توفرها على مختلف الصعد ، بل في الطريق الذي تنتهجه النخب للوصول إليها ..

الحرية شرط تجاوز الطائفية :

الحقائق التاريخية عنيدة ، ومشروع الوحدة لا ينجز على أنقاضها . حيث تعلمنا التجارب أن كل المحاولات التي بذلت لتدمير هذه الحقائق التاريخية كشرط للوحدة باءت بالفشل ، وذلك لأن هذه الحقائق متجذرة وتمتلك امتدادات عميقة في الجسم الاجتماعي .. لذلك نستطيع القول أن طريق الوحدة ، لا يمر عبر محاربة هذه الحقائق ، وإنما عبر احترامها وتوفير الحرية اللازمة لها ، حتى تتوفر الظروف والمناخات المواتية لانخراطها الحضاري في مشروع الوحدة والتوحيد ، فالمشترك الوطني ، لا يعني إلغاء الخصوصيات الدينية أو المذهبية والثقافية ، وإنما

يتطلب احترامها وفسح المجال لها ، لكي تمارس دورها ووظيفتها في إثراء مفهوم الوحدة بمضامين حضارية ، تتجاوز الرؤية الأحادية والنهج الإقصائي ، واحترام الأقليات وإعطائها الحريات اللازمة يعني :

فسح المجال القانوني والاجتماعي ، لكي تمارس هذه الأقليات شعائرها الدينية بعيدا عن الضغوطات والتجاوزات . ومن الأهمية أن ندرك جميعا ، أن من الحقوق الأساسية لكل إنسان ، أن يمارس عقائده وشعائره في مناخ من الحرية والاحترام والقانون . وحينما لا تتوفر هذه الحرية ، لا يعني انعدام ممارسة الشعائر ، بل يعني أن الأقليات ستبحث لها عن طرق وأساليب أخرى لكي تمارس شعائرها وطقوسها .

فسح المجال الثقافي والسياسي ، لكي تمارس الأقليات خصوصياتها اللغوية والثقافية . إذ أن لكل جماعة بشرية خصوصيات ثقافية، فقمع هذه الخصوصيات ، لا يفضي إلى وحدة ، بل إلى أساليب جديدة ، تمارس هذه الاقليات من خلالها خصوصياتها الثقافية .

لذلك فإن المطلوب دائما، أن لا تقمع ثقافة الأقليات ، أو يتم التعامل معها بفوقية واستعلاء .. المطلوب الحرية بكل آفاقها ومتطلباتها للثقافة والخصوصيات المعرفية لكل جماعة بشرية . الشراكة السياسية والاقتصادية ، حتى تنطلق الطاقات والقدرات في مشروع بناء الوطن وعمرانه ، والشراكة السياسية والاقتصادية ، تقتضي تكافؤ الفرص ، وفسح المجال للجميع بعدل للمشاركة في الإدارة والتسيير . لهذا نستطيع القول : بأن مفهوم الشراكة السياسية والاقتصادية في بناء الوطن وإدارته تقتضيان إلغاء كل أشكال الإقصاء والتمييز ، والشفافية في الإدارة وتسيير الشؤون العامة ، ووجود عقد اجتماعي سياسي ينظم العلاقة بين مختلف الدوائر والقطاعات ، حتى تنتظم جميع الكفاءات الوطنية في مشروع البناء والعمران . فالاستبداد والتمييز ، لا يخلقان وحدة واندماجا ، وإنما حاجزا وانفصالا عميقا بين مجموع القوى والتعبيرات المتوفرة في الساحة . ولذلك فإنه لا شراكة حقيقية على المستويين السياسي والاقتصادي مع وجود الاستبداد السياسي ، وذلك لأنه يفرغ هذه المقولة من مضمونها الحقيقي والفاعل . فالشراكة السياسية والاقتصادية ، تتطلبان تفكيكا متوصلا للبنية الاستبدادية ، حتى يتسنى للجميع وعلى قدم المساواة المشاركة في إدارة الشأن العام وتطوير الوطن وعمرانه وتنميته على مختلف الصعد والمستويات .

إن العدل السياسي بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ودلالات ، هو الذي يوفر الأرضية المناسبة ، لإنجاز مقولة الشراكة السياسية والاقتصادية لكل القوى والأطراف في البناء والإدارة والتسيير .

الحرية طريق المواطنة :

إذا توفرت الحرية والعدالة ، توفرت عناصر العقد الاجتماعي الحقيقي ، الذي يحافظ على الاستقرار ويعمق عوامل الأمن الشامل . فتتوفر كل العناصر المطلوبة لمفهوم المواطنة الحقة . فلا مواطنة بدون حرية وعدالة ، فهما طريق خلق المواطن الصالح المدافع عن منجزات وطنه ومكتسباته ، والمدافع عن ثغوره وحدوده ، وهو الذي يكافح باستماتة من أجل عزة الوطن وتطويره . فالإنسان المقموع والمضطهد في وطنه ، لا ينمو لديه حس المواطنة بشكل إيجابي ، وذلك لأنه باسم الوطن يطهد ويقمع ، وتحت علمه وشعاراته الوطنية تهان كرامته وتنتهك حقوقه . لذلك فإن طريق المواطنة هو الحرية وصيانة حقوق الإنسان والدفاع عن كرامته الإنسانية . إن هذه القيم والمبادئ ، هي التي تتخلق عند الإنسان الحس الوطني الصادق . وبدون هذه القيم ، تضع المواطنة ، وإذا ضاعت المواطنة ضاع الوطن . لذلك لا وطن عزيز بدون مواطنة عزيزة .

وإذا توفرت الحريات العامة ، فهذا يعني توفر المناخ الملائم لتعبئة طاقات المجتمع ، وبلورة كفاءات نخبته ، وإزدادت ابداعاته ومبادراته . وكل هذه الأمور من القضايا الحيوية لصناعة القوة في الوطن . ويخطأ من يتصور أن القهر والاستبداد والأساليب الأمنية المختلفة ، هي القدرة على خلق المواطنة وحالة الولاء الصادق إلى الوطن .

إننا ومن خلال التجارب التاريخية العديدة ، أن الحرية والشفافية وسيادة القانون والمؤسسات الدستورية ، هو الكفيل بتعميق حس المواطنة الصالحة . فشعب الولايات المتحدة الأمريكية ، أتى من بيئات جغرافية متعددة ، وأطر عقديّة ومرجعيات فكرية وفلسفية متنوعة ، ولكن الحرية بكل آلياتها ومجالاتها ومؤسساتها ، وسيادة القانون والمؤسسات الدستورية ، هي التي صهرت كل هذه التنوعات في إطار أمة جديدة وشعب متميز .

فالحرية وحدها هي القدرة على خلق المواطنة الصالحة ، وبدونها تتحول كل المشتركات عوامل للجمود والتخشب والبعد عن الحيوية والفعالية في كل مجالات الحياة . وإن المجال الإسلامي خلال العقود الماضية ، دفع ثمن تهيمش أقليته وممارسة أقسى أشكال التمييز تجاه هذه الأقليات . حيث الحروب العنيفة ، التي أهدرت الكثير من الطاقات والثروات ، والتدخلات الأجنبية السافرة في مصالح واستراتيجيات هذا المجال ، حيث وجدت في سياسة التمييز والإقصاء الأرض الخصبة لإرهابك الساحات الداخلية للعرب والمسلمين . والمحصلة النهائية لكل ذلك الشعور بالضياع وضمور الحس الوطني الصادق ، والبحث

الشهره على المصالح الضيقة ، حتى ولو كان ثمنها حرية الوطن واستقلاله .

أن جذر هذه الأزمة هو الاستبداد السياسي الذي يلتهم كل فعالية ، ويقمع كل أمل وحيوية ، ويزدري من كل تطلع وطموح ، فالاستبداد يدمر الأوطان ولا يحفظها ، ويمتهن كرامة المواطنين ، ويدوس على مقدساتهم وتطلعاتهم . وحدها الديمقراطية التي تعيد الاعتبار إلى الذات والوطن ، وتعيد صياغة العلاقة بينهما ، فتنجح وعيا وطنيا صادقا ، يحفز هذا الوعي على الدفاع عن عزة الوطن وكرامة المواطنين .

فالاستقرار السياسي والمجتمعي ، يتطلب باستمرار تطوير نظام الشراكة والحرية على مختلف الصعد والمستويات ، حتى يتسنى للجميع كل من موقعه خدمة الوطن وعزته .

والمواطنة التي نراها شرط إنجاز الحرية على الصعيد المجتمعي ، ليست شعارا يرفع أو يدون في الأنظمة الإدارية والإجرائية ، بل هي منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات ، تدفع باتجاه تنمية مشاركة المواطن في قضايا وطنه المختلفة .. « ومن أجل تجسيد المواطنة في الواقع ، على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع ، على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أي وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات . وعلى القانون أن يحمي وأن يعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد ، وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أي تعديات على الحقوق المدنية والسياسية ، وعليه أيضا ضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الإنصاف . كما أن على القانون أن يمكن الأفراد من أن يشاركوا بفعالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ، وأن يمكنهم من المشاركة الفعالة في عمليات اتخاذ القرارات السياسية في المجتمعات التي ينتسبون إليها »^(٦)

فالمشاركة الواعية بدون استثناءات ووصايات في شؤون الأمة والوطن ، وقدرة كل مواطن إلى الوصول بكفاءته إلى أعلى المناصب والمستويات بصرف النظر عن منبته ومذهبه وقوميته ، هو الذي يثري مفهوم المواطنة ، ويجعل إنجاز مرهونا إلى حد بعيد إلى الحرية والديمقراطية . فلا مواطنة حقة بدون ديمقراطية سياسية ، تعطي لكل المواطنين حق المشاركة والتعبير والاجتماع والتنظيم والإدارة . فطريق المواطنة بكل متطلباتها وشروطها ، يمر عبر الديمقراطية ، فهي التي تحقق مفهوم المواطنة ، وبدونها نبقى سديما بشريا لا يشترك في تقرير مصيره ، ويمارس عليه كل أنواع التمييز والتهميش .

ولا شك أن أحد الأسباب الرئيسة لانهايار الوعي الوطني الصادق ، هو عدم التعامل الجاد

والديمقراطي مع مسألة الأقليات . إذ خضعت هذه المسألة للعديد من الاستقطابات السياسية المختلفة ، وتم استخدامها كورقة في الصراعات السياسية ، دون أن تنبري قوى نوعية للقيام بمبادرات سياسية جادة ، تسعى نحو بلورة رؤية متكاملة وممكنة لهذه المسألة في المجالين العربي والإسلامي . ولنا في التجربة النبوية في المدينة المنورة خير مثال ونموذج ، إذ أن المواطنة التي شكلها رسول الله (ص) لم تلغ التعدديات والتنوعات ، وإنما صاغ دستوراً وقانوناً يوضح نظام الحقوق والواجبات ، ويحدد وظائف كل شريحة وفئة ، ويؤكد على نظام التضامن والعيش المشترك . إذ جاء في صحيفة المدينة : « وإنه لا يحل لمؤمن أقرّباً في هذه الصحيفة ، وآمن بالله واليوم الآخر ، أن ينصر محدثاً ، ولا يؤويه ، وإنه من نصره وآواه فإن عليه لعنة الله وغضبه إلى يوم القيامة ، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل . وإنكم مهما اختلفتم في شيء (فيه من شيء) ، فإن مرده إلى الله وإلى محمد (الرسول) وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما دامو محاربين .. وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين : لليهود دينهم ، وللمسلمين دينهم ، ومواليهم ، وأنفسهم ، إلا من ظلم ، أو أثم ، فإنه لا يوتغ إلا نفسه ، وأهل بيته » (٧) .

فسبيل المواطنة الصادقة ، ليس التوحيد القسري والقهري للناس ، وإنما بالحرية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وكرامته ، نخلق مواطنًا صالحًا وفاعلاً وشاهدًا .

ومواجهة تحديات الخارج المختلفة ، لا تتم عبر قهر الناس ومصادرة حقوقهم وحررياتهم ، وإنما على العكس من ذلك تماماً . فمواجهة تحديات الخارج ، تتطلب انبثاق قوة وحدوية وتوحيدية في داخل الوطن ، تأخذ على عاتقها تجميع الطاقات وبلورة الاستراتيجيات ، والاستفادة من كل القدرات والإمكانات . وهذه القوة الوحدوية ، لا يمكن أن تبنى على قاعدة القهر ومصادرة الحقوق والحريات ، وإنما على قاعدة صيانة الحقوق والكرامات ، ومأسسة الحريات . إن هذه القاعدة الحضارية ، هي التي تفشل كل عمليات ومحاولات الاختراق للجسم الوطني ، وهي القادرة على إفشال كل الرهانات التي تسعى إلى تجزئتنا وتفتيتنا وانقسامنا .. « والديمقراطية بهذا المعنى هي تعظيم لقدرات المجتمع وتحصين له ضد الانفجارات الداخلية والاختراقات الخارجية . روح الديمقراطية ، مثل روح الفيدرالية ، لا تكمن في الآليات الشكلية بقدر ما تكمن في معنى تعظيم المشاركة وتعظيم الاستفادة من قدرات كل التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية ، دون قهر أو استغلال من إحدى هذه التكوينات للتكوينات الأخرى . فليست الديمقراطية الليبرالية ، مثلاً ، هي الشكل الأوحده أو الأنسب لكل الأقطار في كل الحالات . ولكن الأنسب والأمثل هو إتاحة الفرص المتكافئة لأبناء كل الجماعات الإثنية للمشاركة في إدارة مجتمعهم ، وفي إنتاجه ، وفي خدماته » (٨) .

والمجتمع الاستبعادي والمغلق ، لا يمكن أن تنمو في محيطه قيم الديمقراطية والتسامح ، وذلك لأنه يستند على نظام اجتماعي مغلق ، يحارب كل محاولة نحو الانفتاح والتواصل ، ويقف

موقفا مضادا من كل عمليات إعادة بناء المجتمع على أسس ومعايير جديدة ..

قوة المسلمين في حريتهم :

إن الإنسان المسلم اليوم ، لا يستطيع أن يمارس خصوصيته بكل جوانبها وأبعادها بدون حريته . فشرط ممارسة الخصوصية ، هو أن ينال الإنسان المسلم حريته حتى يستطيع أن يوظف كل إمكاناته وقدراته ، نحو العمران والتطوير . فالمطلوب أن ينال الإنسان المسلم حريته ، وهي لا توهب ، وإنما هي بحاجة إلى جهد وجهاد ، سعي وكفاح ، تدرج وتواصل ، حتى تتراكم تقاليد وآداب الحرية في المحيطين الفردي والجماعي . فقوة العرب والمسلمين في حريتهم ، لأنها بوابة الوحدة والإجماع ، كما هي الوعاء الذي يستوعب جميع الطاقات والقدرات . ويرتكب خطأ جسيما ذلك الإنسان أو المجتمع ، الذي ينشد أن يجسد إحدى القيم الكبرى للإنسانية بدون الحرية والديمقراطية . فلا وحدة بلا حرية ، ولا عدالة اجتماعية بدون حرية ، ولا مساواة وتكافؤا للفرص بدون الحرية . فهي بوابة القيم الكبرى وإكسيراها الذي يمنح الحياة لكل قيم الصعود والتقدم والتطور .

والحرية هي التي تعيد صياغة علاقتنا بمفاهيمنا وأفكارنا . فبدل أن تكون علاقة جامدة ، اجترارية ، سكونية ، تتحول بالحرية إلى علاقة تفاعلية ، تواصلية ، ابتكارية . لذلك نجد أن القرآن الحكيم ، يصرح أن مهمة الإسلام الأساسية ، هي إزاحة الأغلال والقيود التي تحول دون ممارسة الإنسان لحريته .. إذ قال تعالى (الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه وأتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون) (٩) .

أن المنظومة المفاهيمية (المعيارية) في الإسلام ، هي بحق تشكل إستراتيجية متكاملة في إرادة التحرر والانعقاد من كل السط والديكتاتوريات التي تقف حائلا دون ممارسة حق العبودية المطلقة لله عز وجل وحده . قال تعالى (قل أن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين) (١٠) .

وعلى هدى هذه القيم والمبادئ ، نخلق فضاءنا الحر ، ونمارس حريتنا وتعددتنا ، ونجسد حضورنا وشهودنا ، وواقائع وحقائق الدفاع عن حريتنا وحرية غيرنا . فالحرية لا تعني بأي حال التفلت من القيم ومحاسن العادات والأعراف الاجتماعية ، وإنما تعني استخدام إرادتنا والتعامل مع راهننا بما ينسجم والمثل العليا والضمير والوجدان .

إن حاجتنا إلى الحريات وسيادة قيم الديمقراطية في مجتمعاتنا ، ليس نابعا من مقولة ضرورة

التكيف مع الأوضاع العالمية وتوجهها نحو الديمقراطية ، وإنما هو نابع بالدرجة الأولى من حاجتنا إلى هذه الحريات ، ومن شوقنا الخالد والدائم للديمقراطية ، بحيث تبدأ مجتمعاتنا مسيرة اجتراح تجربتها الديمقراطية وتجسيدها لقيم الحرية في دوائرها المتعددة .

فالمطالبة بالديمقراطية ، والشعور بضرورتها وأهميتها لواقعنا الراهن ، ليس وليد التقليد الصرف للآخرين وأطوارهم التاريخية ، بل هو من صميم واقعنا ومسيس حاجتنا إلى هذه الحريات ، حتى تتمكن جميعا من الخروج من المآزق الكبرى التي نعاني منها ، وتحول دون إنطلاقتنا الحضارية .

فقيمنا ومبادئنا وواقعنا ومآزقه العديدة ، هو الذي يدفعنا إلى القول بضرورة التزام الديمقراطية كخيار إستراتيجي سواء على صعيد السلطة ومؤسسات الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني . إن الديمقراطية بثقافتها وآليات عملها والمناخ الذي تخلقه على مختلف الصعد ، هي القادرة على تفكيك الكثير من العقد والأزمات بأقل خسائر ممكنة . وإن رفض هذا الخيار والنهج ، يفاقم من العقد والأزمات ، ويدخلنا جميعا في حقبة الانفجارات الاجتماعية والحروب الداخلية ، التي لا تزيد أوضاعنا وأحوالنا إلا سوءا وتدهورا . وحدها الديمقراطية والحريات السياسية والثقافية ، هي التي تؤسس لطريق جديد لمعالجة الأزمات من جذورها ، وتنتهي موجبات ديمومتها بأقل خسائر ممكنة على جميع الصعد والمستويات .

ولا يوجد شيء مهما علا شأنه يعوضنا عن قيمة الحرية . فحينما تتوفر كل أسباب القوة الاستراتيجية والعسكرية والشعبية ، دون قيمة الحرية ، فإن هذه الأسباب لا تبشر دورها المطلوب ، ولا تقوم بممارسة تأثيراتها المنشودة .

فكاريزما جمال عبد الناصر والشعبية العارمة التي اكتسبها ، لم يبلغ حاجتنا إلى الحرية . والأحداث والتطورات اللاحقة في التجربة الناصرية ، أكدت حيوية هذه القيمة ، بل إن « الشعور الذي تولد لدى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بعد الهزيمة ، والذي عبر عنه في مناقشات مغلقة ومفتوحة كثيرة . هو أن تحييد الجماهير وإقصاءها عن المشاركة في تشكيل القرار السياسي بالرأي - مهما كانت ثققتها في الصفات الاستثنائية لكاريزما عبد الناصر ، ومهما كان اقتناعها بسلامة وصحة الاختيار أو القصد الوطني عند هذه الكاريزما - قد أسهم بشكل محسوس في إضعاف مركز القيادة السياسية ، أمام مراكز القوى التي مارست صراعا على السلطة ، استنزفت قدرات هذا النظام ، وعبث بمقدراته ، ودفع به إلى هاوية الإخلال بأول واجبات أي نظام سياسي ، ألا وهو الحفاظ على استقلال التراب الوطني »^(١١) .

مع الحرية والديمقراطية ، يبقى مشروع الوحدة ممكنا ، وبدونها يبقى واقعنا ممزقا وراهننا

متشرذما . ولا علاج لمآزقنا العديدة إلا بالحريات السياسية الحقيقية التي تسمح لجميع القوى والتعبيرات من المشاركة النوعية في إدارة الشأن العام وتطوير الحقل السياسي والمدني الوطني . ومع الديمقراطية والحرية تبقى الأقليات عامل إثراء لمضامين الوحدة على المستويات السياسية والاقتصادية والحضارية . وبدونها تبحث الأقليات عن مشروعها الخاص ، وتتكور في دائرتها الخاصة . فيضيع الوطن الجامع ، وتتبعثر مشروعات الوحدة والتوحيد .

وإذا أردنا للأقليات أن تعود إلى فضاء الوحدة ومجال التوحيد ، فما علينا إلا إرساء دعائم الديمقراطية ومتطلبات الحريات الدينية والثقافية والسياسية ، حتى تتجاوز مشروعاتها الخاصة وهو اجسها الذاتية .

فالحرية والديمقراطية هي الوسيلة الحضارية الوحيدة ، القادرة على إدماج الأقليات بشكل اختياري وإنساني مع النسيج العام . وذلك لأن الحريات تساهم بشكل أساسي في تنمية المشتركات وتفعيلها والدفع بها باتجاه خلق الوقائع السياسية والمجتمعية المنسجمة وحاجات ومتطلبات القواسم المشتركة .

إن الاندماج العام ، لا يمكن أن يتم إلا على أرضية سياسية جديدة ، قوامها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والدستور . وبالتالي فإن عملية الاندماج منوطة في عناصرها الكبرى إلى الأغلبية ، حيث بإمكانها عبر الخطوات السياسية الجادة والتنوعية نحو الانفتاح وتغيير قواعد اللعبة السياسية ، أن تجعل المناخ العام مواتيا مع خيار الاندماج الوطني العام . فالتقدم السياسي باتجاه الحريات ، هو الذي يعالج مشكلة الأقليات . بمعنى أن عدالة العلاقة وديمقراطيتها بين الأغلبية والأقلية ، هو الذي ينهي العناصر النابذة والنافرة في العلاقة بين الطرفين .

الهوامش

١. د. سعد الدين إبراهيم ، تأملات في مسألة الأقليات ، ص ١٨ ، دار سعاد الصباح ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ١٩٩٢ م .
٢. المصدر السابق ، ص ٢٣ .
٣. جريدة الحياة اللندنية ، العدد (١٣٩٢٣) ، الأحد ٢٩ أبريل / ٢٠٠١ م ، مقال الاعتراف بحقوق الأقليات اعتراف بوحدة العالم وتنوعه . جورج طرابيشي .
٤. تأملات في مسألة الأقليات ، ص ٢٣ ، مصدر سابق .
٥. برهان غليون ، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة ، ص ٦ ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٠ م .
٦. مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٦٤) ، (٢٠٠١/٢ م) . مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ١١٨ . دراسة الدكتور على الكواري : مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية .
٧. الشيخ محمد باقر المجلسي ، بحار الأنوار ، الجزء (١٩) ، ص ١١٠-١١١ ، الطبعة الثانية ، مؤسسات الوفاء ، بيروت ١٩٨٣ م .
٨. تأملات في مسألة الأقليات ، ص ٢٣٧ ، مصدر سابق .
٩. القرآن الحكيم ، سورة الأعراف ، آية (١٥٧) .
١٠. القرآن الحكيم ، سورة الأنعام ، آية (١٦٢) .
١١. عمرو عبد السميع ، أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية - الكتاب الثالث ، ص ١٥ ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٨ م .

قضية الأقليات في الوطن العربي ما بين الإثارة والإخفاء ..!!

د. عبير عبد الرحمن ثابت *

مقدمة :

غياب الوعي بقضية الأقليات وحقوقها ودورها المجتمعي أظهرها كقنبلة موقوتة أخاف الجميع من إثارتها خوفاً من انفجارها وتفتيت مجتمعاتها ، بالرغم من أنها مجموعات إثنية ودينية ومذهبية لها خصوصية ثقافية ممثلة في لغة أو عقيدة وهي جزء من النسيج المجتمعي للدولة وتحمل نفس عادات وأخلاق وثقافة المجتمع الذي تعايشه ، وجميعها تسعى للمحافظة على مواطنتها ووحدة دولها المدنية من خلال وجدانها الإنساني ومفاهيمها الجماعية التي تفرق بين الدين والسياسة والتي من خلالها يقل التعصب والتحيز لفئة معينة دون أخرى . ويمتاز الوطن العربي عن غيره من دول العالم بالاختلاف والتنوع العقائدي والاجتماعي والطائفي فتكاد لا تخلو أي دولة بالوطن العربي من وجود أقليات على أرضها فهي القضية القديمة الحديثة ، وقد يتعامل معها البعض كالمياه الراكضة يتوجس إثارتها ولكن تفاصيلها حاضرة بين ثنايا الحياة المجتمعية التي يمارسها أفراد تلك الأقليات ، ولعقود عديدة كان الحديث في قضية الأقليات في الوطن العربي من المحرمات والكتابة فيه يقع في دائرة التشكيك ؛ خاصة في دول تحكمها حكومات بوليسية وتسيطر على مكوناتها أنظمة سياسية مستبدة . في حين أن هذه الدول كانت الأكثر حاجة لدراسة واقع هذه الأقليات من خلال قبول الآخر والتسامح والتعايش معها ومنحها حقوقها الإنسانية وإعطائها مساحة من الحريات والمشاركة السياسية والمجتمعية بشكل أكبر مما كانت عليه ، ولو حدث هذا لربما لم تتوول الأوضاع السياسية والأمنية فيها إلى ما آلت إليه الآن ولما شهدنا حالات القتل والدمار والتشريد في تلك الدول مثل العراق وسوريا واليمن وليبيا بالإضافة إلى حالتنا الفلسطينية ومسرحة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني الذي أضعف القضية والمتضامين معها بالعالم . فممارسة الديمقراطية بكافة أشكالها توفر المناخ السياسي المجتمعي المناسب لسيادة ثقافة الحوار وقبول الآخر والتعددية السياسية وتحافظ على الوحدة الوطنية .

وتتضمن معظم دول العالم أقليات كبيرة متنوعة بأصولها أو ثقافتها أو ديانتها، إذ نادراً ما نجد في دولة مجتمعاً أحادي الدين واللغة، ولا يؤدي وجود أقلية دينية أو عرقية أو مذهبية بالضرورة إلى قيام أزمة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، فهناك أقليات تسعى إلى أخذ دور ومكانة في الحياة العامة ويقابلها أقليات صامتة راضية عن وضعيتها وتسعى للمحافظة على تراثها وفكرها وثقافتها بعيداً عن الجماعات الأخرى.

وعلى الصعيد العقائدي تخطى نبينا محمد (صلوات الله وسلامه عليه) العصبية الدينية وصنع نظام سياسي يضم كافة شرائحه الاجتماعية واعتبر العصبية من بقايا الجاهلية ودمج المسلمون وأهل الكتاب وكافة الملل ضمن إطار سياسي وفق منظومة سياسية يتساوى فيها كافة المواطنين باختلاف معتقداتهم الدينية وأساسها مبنى على التسامح والقبول. ويرى د. حيدر على أن هناك ثلاثة فئات على الصعيد الديني تبناها الدين الإسلامي؛ المسلمون وأهل الكتاب وعبدة الأوثان، أو الكتابيون وغير الكتابيين، وهذا التصنيف كان محط نقاش وتعديل وتغيير، حسب تغير ظروف الزمان والمكان، خاصة وأنه لم يوجد نص صريح يحدد كل فئة أو مجموعة بصورة قاطعة، ونتج عن ذلك تعدد المعاهدات والاتفاقات مع غير المسلمين، كما اختلفت المعاملة حسب الحاكم وحالة البلاد من استقرار وسلام وحرب وتنافس ورخاء اقتصادي أو ضيق، ومن هنا يمكن القول إن الدين الإسلامي القائم على عقيدة توحيدية كان عليه حين توسع من مجتمع المدينة لكي يصبح إمبراطورية تضم أصحاب مختلف الأديان والملل، وكثيراً من المجموعات الإثنية المختلفة والقبائل المتنافرة؛ أن يبحث عن صيغة تمكن كل هذا التنوع والتعدد من التعايش داخل الدولة الإسلامية.. دون الإخلال بالمبادئ العامة التي جاء بها الدين، وأهمها العدل والمساواة وقبول الآخر. وهذه هي المعادلة الصعبة التي مازالت تواجه المسلمين، فقد عجز المسلمون حين حكموا عن حل النزاعات الإثنية سلمياً، كما أن المفكرين الإسلاميين لم يقدموا اجتهادات عصرية مجتمعة عليها، أو يمكن الاتفاق عليها بقصد أن تعمم، وتكون وجهة نظر المسلمين عامة في التعامل مع الأقليات وبالتحديد غير المسلمين؛ ظل معلقاً، وبقي التجريب والخطأ هو مبدأ التعامل مع الأقليات. وبالرغم من أن الحكمة في التعامل مع غير المسلمين قامت على البر بهم، وبالتالي الاتجاه نحو التسامح والقبول، إلا أن بعض الفقهاء والباحثين والنشطاء في العمل الإسلامي الحركي فضلوا انتقاء الأحكام والوقائع الاستثنائية التي تميل نحو التشدد والتضييق على غير المسلمين، واعتبروها هي الأصول في معاملة غير المسلمين، وهذا ما يوصلهم إلى حلول ومعالجات خاطئة هي التي تؤدي بالتأكيد إلى الفتنة التي يخشونها.

مفهوم الأقليات :

تباينت الرؤى حول مفهوم الأقليات ولا يوجد تعريف متفق عليه حول الأقليات في العالم ، وهذا يشمل الحالة في الدول العربية المفككة اجتماعياً وسياسياً والتي يتصارع أبنائها على البقاء من أجل حقوقه ومفاهيمه أياً كانت وتداخلت تلك التعريفات بين المواطنة والهوية ، فالأقلية دوماً إما أقلية عددية مثل الأقباط في مصر أو الشركس بالأردن أو الدروز في لبنان ، وإما أقلية سياسية مثل البيزدين باليمن أو الشيعة بالعراق أو الأمازيغ بالمغرب العربي ، وإما أقلية اقتصادية كالعاطلين عن العمل في أي دولة ، أو أقلية صحية كالمعاقين أو ذوى الاحتياجات الخاصة أو كالفئات المهمشة في بعض الدول وهنا تشكل المرأة أقلية برغم تمثيلها الانتخابي الذي يفوق الرجل في المجتمعات الذكورية ولكنها لا تأخذ حقها السياسي والاجتماعي المطلوب فتصبح أقلية ، لكن التعريف الأكثر استخداماً للأقليات "هي جماعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية : الدين ، اللغة ، الثقافة ، السلالة" . وقد عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأقليات بأنها جماعة من الأفراد يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقياً أو دينياً أو لغوياً " .بينما عرفت الموسوعة الأمريكية بأنهم جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في نفس المجتمع وتمتلك قدراً أقل من النفوذ والقوة وتمارس عدداً أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة في المجتمع، وغالباً ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولى . وعرفتها الموسوعة البريطانية بأنهم "جماعة من الأفراد يتميزون عرقياً أو دينياً أو لغوياً أو قومياً عن بقية الأفراد في المجتمع الذي يعيشون فيه" ، وتعرف الأقلية من الناحية السياسية "بأنها جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية أو عدد من المصالح التي تركزها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتميزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم، مما يؤكد تضامنهم ويدعمهم" ، ومن تعريفات الأقليات في المواثيق الدولية بأنها: "جماعة تقل عدداً عن بقية سكان الدولة، ويكون أعضاؤها من مواطنيها، ولهم خصائص أثنية، أو دينية، أو لغوية مختلفة عن تلك الخاصة ببقية السكان ، كما أن لديهم الرغبة في المحافظة على تقاليدهم الثقافية والدينية ، وجاء في "إعلان فيينا" لحماية الأقليات القومية في الدول الأوروبية والصادر عن مجلس أوروبا في عام ١٩٩٣ : إن الأقليات القومية هي المجموعات التي صارت أقليات داخل حدود الدولة نتيجة أحداث تاريخية وقعت ضد إرادتها. وأن العلاقة بين مثل هذه الأقلية والدولة علاقة مستديمة وأفرادها من مواطني هذه الدولة .

وأما إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية (أو عرقية) ودينية ولغوية فقد أكد على أهمية الحفاظ على حقوق الأقليات ومساواتهم في الحقوق مع الأغلبية

، وقد عرض على اللجنة التحضيرية لهذا الإعلان تعريف للأقلية قدمه الوفد الألماني يقول: الأقلية هي جماعة من مواطني الدولة تشكل أقلية عددية لا تحظى بصفة السيطرة أو الغلبة في الدولة، ويتميزون عن بقية أعضاء المجتمع عرقياً أو لغوياً أو دينياً، وهم يميلون إلى التضامن معاً، ويحرصون، وقد يكون هذا الحرص كامناً، على البقاء، ويهدفون إلى تحقيق المساواة مع الأغلبية واقعاً وقانوناً .

وبعد استعراض كافة التعريفات التي تناولت مصطلح الأقليات نتوصل إلى أنها مجموعات بشرية لها صفات مشتركة تختلف عن محيطها الاجتماعي، وإما تكون هذه الصفات المشتركة صفات دينية أو إثنية أو قومية، وتأخذ كل أقلية مسمى مختلف مثل طائفة أو جالية أو فرقة أو جماعة وغيرها لتدل على جذور تلك الأقلية وهويتها الاجتماعية والإنسانية، وتدرج بالعديد من الأشكال والمسميات مثل: الأقلية العرقية والأقلية الدينية والأقلية اللغوية والأقلية المذهبية والأقلية القبلية - العشائرية والأقلية الإقليمية والأقلية الثقافية والأقلية السياسية والأقلية الاقتصادية الاجتماعية. وهناك المهمشون والذين يندرجوا تحت مسمى أقليات، فهم جماعات إنسانية اجتماعية تجمعها صفات عامة في مختلف المجتمعات البشرية، وهذه الفئات تشكل من المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، وبشكل عام فهذه الفئات أو الجماعات تعاني التهميش المجتمعي والسياسي والاقتصادي، ومصادرة حقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، ومحدودية نصيبها من الثروة الوطنية العامة، وفي الدول العربية غالبية شعوبها يعيشوا حالة من التهميش شاملين كافة الفئات، عدا عن شريحة الحزب الحاكم التي تسيطر على مقدرات الدولة ونظامها السياسي. ويتضح من التعريفات السابقة بأن الأقلية لا تتحدد بالعدد أو العرق أو الدين وإنما تتحدد بشكل أساس بالحقوق والمشاركة في الحياة العامة بكافة أشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهناك الكثير من الأقليات قليلة العدد حظيت بهيمنة وسيطرة على الأكثرية مثل السنة في البحرين والعراق سابقاً، والعلويين في سوريا، والأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا والكثير من الأمثلة والشواهد على ذلك، ولكن من سمات الأقلية أن تقل عدداً عن بقية السكان الذين يشكلون الأكثرية، ولا يجوز وفق القوانين والشرائع الدولية أن تتعرض أي أقلية مهما كان حجمها لأي شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز والحرمان من الحقوق الإنسانية، وكذلك لا يجب أن تكون هذه الأقلية مسيطرة حتى يتم توفير العدالة والمساواة لها، فهناك كما أشرنا أقليات مسيطرة ليست بحاجة لحماية أو دفاع من أحد، ومن الضروري أن تقوم الأقلية بتحديد موقفها من وجودها في دولها، فهل ترغب بالاندماج والانصهار المجتمعي وأخذ حقوقها الإنسانية ومنحها دورها في الحياة العامة والسماح لها بالمشاركة السياسية وصنع القرار، أم أنها تفضل الانغلاق على نفسها والتمتع بالفردية والمحافظة على خصوصيتها وثقافتها وتراثها بعيداً عن الأغلبية .

حقوق الأقليات :

للأقليات حقوق كباقي أفراد المجتمع وحقوقهم من حقوق الإنسان ، ويجب وضع ضمانات لحقوق الأقليات تضمن أن تتمتع هذه الأقليات بحقوق الإنسان مثل باقي أعضاء المجتمع الآخرين، يساعد على حماية ثقافتهم ومعتقداتهم ويعزز من مشاركتهم المجتمعية في الحياة العامة وصنع القرارات ، بعد المتغيرات السياسية في العالم في القرن الحادي والعشرين وانهايار الإمبراطورية العثمانية ، بدأ العالم يولي اهتماما لقضية الأقليات وأخذت العديد من المؤسسات الدولية بإصدار القوانين والشرائع التي تحمي تلك الأقليات وحقوقها ، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٢ وأكدت فيه على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان ومنح كافة شرائح المجتمع باختلاف صفاتها الحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع ، دون استثناء أو تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ، ونص القرار على :
- أن تقوم الدول كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية ، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية .

- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة، وإعلان وممارسة دينهم الخاص، واستخدام لغتهم الخاصة، سرا وعلانية، وذلك بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز .
- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعلية .
- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائماً، في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو بالمناطق التي يعيشون فيها، على أن تكون هذه المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني .
- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إنشاء الرابطة الخاصة بهم والحفاظ علي استمرارها .
- للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في أن يقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسلمية مع سائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صلات قومية أو إثنية وصلات دينية أو لغوية، دون أي تمييز .
- يجوز للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة حقوقهم، بما فيها تلك المبينة في هذا الإعلان، بصفة فردية كذلك بالاشتراك مع سائر أفراد جماعتهم، ودون أي تمييز .
- لا يجوز أن ينتج عن ممارسة الحقوق المبينة في هذا الإعلان أو عدم ممارستها إلحاق أية

- أضرار بالأشخاص المنتمين إلى أقليات .
- على الدول أن تتخذ، حيثما دعت الحال، تدابير تضمن أن يتسنى للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة، دون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون .
- على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم، إلا في الحالات التي تكون فيها ممارسات معينة منتهكة للقانون الوطني ومخالفة للمعايير الدولية .
- ينبغي للدول أن تتخذ، حيثما كان ذلك ملائماً، تدابير في حقل التعليم من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها وبتقاليدها ولغتها وثقافتها. وينبغي أن تتاح للأشخاص المنتمين إلى أقليات فرص ملائمة للتعرف على المجتمع في مجموعه .
- ينبغي للدول أن تنظر في اتخاذ التدابير الملائمة التي تكفل للأشخاص المنتمين إلى أقليات أن يشاركوا مشاركة كاملة في التقدم الاقتصادي والتنمية في بلدهم .

كذلك تناول القانون الدولي لحقوق الإنسان حقوق الأقليات وحدد حقوقهم بأنها ليست حقوق جماعات وإنما حقوق فردية للأعضاء المنتمين لهذه الجماعات . وهذه الحقوق تحتاج إلى أن تُمارس ضمن المجتمع الذي تنتمي له هذه الجماعات مع الجماعات الأخرى المكونة لمجتمعاتها لتكون فعالة . وللأقليات حسب كافة القوانين والشرائع الدولية الحق في حماية هويتهم الثقافية أو الدينية أو اللغوية وذلك لتحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية وحماية التعددية الثقافية والدينية والسياسية .

وهناك أحكامٌ تتعلق بحماية حقوق الأقليات على وجه التحديد. وتُص المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه " لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتمين إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم."

وفي عام ٢٠٠٧، أنشأ مجلس حقوق الإنسان، المنتدى المعني بقضايا الأقليات. ويهدف المنتدى إلى توفير منبر لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية. ويوجه الخبر المستقل المعني بقضايا الأقليات عمل المنتدى، وبعد اجتماعاته السنوية ويدخل توصيات المنتدى الموضوعية في تقريره . وحتى الآن، عالج المنتدى في خمسة دورات القضايا التالية: الأقليات والحق في التعليم؛ المشاركة السياسية الفعالة؛ المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية؛ ضمان حقوق نساء الأقليات، وتذكر

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه من أجل تطبيق المادة ٢٧ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، يجب تحديد وجود أقلية قائمة على أدلة واقعية وهو لا

تعريف أو تحديد ذاتهم مع مجموعة أقلية تبادياً لأي تمييز. ويمكن للتمييز داخلياً ضمن مجتمع الأقلية أن يدفع بالبعض بعيداً وإن عن غير قصد. أما البعض الآخر، فقد تدفعهم وصمة العار الاجتماعية والتمييز المرتبطين بانتماثلهم إلى مجموعة أقلية إلى الانفصال عن هذا المجتمع .

قد تُقيم بعض الأقليات في بلد ما لزم من طويل، في حين أن مجموعات أخرى قد تصل إلى هذا البلد في الآونة الأخيرة كمهاجرين، عمال أو لاجئين. وللمجموعات التي وصلت مؤخراً الحق أيضاً على الأقل في عدم التمييز والتمتع بثقافتهم أو التحدث بلغتهم أو ممارسة شعائرهم الدينية بحرية. ومعظم الأشخاص الذين لا يحملوا أي جنسية، والذين يتجاوز عددهم بنحو ١٥ مليون حول العالم، ينتمون إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، وغالباً ما أدى التمييز ضد الأقليات إلى حرمانهم من الجنسية. ولا تعيش جميع الأقليات ضمن حدود دولة واحدة. ففي كثير من الحالات يكون للأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أقرباء يعيشون في دول أخرى لكنها بقيت مرتبطة ببعضها .

أما في المجال العربي فقد وردت بعض النصوص الخاصة بحماية حقوق الأقليات، في الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي تنص بأنه لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو إتباع تعاليم ديانتها "المادة ٣٧ من النص الأصلي وجزء من المادة ٣٠ من النص المعدل" وتحدثت بعض دساتير الدول العربية عن مبادئ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الدين والعرق والأصل وإن كانت قد تباينت في تفاصيل أحكامها بهذا الشأن" . نخلص مما سبق إلى أن الأقليات يتمتعون بجميع حقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، كما ويتمتعون بحماية القوانين والتشريعات المحلية في بلدانهم باعتبارهم مواطنين فيها، ويتمتعون أيضاً بحقوق خاصة تهدف إلى الحفاظ على وجودهم وهويتهم، مما يضمن لهم ممارسة فعلية لحقوقهم، وبالرغم من الحماية الدولية والإقليمية والمحلية لحقوق الأقليات إلا أنها ما زالت تعاني من الاضطهاد والتمييز والتهميش في العديد من الدول العربية .

إن الاعتراف بالحقوق الجماعية لأمر ضروري في ضمان استمرار ونماء ورفاه الشعوب الأصلية باعتبارها جماعات متميزة . وعلى النقيض من ذلك يتم التعبير عن حقوق الأقليات في القانون الدولي على أنها حقوق فردية لأشخاص منتمين إلى أقليات. وتُمارس بعض هذه الحقوق بشكل متواز مع غيرها . وقد تسعى الأقليات إلى تحقيق الحكم الذاتي على حياتها

الثقافية أو اللغوية أو الدينية. ولذلك، فإن بعض الأقليات هي شعوبٌ أصلية . ويمكن لمثل هذه الجماعات أن تُطالب على حد سواء بحقوق الأقليات وحقوق السكان الأصليين، ولكن مهما تكن الحالة، يجب مراعاة معايير حقوق الإنسان في كل الحالات .

الأقليات في الوطن العربي :

تكاد لا تخلو دولة من دول الشرق الأوسط من الأقليات الإثنية أو العرقية أو اللغوية أو غيرها ، ولكنها بالمقابل تكاد تخلو من القوانين التي تحافظ على حقوق هذه الأقليات ، ولهذه الأقليات حقوق سياسية وإنسانية نصت عليها المواثيق الدولية وشرعتها القوانين ، وأكدت على ضرورة تمتع هذه الأقليات بحقوقها كما باقي أعضاء المجتمع الآخرين وضرورة وضع ضمانات تؤكد على حقوقهم كأقليات وعدم التمييز بينهم وحماية هويتهم وحماية ثقافتهم وأديانهم ولغتهم ، ومنحهم فرصة المشاركة والمساواة في الحياة العامة وفي صناعة القرارات . وتُخصص المادة ٢٥ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى حقوق الأقليات، وتؤكد أنه " لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو إتباع تعاليم دياناتها" . هنا يعترف الميثاق العربي بحق الأقليات في ممارسة دينهم الخاص ولكنه لا يعترف بالحق في المجاهرة به وضرورة خضوع هذه الممارسات لأحكام القانون ، ويمنع الميثاق التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الفكر أو الدين أو النوع أو الإعاقة البدنية أو العقلية .

لقد بدأ الاهتمام بقضية الأقليات بعد جملة الأحداث والمتغيرات السياسية العالمية في القرن الحادي والعشرين ، وأنشئت الأمم المتحدة آليات لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بهم وصادقت غالبية دول العالم على أكثر من مئة معاهدة واتفاقية ، وأصبحت مستمدة من قيم التراث الإنساني والحضاري والديني . ولكن هذه الدول باسم حقوق الإنسان انتهكت خصوصيات دول أخرى وارتكبت المجازر فيها ، وقتلت آلاف الأبرياء ودمرت حضارات عمرها يتجاوز آلاف السنين ولم تعد حقوق الإنسان اختياراً داخلياً وإنما التزام دولي . فالمجتمع العربي ليس مجتمعاً حديثاً والبحث في تاريخه الطويل يصلنا إلى عمق الأزمة وصعوبة الخروج منها مما يتطلب إعادة النظر في كافة الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية وصياغتها في إطار يعيد بناء المواطن العربي ، فنحن بحاجة لكيفية الانتقال من حالة غير ديمقراطية أو حالة ذات ديمقراطية مزيفة إلى إقامة حالة ديمقراطية حقيقية في ظل ظروف الدول العربية الحالية التي يعاني البعض منها من حروب داخلية وتهجير وقتل ودمار ، ومحاولة الاستفادة من تجربة أوروبا التي تمكنت من إعادة بناء دولها بعد ثورات سياسية وصناعية وتمكنت من تبني سياسية التعددية في السلطة ، وقضت على الدولة الاستبدادية وتمكنت من تحويل الديمقراطية إلى شرعية دورية عبر صناديق الانتخابات ، فكل أقلية عرقية أو دينية أو

مذهبية لها خصوصياتها الثقافية بشكل أو بآخر؛ ممثلة في لغة أو عقيدة أو أمانى مشتركة، وهو ما أدركته الديمقراطية في الغرب، ولذا سمحت بتكوين المؤسسات غير الحكومية على أنواعها حيث تجتمع هذه الأقليات أو تلك وتمارس طقوسها، وتتكلم لغتها، وفي كثير من الأحيان تقدم الدولة معونات مالية وإعفاءات من الضرائب، كما تعطي هذه الجماعات حق البث الإذاعي أو التلفزيوني لمدد قصيرة أو طويلة أسبوعياً حسب وزنها ونضالها والمناخ السائد، ولا يعنى إجراء الانتخابات تحقيق للديمقراطية فالكثير من دول الوطن العربي أجرت انتخابات فيها إلا أنه لم يتوافر فيها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحاول هذه الدول تبرير ممارستها تجاه الأقليات واستمرار إجحافهم وعدم الاعتراف بحقوقهم الفكرية والعقائدية والتميز ضدهم، وتبرر كل أشكال انتهاك حقوق الإنسان الناتجة عن تجاوزات الحكومة وتشوهات النظام السياسي لتصل حالة المواطن العربي إلى أدنى المستويات الحقوقية. فجميع الأقطار العربية دون استثناء تعاني أوضاعاً تتسم بغياب الديمقراطية والافتقار إلى مقومات المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان، بما تشمل حقوق للأقليات، وحسب التقارير الدولية يعتبر العالم العربي أكثر منطقة مضطهدة للأقليات وتحرمهم من أبسط حقوقهم الإنسانية كمارسة لغاتهم أو ثقافتهم، بل وتتهمها بضعف ولائها للدولة، أو برغبتها في الانفصال، مما يدفعهم للهجرة إلى أوروبا وأمريكا بحثاً عن التسامح والحرية.

وقد حاولت بعض الدول العربية دمج تلك الأقليات إلا أن الرغبة في المحافظة على الهوية كان حاجزاً أمام فكرة الاندماج والانصهار في المجتمع، ومن هذه الأقليات الأكراد في العراق والذي يقدر عددهم بحوالي ٢٥ مليون كردي، الأمازيغ في شمال أفريقيا ويقدر عددهم بعشرين مليون والأقباط في مصر ويقدر عددهم بعشرة ملايين، وهناك أقليات عرقية كالأرمن والشركس والتركمان والشيشان والنوبيين وغيرهم، ومعظم سكان الدول العربية مسلمين عرب سنه وشيعة ويبلغ عددهم ما يقارب ثلاثمائة مليون عربي، وقد برزت مشكلة الأقليات في المنطقة العربية أثر انهيار الحكم العثماني وسعت الدول الاستعمارية إلى تعزيز الخلافات بين الأقليات وساعدها على ذلك عجز معظم الدول العربية على احتواء الاختلافات الثقافية والإثنية.

مقترحات لحل قضية الأقليات

مجموعة من الأحداث والتراكمات في الوطن العربي أدت إلى ازدياد مشكله الأقليات لعل من أهمها تدخل القوى الاستعمارية وإقامة الدول القطرية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وتجميد الدساتير العربية ونشوء دولة إسرائيل وهزيمة العرب أمامها، وكذلك غياب دور المجتمع المدني وسيادة الحكومات البوليسية وحكومة الحزب الواحد واعتبارها إثارة قضية حقوق الأقليات ودورهم في المجتمع من المحرمات، ويهدد أمن الدولة ولجوء تلك الحكومات

إلى قمعها وتشيدها، وبعد الثورات العربية والتطورات السياسية التي آلت بالمنطقة العربية أصبحت بحاجة لحلول لمشاكلها تكسب بها رضى الجميع فلم يعد من المقبول استمرار حالة انتهاك حقوق الإنسان في المجتمع العربي وعلي كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ففي دولة لم تمنح الأقليات حقوقهم الإنسانية والسياسية لا يمكن لها الازدهار والنمو ولن تكن فيها النخب السياسية ممثلاً حقيقياً لتطلعات وطموح شعبها ، فالديمقراطية تتحقق إلى حد كبير، بالاعتراف بالتعددية العرقية أو الدينية أو الثقافية بأكثر ما تتحقق بإنكارها ، كون عملية إشراك كل فئات المجتمع في عملية صنع القرار هي جوهر الديمقراطية التي لا مجال للتقدم في حقوق الأقليات وتساوي الفرص بدونها. ويعتبر احترام التنوع الثقافي والعربي عامل أساسي من أجل مجتمع يسعى إلى المساواة والتسامح والتضامن والسماح للأقليات بالمشاركة للقضاء على العنصرية والتمييز .

ولقد فشلت الدول العربية في توحيد شعوبها في دولة مدنية واحدة ووصلت إلى مرحلة تهدد الأمن القومي فيها نتيجة تعدد الانتماءات الثقافية ، فبالرغم من أن ٨٥٪ من المجتمعات العربية متجانسة لغوياً ودينياً وثقافياً إلا أن هناك أقليات تختلف عنهم وفكرة القومية لم تتناول هذه الأقليات بشكل متعمق ولم تحاول التعرف على مشاكلها وتوفير الحلول لها .

العديد من الدول العربية التي تضم شعوبها أقليات مختلفة لم تحاول دمجها في الحياة السياسية حيث شهدت في بعض الأحيان مواجهات وتوترات بينها وبين حكوماتها ، فعلى سبيل المثال في السودان هناك تعدد ديني بين مسلمين ومسيحيين ووثنيين وأكثر من ٥٩٧ قبيلة و٥٧ جماعة عرقية وتعدد لغوي يتعدى ٤٠٠ لغة ولهجات مختلفة وهذا ما ظهر بوضوح في الانقسام السوداني بين القوى الجنوبية والقوى الشمالية ، كذلك العراق التي تشكلت من العديد من الطوائف الدينية لعل أهمها الطائفة الشيعية التي تشكل ما يقارب ٦٤٪ من عدد السكان وبقيت لسنوات طويلة مهمشة ومطاردة خاصة في عهد صدام حسين ، كذلك دولة البحرين التي تشكو من انقسام طائفي سني شيعي حيث تمثل الطائفة الشيعية النسبة الأكبر ولكن الحكم في يد الأقلية السنية ، وتتفق الأقليات باختلاف أشكالها ومعتقداتها على أن حكوماتها هي المسئول الأول عن الخلافات والانقسامات بينها ، حيث أنها لم تحاول دمجها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية ولم تسمح بالمساواة بالفرص ، وقد حاولت هذه الأنظمة السياسية بحل قضية الأقليات بقمعها واضطهادها واعتقالها وسحب المواطنة منها ، وفرض القيود الاقتصادية عليها ومنعها من العمل في المؤسسات الحكومية وشغلها مناصب في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية والأمنية ، مما دفع تلك الأقليات إما التفكير بالهجرة خارج أوطانها والبحث عن أوطان بديلة تمنحها حقوقها الإنسانية وتوفر لها الحياة الآمنة أو التفكير بمقاومة تلك الحكومات والثورة عليها

لتغييرها ، مما أطال عمر الأزمة بين الطرفين وأثر على الأمن القومي لتلك البلدان خاصة التي تتمتع بثروات طبيعية كالعراق ، أو موقع جغرافي استراتيجي كالسودان وجعلها دافع للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية .

الكثير من الدعوات التي انطلقت لمنح الأقليات حقوقهم قبلت بالانتقادات واتهمت بتمزيق الوحدة الوطنية وتفتيت الهوية القومية ، وتنفيذاً لأجندات خارجية وهدفها زعزعة استقرار الدول ، خاصة أن القومية العربية قامت على أساس عقائدي وتاريخي وثقافي ، ولكنها اهتمت بتطبيقها في السنوات الأخيرة حيث أصبح اعتبار الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان مهددة بالعزل والعقوبات وقد تصل لحد الحرب .

هناك عدة سلوكيات هامة يجب أن تأخذها الدولة على عاتقها من أجل احترام حقوق الأقليات وضمانها:

1. حماية وجود الأقليات في دولهم ، وذلك يكون من خلال حماية سلامتهم البدنية ومنع الإبادة الجماعية وتوفير الأمن والسلامة لهم وعدم السماح لأي جهة باضطهادهم أو التمييز بينهم .
2. حماية وتعزيز الهوية الثقافية والاجتماعية، بما في ذلك حق الأفراد في اختيار أي من الجماعات العرقية أو اللغوية أو الدينية يرغبون أن يعرفون بها، وحق هذه الجماعات في تأكيد هويتهم الجماعية وحمايتهم ورفض الاستيعاب القسري أو محاولات الدمج بالقوة .
3. تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص ووضع حد للتمييز العنقادي أو الثقافي أو السياسي .
4. منح جميع أفراد الأقليات في الحياة العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وإشراكهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وعلى مستقبلهم .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة أحداث سياسية وثورات شعبية في العديد من الدول العربية ، وتركت آثارها على الجميع بما فيها الأقليات وأبرزت العديد من القضايا لعل أهمها حقوق الإنسان ومشكله الأقليات ، وهنا حاولت الحكومات الجديدة أن تركز جهودها على سد الفجوة مع تلك الأقليات من خلال ممارسة الديمقراطية والسماح لها بالمشاركة ، حيث أيقنت أن تهميش واستبعاد تلك الأقليات سيشكل عقبة في طريق نجاحها ومن الصعوبة أن تتخلى تلك الأقليات عن هويتها الخاصة وستبقى تدافع عن خصوصيتها .

لن تحل قضية الأقليات بدون إحلال للديمقراطية وتوعية المجتمعات المدنية في العالم العربي ونشر مبادئ التسامح والاعتراف بالآخر واحترام حقوق الإنسان والحوار وذلك لإنجاح عملية التنمية بكافة أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . والمجتمع العربي عموماً غني

بأمثلة كثيرة لانتهاك حقوق الأقليات، فمشاكل السودان وسوريا والعراق والبحرين واليمن شاهد علي تنامي مشكلة الأقليات، وبالتالي تنامي الضغوط والتدخلات الأجنبية بحجة وقف انتهاكات حقوق الإنسان، وحقوق هذه الأقليات .

خاتمة :

العلاقة بين المواطن والدولة علاقة قانونية فالدولة ليست قبيلة أو جماعة ، وتنظم العلاقات بينهم بالقانون ولا يمكن تحقيق ذلك بدون ممارسة حقيقية للديمقراطية في ظل انتشار مفاهيم التسامح والعدالة والحرية وقبول الآخر وحل الخلافات بين الأطراف المتنازعة بالقانون ، وللوصول لهذه المرحلة فإن المواطن العربي بحاجة لحالة من الوعي والإدراك لحقوقه وواجباته ليتمكن من المشاركة في مجتمع مدني سوي ، فما هو قائم اليوم في المجتمعات العربية هو غياب الإنسان العربي بغياب دولة المؤسسات وسيطرة دولة الحزب الواحد أو دولة تدعى ممارسة الديمقراطية ولكنها تمارس كل أشكال العنصرية والتفرد ، وتعيش الأقليات حالة من الخوف والقلق على مستقبلها في ظل أنظمة استبدادية لا يهتمها الوحدة الوطنية بقدر مصالحه الذاتية ، فهذه الأنظمة لا تولى اهتمام للإنسان بل تهتمشه ويسود فيها قانون الغاب والولاء إلى العشيرة أو الطائفة أو المذهب مما يعيدهم إلى الجاهلية وربما يؤدي ذلك انفجار الأقلية في وجه أنظمتها الاستبدادية.

ولقد تعددت الاتجاهات في التعاطي مع قضية الأقليات بتعدد توجهاتهم الفكرية فالإسلاميين يقدموا حلول في صيغة الرؤية الإسلامية ، بينما الليبراليين يطرحوا حلها ضمن تطبيق مبادئ المواطنة ، ومنهم من يرى الحديث في قضية الأقليات تفكيك للدولة العربية ، ومنهم من يرى إهمالها سيعقد المشكلة ويؤدي لانفجارها ، وجميعهم يتفق على ضرورة حل قضية الأقليات ومنحهم حقوقهم

وحل قضية الأقليات يجب تطبيق الديمقراطية ومنح الأقليات حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واعتبارهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات ، وترسيخ مبادئ الحوار واحترام الرأي الآخر واللجوء للقانون لحل مشكلاتها والبعد عن العنف وتعزيز الوعي الثقافي المشترك ، وتعزيز كل جماعة لعناصرها بواجباتها والتزاماتها تجاه دولها . ومنح منظمات المجتمع المدني دورها للدفاع عن الحقوق والحريات العام ولتتمكن من تعزيز مفاهيم المواطنة والمساواة وتوعية المجتمع بدوره وهويته والإقرار بالتعددية الثقافية والسياسية وحقوق الجماعات بما يضمن تفاعلها وازدهارها ويضمن بقاء كافة الكيانات السياسية القائمة وتطويرها . واحترام حقوق الأقليات وتحديدتها وفق قوانين وتشريعات عادلة ومتناسبة مع

المواثيق الدولية بما يضمن المساواة بين جميع أفراد المجتمع وإنهاء جميع أشكال التمييز بحق الأقليات أيا كان شكلها .

فأنسب الحلول الواقعية لمشكلة الأقليات تكون عبر التسامح والمساواة والاعتراف بالآخر وهي بوابة الوحدة الوطنية الشاملة ، وحينما تفكر الدولة في دمج تلك الأقليات المبعثرة فستواجه تجمعات وفرق من الصعب تخليها عن ثقافتها وجماعتها . ويجب إتباع سياسة الحوار فما يطرحه المتحاوران سواء بالقبول أو الاختلاف هو الخطوة الأولى في حل قضية الأقليات ، وعلى جميع الباحثين والسياسيين والمفكرين أن يهتموا بتلك القضية بالبحث وطرح الحلول بعيداً عن العصبية والانحياز لجماعة دون أخرى .

المراجع:-

- حيدر ابراهيم وميلاد حنا ، أزمة الأقليات في الوطن العربي ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٠ .
- سعد الدين ابراهيم ، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعادة الصباح، الكويت، ١٩٩٢ .
- هيثم مناع، حقوق الإنسان في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر، ٢٠٠٢ .
- برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، المستقبل العربي ، ١٩٩٠ .
- وائل علاّم ، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ١٩٩٤ .
- همام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢ ،
- نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٨٨ ،
- عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي ، بيروت، ٢٠٠٢ .
- رشيد حميد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ، دار المدى ، دمشق ، ٢٠٠٣ .
- مسعود ظاهر ، خريطة الأقليات في الوطن العربي ، الشرق الأوسط ، ٢٠٠٥ .
- عبد الحلیم حنفي ، حول ظاهرة الأقليات في الوطن العربي ، منبر الحرية ، ٢٠١٠ .

ظاهرة التطرف وانعكاساتها على الوطن العربي

الدكتور حنا عيسى *

تعيش الأمة العربية اليوم أسوأ أيامها بسبب الاضطرابات والعنف الذي تعيش فيه المنطقة وحالة الانسداد المعرفي، إذ لا يوجد بلد عربي لم تمسه حالة العنف الفكري الذي تمارسه تنظيمات الهوس الديني - وقد سادت حالة من الفوضى والحروب عدد من الدول العربية مما يهدد كيان المجتمعات العربية والإسلامية. بمستقبل غامض وحاضر سماته العنف والقتل... وقد بلغت حالة الانسداد مرحلة تنذر بتفكك الدول العربية إلى كيانات ومجموعات ذات انتماء طائفي ومذهبي وأحياناً مناطقي - وإذا لم يتم تدارك هذا الانزلاق بوعي ومناقشة الأسباب الحقيقية التي قادتنا إلى هذا الدرك من الانحطاط القيمي والأخلاقي سوف تتفكك المنطقة إلى دويلات وكانونات، وإذا تتبعنا هذه الأحداث نجد أن تنظيمات الإسلام السياسي هي الحاضن الشرعي لكل كيانات الإرهاب بمختلف مسمياته فالمرجعية الفكرية واحدة - والأحداث التي تمت في العراق والتي تمددت حتى سوريا وحالات العنف الدامي الذي شهدته نيجيريا ومالي له مدلولات وقواسم مشتركة وهو الإسلام السياسي الذي يغذي العقول بالكرهية تجاه الآخر المختلف في الاعتقاد.^١

تعدّ مشكلة التطرف، من أكثر القضايا إثارة للجدل والاهتمام من قبل النخب الفكرية فتمو الظاهرة وانتقالها إلى أطوار وأشكال جديدة، ربما لم تكن موجودة من قبل، يدعونا إلى قراءة أكثر عمقاً. والتطرف لغة مشتق من "الطَّرْف" أي "الناحية"، أو "منتهى كل شيء". وتطرّف "أتى الطرف"، و"جاوز حد الاعتدال ولم يتوسط". وكلمة "التطرف" تستدعي للخاطر كلمة "الغلو" التي تعني تجاوز الحد. وهو من "غلا" "زاد وارتفع وجاوز الحد".^٢ التطرف تعبير يستعمل لوصف أفكار أو أعمال ينظر إليها من قبل مطلقي هذا التعبير بأنها غير مبرّرة. من ناحية الأفكار، يستعمل هذا التعبير لوصم الأيديولوجية السياسية التي تعتبر بعيدة عن التوجه السياسي للمجتمع. من ناحية الأعمال، يستعمل هذا التعبير في أغلب الأحيان لوصم المنهجيات العنيفة المستعملة في محاولة تغيير سياسية أو اجتماعية. وقد يعني التعبير استعمال وسائل غير مقبولة من المجتمع مثل التخريب أو العنف للترويج لجدول أعمال معين.^٣

والتشدّد أو التطرّف موجود داخل كل مجتمع وحزب وجماعة فالتعصب للرأي والقناعات، وعلى إلغاء الآخر ونفيه، والتعامل معه بتشدّد وحدة فكرية أو سلوكية، ليس بالنهج الجديد، ولا يختص بفترة زمنية دون أخرى، ولا بمجموعة بشرية معينة، بل هو ظاهرة بشرية طبيعية موجودة منذ وجد الإنسان، وستظل موجودة ما دامت الحياة البشرية؛ لأنه يتعلق بطبائع البشر وميولهم ونفسياتهم... وهذا ما يفسر التصنيفات الشائعة سياسياً داخل كل جماعة أو حزب، من متشددين ومعتدلين، صقور وحمائم، محافظين وإصلاحيين. وإذا فشل أي حزب أو جماعة في احتواء وجهات النظر الداخلية المتباينة، ولم تستطع هذه الأطراف التعايش مع بعضها البعض، فإن ذلك يفضي في كثير من الأحيان إلى انشقاقات وانقسامات.^٤

والتطرف لا ينحصر في الجانب الديني فحسب، فهناك أشكال مختلفة من التطرف السياسي والثقافي والاجتماعي. وإذا كان التطرف الديني في الوقت الراهن هو الأبرز في المجتمعات العربية والإسلامية كما في المجتمعات الغربية، فإن تطرفاً يسارياً قد ساد المنطقة العربية في فترة الستينيات وبداية السبعينيات، ولم يكن التطرف القومي أحسن حالاً. وغالباً ما كان أصحاب التوجهات الدينية في تلك الفترات يقعون ضحية ذلك التطرف اليساري أو القومي حين وصل اليساريون والقوميون إلى السلطة، فتعرّضت الجماعات الدينية للقمع ومصادرة الحريات والاعتقال، وفي بعض الأحيان إلى التصفية والإعدام، بعد أن صودر حقها في التعبير، بل في الوجود، ووجهت لها الاتهامات بالرجعية والعمالة للاستعمار.^٥

والتطرف هو ظاهرة عامة وإنسانية موجودة منذ القدم، يمثّل "نوعاً من الوعي المزيف وحالة من الهروب إلى الأمام بالاستناد إلى نظرة غير واقعية، وغالباً ما يكون رد فعل على تطرف آخر أو احتجاجاً على الاعتدال، ولذلك فهو يمثّل موقفاً خصماً بأكثر مما يمثّل بديلاً إيجابياً. ولهذا يبقى التطرف حالة هامشية لا تصنع التاريخ ولا تدوم... كما أن مستوى التطرف وتعبيراته تعتمد على العلاقة بمجموعة من العوامل أهمها مدى تخلف المجتمع أو تقدّمه، ومدى انتشار المعرفة و"العلاقة بين التحدي والمعني بالتحدي لذلك كانت مظاهر التطرف تنتشر في ظل أوضاع التخلف والجهل والأزمات، وتقرن عادة بالتعصب والترمّت وتختلط فيها ثقافة الأساطير بالأحكام القطعية وبالعدائية.^٦

ويحفظ التاريخ من مختلف المجتمعات في العالم أمثلة كثيرة للتطرف الفردي والجمعي كفضض التشيع في إيران السنية أصلاً وبالقوة من قبل الشاه إسماعيل الصفوي قبل ما يقرب من خمسة قرون.. وتلك الحادثة مثال واضح للتطرف الفكري والعقائدي والمذهبي إلا أن هذا التغيير لم يكن ليكتمل إلا بالعنف والقمع.. أما التمييز العنصري بين السود والبيض فكان أسوأ مثال شهدته أمريكا وجنوب أفريقيا في العصر الحديث.. ويأتي القرن العشرون بمثالين غاية

في السوء هما فاشية موسوليني في ايطاليا ونازية هتلر في ألمانيا حيث فرضت عقيدة العرق الأفضل بالعنف والتقتيل ولا ننسى تطرف جوزيف ستالين في تطبيقه القاسي للاشتراكية في الاتحاد السوفيتي .. كما أن بروز حركات سلفية تكفيرية متطرفة كالحركة الوهابية والإخوان المسلمين في العصر الحديث تعتبر مثالا حيا للتطرف الفكري وفرض العقائد .. وهذا يثبت أن التطرف موجود في كل المجتمعات على اختلاف أديانها تقريبا إلا أن الإعلام الغربي ونتيجة لضعف الإعلام في مجتمعاتنا الإسلامية والعربية يركز الضوء أكثر على التطرف لدى المسلمين .. وهناك الكثير من أشكال التطرف كالتطرف السياسي والاجتماعي والثقافي إلا أن التطرف الديني أو المذهبي أو العرقي يعتبر الأخطر على المجتمعات.^٧

التطرف حالة مرضية:

إن حدود التطرف نسبية وغامضة ومتوقفة على حدود القاعدة الاجتماعية والأخلاقية التي يلجأ المتطرفون إلى ممارستها. إذاً التطرف ظاهرة مرضية بكل معنى الكلمة وعلى المستويات النفسية الثلاثة، المستوى العقلي أو المعرفي، والمستوى العاطفي أو الوجداني، والمستوى السلوكي. فعلى المستوى العقلي يتسم المتطرف بانعدام القدرة على التأمل والتفكير وإعمال العقل بطريقة مبدعة وبناءة، وعلى المستوى الوجداني أو العاطفي يتسم المتطرف بالاندفاعية الوجدانية وبشدة الاندفاع والمبالغة فيه. فالكراهية المطلقة للمخالفة في الرأي أو للمعارضة الشديدة، أو حتى للإنسان بصفة عامة، بما في ذلك الذات. هي كراهية مدمرة، والغضب يتفجر بلا مقدمات ليهدم كل ما حوله أو أمامه. وعلى المستوى السلوكي تظهر الاندفاعية من دون تعقل، ويميل السلوك دائماً إلى العنف.^٨

واخطر أشكال العنف هو الذي يترافق مع التطرف الديني أو المذهبي أو العرقي والتي يرقى بعضها إلى مستوى الجرائم الدولية .. قد يبدأ العنف بأبسط صورته وهو العنف اللفظي لمهاجمة فكرة ما أو شخص ما وقد يرافقه التهديد .. إلا أن الصورة الأخطر للعنف هي تنفيذ الأذى الجسدي للطرف الآخر من أجل فرض العقائد والأفكار .. وتشير الدراسات والتقديرات أن نسبة تتجاوز التسعين بالمائة من عمليات العنف التي حدثت فعلا في مختلف المجتمعات أساسها التطرف واختلاف العقائد والأفكار .. وعلينا التمييز بين التدين والالتزام بممارسة الطقوس الدينية والمذهبية والحث اللطيف على أداءها وبين التعصب .. والتطرف مهما كان نوعه إن ارتبط أو تزامن معه ممارسات عنف ولا سيما الجسدية منها ضد الأفراد أو الجماعات العرقية والمذهبية أو ضد مؤسسات الدولة فإنه يتحول إلى حالة الإرهاب .. فالإرهاب مرحلة متقدمة من العنف .. فإن كان العنف وسيلة وآلية تتبع التطرف عموما فإن الإرهاب هو الهدف الذي يصل إليه المتطرفون والمتعصبون والمتشددون مهما اختلفت التسميات ..

وكلمة الإرهاب باللغة العربية متأتية من الفعل الماضي الثلاثي " رهب " بفتح الراء وجر الهاء والتي تعني "خاف خوفا شديدا" .. وقد وضعت تعاريف كثيرة لفعل الإرهاب واختلف كثير من الباحثين على ذلك ومنذ عام ١٩٣٠ حيث انعقدت في العاصمة البولندية وارسو المؤتمر الدولي الأول لتوحيد قانون دولي للعقوبات .. إلا أن أغلب المختصين في هذا المجال يعرف الإرهاب على انه الممارسات العنيفة التي ينتهجها الإرهابيون لإثارة مكامن الخوف والرعب لدى الطرف الآخر الذي يقع فعل الإرهاب عليه لغرض تحقيق هدف معين فكريا كان أو سياسيا كتغيير نظام أو ديمومة نظام أو تغيير ديمغرافي لمنطقة جغرافية أو تغيير عقيدة دينية أو مذهبية أو فكرية أو سياسية وبالقوة التي تصل أقصى مدى .. إن الإرهاب هي وسيلة التغيير الوحيدة التي تنتهجها الجماعات الإرهابية لإحداث التغييرات لفشلها في إحداث هذا التغيير بوسائل مشروعة وقانونية كالحوار والإعلام والدعاية الهادفة.^٩

والإرهابيون يندرجون تحت ثلاث فئات أولها بل أخطرها على الإطلاق الأيديولوجيون والمنظرون وهم أصحاب الفتاوى للجهاد ممن يحرض على الإرهاب تحت مسمى الجهاد دون الاشتراك به لجنبهم .. أما الفئة الأخرى فهي فئة المنفذون وهم الانتحاريون والمسلحون الآخرون .. الممولون هم الفئة الثالثة من تجار وأثرياء يضحون الأموال بدوافع شتى منها العقائدي ومنها الشخصي ومنها ما ينتج تحت ضغط أو تهديد من نفس الإرهابيين .. لذا فإن محاربة الإرهاب بتبديء بتجفيف منابعه العقائدية بمحاربة الفئة الأولى أولا وتجفيف منابعه المادية بمحاربة الفئة الثالثة ثانيا ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي محاربة الفئة المنفذة.^{١٠}

خصائص التطرف:

- تتعدد خصائص التطرف لتشمل كل تصرف يخرج عن حد الاعتدال وذلك في كافة صور السلوك ومنها:
- تعصب المتطرفين لرأي بحيث لا يتم السماح للآخرين بمجرد إبداء الرأي، أي الإيمان الراسخ بأنهم على صواب والآخرين في ضلال عن الحقيقة، لأنهم وحدهم على حق والآخرين في متاهات وضلالات.
 - العنف في التعامل والخشونة والغلظة في الدعوة والشذوذ في المظهر.
 - النظرة التشاؤمية والتقليل من أعمال الآخرين والاستهتار بها.
 - الاندفاع وعدم ضبط النفس.
 - الخروج عن القصد الحسن والتسيير المعتدل.

بعض من العقائد التي تصنّف بأنّها متطرّفة^{١٢}

- النازية.
- الفاشية.
- حملات التكفير الإسلامية.
- الحملات الصليبية.
- التفرقة بين الشخص الأبيض والملون.

الفرق بين الإرهاب والتطرف^{١٣}

التفريق بين الإرهاب والتطرف هو مسألة جد شائكة، وذلك لشيوع التطرف والإرهاب كوجهين لعملة واحدة، ومع ذلك فتفرقة ضرورية، ويمكن رسم أوجه الاختلاف بينهما من خلال النقاط التالية:

- التطرف يرتبط بالفكر والإرهاب يرتبط بالفعل.
- إن التطرف يرتبط بمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسيا واجتماعيا ودنيا دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة، أما إذا ارتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف فإنه يتحول إلى إرهاب، فالتطرف دائما في دائرة الفكر أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداءات على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح أو تشكيل التنظيمات المسلحة التي تستخدم في مواجهة المجتمع والدولة فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب.
- التطرف لا يعاقب عليه القانون ولا يعتبر جريمة بينما الإرهاب هو جريمة يعاقب عليها القانون، فالتطرف هو حركة اتّجاه القاعدة الاجتماعية والقانونية ومن ثم يصعب تجريمه، فتطرف الفكر لا يعاقب عليه القانون باعتبار هذا الأخير لا يعاقب على النوايا والأفكار، في حين أن السلوك الإرهابي المجرم هو حركة عكس القاعدة القانونية ومن ثم يتم تجريمه.
- يختلف التطرف عن الإرهاب أيضا من خلال طرق معالجته فالتطرف في الفكر، تكون وسيلة علاجه هي الفكر والحوار أما إذا تحول التطرف إلى تصادم فهو يخرج عن حدود الفكر إلى نطاق الجريمة مما يستلزم تغيير مدخل المعاملة وأسلوبها.

التطرف والاستبداد:

ويلخص المفكر المصري فؤاد زكريا (١٩٢٧-٢٠١٠) في كتابه "الصحة الإسلامية في ميزان العقل" (١٩٨٧) الروابط بين الاستبداد والتطرف قائلا: «لو شئت أن ألخص العلاقة بين الفكر الديني المتطرف من جهة وبين الديمقراطية والاستبداد السياسي من جهة أخرى، لقلت إن الديمقراطية لا تحارب هذا الفكر المتطرف، وإنما تزيل أسباب وجوده، فالتطرف الديني لا

يضطهد في النظام الديمقراطي. بل إنه، ببساطة، لا يجد التربة الصالحة لظهوره. أما الاستبداد السياسي فإنه يعطي التطرف كل مقومات وجوده، ويهيئ له المناخ الذي يسمح له بالازدهار، لكنه سرعان ما يغمغه بعنف إذا تجاوز حدوداً معينة، وهو لا بد أن يتجاوز هذه الحدود، لأن التطرف لا يمكن حصره أو رسم «خط أحمر» لا يصح له أن يتعداه. وهكذا فإن الاستبداد يدخل مع التطرف في علاقة شديدة التعقيد: إذ إنه ينفعه ويضره في آن معاً، وينعشه ثم يخنقه في حركة جدلية مأسوية لا مفرّ منها. ومع ذلك، فإنك لو سألت التطرف الديني: أيهما عدوك الأول: الحاكم المستبد الذي يفتح لك الأبواب ثم يقمّلك، أو الحاكم الديمقراطي الذي لا يضطهدك، ولكنه لا يعطيك فرصة الظهور، كان جوابه، الذي أثبتته أحداث التاريخ، هو أن الأخير هو العدو الحقيقي^{١٤}.

ويعتبر بعض المحللين أن التطرف الديني هو ثمرة الهزائم السياسية والعسكرية التي عرفها العرب منذ نكسة ١٩٦٧، وأن فشل المشروع القومي أتاح المجال للحركات الإسلامية العنيفة بطرفيها السياسي والجهادي كي تحتل الساحات والعقول.^{١٥}

أسباب التطرف:^{١٦}

إن أسباب التطرف والإرهاب في مراحلها الأربع معا هي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وفكرية وإيديولوجية. فأعداد كبيرة من شباب العرب والمسلمين هم فقراء عاطلون عن العمل يعيشون في فراغ كبير ولا تتاح لهم أي فرص للمساهمة في معالجة مشاكل الخدمات والمرافق العامة المحلية المحيطة بهم، ويتعرضون بنفس الوقت لخطاب ديني متطرف ولثقافة ترفض التسامح فيجدون أنفسهم في حالة تدفعهم دفعا نحو التطرف والعنف. فثقافة عدم التسامح التي يتم اكتسابها أحيانا في المجتمعات العربية الإسلامية في المنزل والمدرسة وأجهزة الإعلام والمسجد والشلة تتفاعل مع وجود خطاب ديني ميسس ومتطرف يقدمه بعض الوسطاء في المجتمع ويتبنى رؤية خاصة وتفسيرا خاصا للمشاكل الداخلية والخارجية في المجتمعات العربية والإسلامية ويساعد على تنمية التطرف والعنف والإرهاب بين الشباب. والوسطاء الذين يقومون بنشر الخطاب الإيديولوجي والديني الميسس الذي يحض بشكل مباشر وغير مباشر على التطرف والإرهاب هم عديدون ويوجدون في مواقع كثيرة في المجتمع. ومن امثلتهم بعض العلماء وأئمة المساجد، وبعض الأساتذة والإداريين ومسؤولي النشاط الرياضي والاجتماعي والثقافي في المدارس والنوادي وأصحاب الديوانيات والمجالس والمكاتب والمتخصصين في فن الكلام وزعماء بعض النقابات والجمعيات المهنية والفنية والتعاونية والخيرية وزعماء الشلل الثقافية وبعض الكتاب والمفكرين وخاصة أنصاف المثقفين وبعض الأعيان وأصحاب الوجاهة والنفوذ الفكري في الأحياء والقرى.

ومن أسبابه أيضاً التعليم والتنشئة الاجتماعية على ثقافة الاستعلاء ورفض الآخر والتسفيه منه وتراجع التفكير النقدي وانتفاء ثقافة المشاركة. إضافة للخطابات الدينية المتعصبة التي تستند إلى تأويلات وتفسيرات خاطئة، تجانب الفهم الصحيح للإسلام ومجافية لروح الأديان كلها من الحفاظ على القيم الروحية النبيلة التي تعتمد على المحبة والرحمة والتسامح، وتنبذ التعصب والكرهية... يضاف إلى ذلك ثلاثية الفقر والأمية والجهل التي تدفع الشخص إلى الانسياق وراء خطاب ديني مشوّه وفتاوى وتأويلات مغلوطة، وآراء ضيقة الأفق، ومناخ معاد لثقافة الاختلاف، وفي أحيان كثيرة تكون "المرأة" في مقدمة ضحايا التطرف نتيجة لتعثر مسيرة التنمية الثقافية والاجتماعية في المجتمعات العربية.^{١٧}

ويزيد الشعور بالقهر نتيجة المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية تجاه قضايا العرب والمسلمين، والتي يأتي في مقدمتها استمرار القضية الفلسطينية واحتلال الأراضي العربية والاندفاع نحو الحلول المتطرفة خاصة في ظل تنامي دور قوى فاعلة، سواء كانت دولاً وجماعات في إذكاء التطرف... وأمام غياب قادة ورموز الفكر القادرين على مواصلة مسيرة سابقهم من رواد النهضة والتنوير في العالم العربي، والذين قدموا اجتهادات ملهمة نجحت في المزج بين الأصالة والمعاصرة وتحديث بنية المجتمعات العربية تراجع تيار التحديث وتساعد خطابات متممة فكرياً، متطرفة دينياً، سلطوية سياسياً، منغلقة اجتماعياً. ويضاف إلى كل هذه المعطيات الآثار السلبية للموروثات والعادات الاجتماعية والقيم الثقافية التي أنتجت تشوهات ثقافية واجتماعية وانتشار العديد من المنابر الإعلامية المحلية، والإقليمية التي تبث رسائل تحض على التطرف والكرهية، وتسيء إلى وسطية الفكر الديني المعتدل.^{١٨}

الآثار الاجتماعية للتطرف^{١٩}:

١. التدهور في الإنتاج، حيث أن أهم عنصر في قوى الإنتاج هو الإنسان العامل الذي لا بد - لكي يطور إنتاجه - من أن تتطور قدراته العقلية، بحيث يكون قادراً على الإبداع والابتكار والتجديد. فإذا ما كان أسيراً لأفكار جامدة وعاجزاً عن التفكير وإعمال العقل، فإن ذلك يجعله متمسكاً بالأساليب البالية العتيقة في الإنتاج، بل بتنظيم العمليات الإنتاجية ذاتها كذلك.
٢. يمثل التطرف دائماً حيناً إلى الماضي والعودة إلى الوراء، أي أنه يكون دائماً ذا منحى رجعي أو محافظ على أحسن الأحوال، وبالتالي فإنه يجر العلاقات الاجتماعية إلى أوضاع بالية لا تلائم تقدم العصر.
٣. يرتبط التطرف بالتعصب الأعمى والعنف، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى صراعات مدمرة داخل المجتمع.

٤. يرتبط التطرف بالتدهور الثقافي والفكري والعلمي والفني، إنه قتل للإنسان باعتباره كائناً مبدعاً وخلقاً.
٥. يعطل التطرف الطاقات الإنسانية كافة ويستخدمها في الصراعات والعداوات، ويحول دون تكامل المجتمع.
٦. يحاول المتطرفون إضفاء القداسة الدينية على مشروعاتهم السياسي والأيديولوجي، وما يترتب على ذلك من ممارسات إرهابية، فإن نطاق خطر الإرهاب يتسع ليشمل الإنسان والدين والعقل والحياة.

التطرف يؤرق الوطن العربي:

تعتبر مسألة التطرف أهم ما يؤرق الوطن العربي، فالغلو الديني والتطرف هو المصدر الرئيسي لتمزيق النسيج الاجتماعي وتكريس آليات التطرف عبر التاريخ، فظاهرة التطرف ظاهرة سلبية تجثم على صدر المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً، ويبرز من بين مظاهرها المختلفة "التطرف الديني" الذي يقترن بالغلو والتشدد في الخطاب، وما يرتبط بذلك من لجوء إلى العنف، ورفض المختلف إلى حد قد يصل إلى تكفيره، بل ومحاولة إقصائه بشكل كلي.^{٢٠}

نبذة تاريخية عن التطرف في الشرق الأوسط^{٢١}

إن تاريخ الإرهاب في الشرق الأوسط بدأ عام ١٧٤٥ في منطقة وسط السعودية تسمى نجد عندما أظهر رجل أسمه محمد بن عبد الوهاب دعوة دينية أسماها "الوهابية" تستمد بعض عقيدتها من الإسلام لكنها تقوم بالأساس على تكفير جميع المسلمين، وشكلت هذه الدعوة أساساً لتحالف بن عبد الوهاب مع ابن سعود، وكان أهم بند في هذا التحالف هو (الدم الدم، الهدم الهدم)، أعطى فيه ابن عبد الوهاب لابن سعود ما أطلقوا عليه آنذاك (تشريع الاستحلال) على أن يتم تكفير جميع المسلمين وجعل ذلك التكفير مبرراً دينياً لغزو وسبي نساء وأطفال غيرهم من المسلمين المسالمين ونهب أموالهم، هكذا قامت الدولة السعودية الأولى وبدأت عمليات الغزو والسلب والنهب وسفك الدماء في الجزيرة العربية وحول الخليج وفي العراق وبلاد الشام، إلى أن اضطرت الدولة العثمانية للاستعانة بوليها علي مصر "محمد علي باشا" ففضى على الدولة السعودية ودمر عاصمتها المسماة "الدرعية" سنة ١٨١٨.

لكن الذي لم ينتبه له "محمد علي باشا" هو أن القضاء العسكري على الدولة الوهابية-السعودية كان يجب أن يترافق مع مواجهة فكرية تعمل على تصحيح العقيدة التي قامت عليها الدولة، وهذا ما لم يفعله محمد علي باشا ولا الدولة العثمانية. وقد ترتب على هذا النقص في المواجهة

الفكرية للعقيدة الوهابية أن عادت الوهابية للانتشار وفي غياب الدولة السعودية اكتسبت قوة أكثر إلى أن تمكن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود من إقامة الدولة السعودية مرة أخرى عام ١٩٠٢، والتي لا تزال قائمة حتى اليوم. ومنذ ذلك الحين والوهابيون يفتكون بأمة الإسلام ((المسالمة لكل شعوب الأرض))، ينشرون فيها الكراهية والتطرف والإرهاب والفكر الأعوج، وينشرون مذهبهم الوهابي الإرهابي (على أنه هو الإسلام) في كل أنحاء العالم، وذلك بالتعاون مع جماعة "الإخوان المسلمين" صنيعة الوهابية في مصر، والطبعة العربية من الوهابية النجدية الأعرابية.

تطرف ايديولوجي

كما اتخذ ظهور التعصب والتطرف في المجتمعات العربية طابع التطرف الأيديولوجي من جهة أو التطرف الطائفي أو الإثني من جهة أخرى، وهما يشتركان في تهديد الاستقرار المجتمعي وفي خلق حالة من الصراع بين مكوناته وجعل الوطن على سعته يضيق ذرعاً بمواطنيه. وقد صار من الواضح أن الحركات الدينية المتطرفة تستغل نزعة التدين الفطرية النقية استغلالاً سياسياً، بمعنى أنها توظف المقدس الديني لإضفاء الشرعية على خطابها السياسي الذي يكفر الآخرين أو يخونهم. والحق أن حركات التطرف تمارس قدراً من الخداع والتمويه، فهي تكون مع مسألة بعينها هنا وتكون ضدها في مكان آخر، وتخلط المطلق بالنسبي للوصول إلى سدة الحكم ولا تقبل من الديمقراطية إلا بصندوق الانتخاب فهي لا ترضى بالفكر الديمقراطي وأصوله الفلسفية. إن المواطن العربي المتدين -بصرف النظر عن الدين الذي ينتمي إليه- لم يشكل تهديداً للنسيج المجتمعي، فالتدين الصادق منتج للقيم المدافعة عن الفضيلة وهو مصدر من مصادر التسامح، لكن الخطر على استقرار المجتمعات بدأ يتشكل عند بروز الحركات الشمولية الأيديولوجية الإسلامية التي تقف على النقيض من مسائل الحداثة والتعايش والتقدم والمواطنة، بل إنها حركات تسعى لتعود بالمجتمعات العربية إلى مرحلة ما قبل قيام الدولة، فتجرها نحو الفوضى المدمرة وترهن حاضرها ومستقبلها وأجيالها للمجهول. وتجعل مصائر الدول موزعة بين الفوضى والتقسيم والحروب الطائفية^{١٢}.

كما ونجد الصراع التاريخي بين السنة والشيعة والذي أصبح أكثر حدة ورفضاً للآخر وانعدام للحوار، حيث تشهد المنطقة حالة من الاستقطاب المذهبي تستخدم خلاله دغدغة العواطف للتجييش والكسب السياسي من أجل تخدير الجماهير كما هي الحالة السودانية التي تحكي بواقعية تجربة الإسلام السياسي في الحكم والتي أدت سياساتهم إلى تفكك الدولة السودانية ودوامه حروب استتالت وأفقرت شعبه وفرطت في سيادته -والأوضاع في دول أخرى تمدد فيه نفوذ الإسلام السياسي مثل اليمن وليبيا لا يبشر بخير إذ ينشط التنظيم العالمي للإسلام

السياسي بتغذية الصراع في تلك الدول واحتضان الحركات المتطرفة لزعة الاستقرار والتعايش السلمي، كما تشهد الدولة المصرية صراعا محموما من اجل اجتثاث بؤر التطرف الإسلامي.^{٢٣}

وآخر تجليات الإسلام السياسي متمثل في النسخة الداعشية التي تمثل قمة الانحطاط والانحدار نحو الهمجية واللاوعي وانعدام الإنسانية، ومؤكد أن خطر هذه الجماعات سيطول المنطقة دون استثناء وحتى الدول الخليجية أصبحت تشعر بالخطر القادم عبر البوابة اليمنية من خلال تنظيم القاعدة و الحوثيين والتغلغل داخل المملكة العربية السعودية.

التطرف الديني^{٢٤}:

في حالة التطرف الديني، يكون الفرد متديناً عادياً يأخذ نفسه بتعاليم الدين ومبادئه، ويدعو الناس إلى الأخذ بذلك، وهو حتى هذه اللحظة يدعو إلى شيء لا يملك المجتمع إزاءه إلا تعبيراً عن الرضا والتشجيع. هذا الداعية غالباً ما يواصل مسيرته نحو التشدد مع نفسه أولاً ومع الناس، ثم يتجاوز ذلك إلى إصدار أحكام قاطعة بالإدانة على من لا يتبعه في مسيرته أو دعوته، وقد يتجاوز ذلك إلى اتخاذ موقف ثابت ودائم من المجتمع ومؤسساته وحكومته.

يبدأ هذا الموقف بالعزلة والمقاطعة، حتى يصل إلى إصدار حكم فردي على ذلك المجتمع بالردة والكفر، والعودة إلى الجاهلية. ثم يتحول هذا الموقف الانعزالي عند البعض إلى موقف عدواني يرى معه المتطرف أن هدم المجتمع ومؤسساته هو نوع من التقرب إلى الله وجهاد في سبيله، لأن هذا المجتمع - في نظر المتطرف - مجتمع جاهل منحرف، لا يحكم بما أنزل الله. هنا يتدخل المجتمع لوضع حد لهذا التطرف ومصادره، باعتباره نشاطاً يصل بصاحبه إلى الاصطدام بالعديد من القواعد الاجتماعية والقانونية. فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أساء هؤلاء استخدام تفسيرهما، ودعاهم هذا إلى الاعتداء على حقوق ليست لهم، وإلى تهديد أمن الأفراد وحررياتهم أو حقوقهم.

مظاهر التطرف الديني^{٢٥}:

١. التعصب للرأي تعصباً لا يعترف للآخرين برأي، وهذا يُشير إلى جمود المتعصب مما لا يسمح له برؤية مقاصد الشرع ولا ظروف العصر، ولا يسمح لنفسه بالحوار مع الآخرين. فالمتطرف يرى أنه وحده على الحق، وما عداه على الضلال، كذلك يسمح لنفسه بالاجتهاد في أدق القضايا الفقهية، ولكنه لا يجيز ذلك لعلماء العصر المتخصصين منفردين أو مجتمعين، ما داموا سيصلون إلى ما يخالف ما ذهب هو إليه.

٢. التشدد والغلو في الرأي، ومحاسبة الناس على الجزئيات والفروع والنوافل، كأنها فرائض، والاهتمام بها والحكم على إهمالها بالكفر والإلحاد.
٣. العنف في التعامل والخشونة في الأسلوب دون التعامل بالحسنى والحوار والاعتراف بالرأي الآخر.
٤. سوء الظن بالآخرين والنظر إليهم نظرة تشاؤمية لا ترى أعمالهم الحسنة، وتضخم من سيئاتهم، فالأصل هو الاتهام والإدانة. قد يكون مصدر ذلك هو الثقة الزائدة بالنفس التي قد تؤدي في مرحلة لاحقة بالمتطرف إلى ازدراء الغير.
٥. يبلغ هذا التطرف مداه حين يسقط في عصمة الآخرين ويستبيح دمايتهم وأموالهم، وهم بالنسبة له متهمون بالخروج عن الدين. وتصل دائرة التطرف مداها في حكم الأقلية على الأكثرية بالكفر والإلحاد. إن هذه الظاهرة متكررة وليست وليدة العصر، بل وقعت في مختلف العصور وفي كل الديانات السماوية.
٦. العزلة عن المجتمع، والعزلة تؤدي وظيفتين؛ الأولى تجنب المتطرفون (المنكرات) التي تملأ جوانب المجتمع وحمائيتهم من أن يشاركوا في نهج الجالية؛ والوظيفة الأخرى تكوين مجتمع خاص بهم تُطبق فيه أفكارهم ومعتقداتهم، وتتسع دائرة هذا المجتمع شيئاً فشيئاً حتى تستطيع غزو المجتمع من خارجه. وكما هو واضح فإن الوظيفة الأولى فكرية دينية، بينما الوظيفة الأخرى سياسية حركية.

نستطيع جلياً رصد أغلب (إن لم يكن جميع) مظاهر التطرف أعلاه لدى الجماعات الدينية المتطرفة التي تحاول فرض معتقداتها على باقي أفراد المجتمع أدعاءً منها أنها تقوم بحراسة الدين وتطبيق شرائعه. وهذا يعد من أشد أنواع التطرف خطورة حيث تُجيز هذه الجماعات لنفسها تكفير فئة أخرى (أو مذهب أو طائفة) ومصادرة حق أبنائها في الحياة من خلال إطلاق فتاوي التكفير وإهدار الدماء والقتل عليها. وقد انتشرت هذه الجماعات بكثرة في الدول العربية، خاصة في الجزائر ومصر والسعودية واليمن وسوريا، وبعد "الربيع العربي" بدأت بالظهور في كل من تونس وليبيا.

التطرف الطائفي:

إن خطر التطرف الطائفي لا يقل عن خطر التطرف الديني، فالحركات الطائفية تعيد كتابة تاريخ الوطن والأمة لتبني تاريخاً أسطوري الأبعاد يقوم على الخطاب الانفعالي ويستنفر الصراعات ويشعل المحن ويعلي من شأن الطائفة على حساب الوطن ويدمر النسيج المجتمعي ويشيع الفوضى والخراب. فقد غابت الهوية الجامعة التي تتقبل الاختلافات وتجعلها مصدر قوة وتأسس على جدل معرفي بين اللغة والدين بأبعاده الحضارية، وحلت الهويات الفرعية

أو الهويات القاتلة، على حدّ تعبير أمين المعلوف، بديلاً عنها. والهوية ليست معطى جاهزاً أو جامداً، إنها تبنى وتغيّر وتغتني بمركبات جديدة، كما أنها تتحول على امتداد رحلة الفرد المعرفية، لكن الهويات الفرعية تنطوي على أبعاد طائفية مدمرة.^{٢٦}

الانعكاسات الخطيرة للتطرف:^{٢٧}

تتجلى انعكاسات التطرف الديني على مستويات متعددة، خاصة المرتبطة بالمجال الأمني والاجتماعي، حيث أن تأثيراتها تخلف آثاراً سلبية، تمكن من تغلغل التعصب بين فئات المجتمع، الشيء الذي يؤدي إلى اتساع هوة تماسك بنياته الاجتماعية، فيهدد بذلك أمنه الاجتماعي، فضلاً عن شرخه لاستقراره الأمني العام.

• الأثر الاجتماعي :

إن تهديد السلم الاجتماعي داخل المجتمع، ليس رهيناً بانتشار الجريمة ومظاهر العنف وحدها، بل أيضاً وجود تنظيمات دينية متشددة، تطلق فتاوى وآراء وأحكام دينية، تزرع معها الفتنة والرعب داخل المجتمع، خاصة مع فتاوى القتل وتكفير المواطنين وما يترتب عنها من حلية دمهم ومالهم، والتشدد في تفسير الأحكام الإسلامية، وفرضها بشكل فردي أو عن طريق جماعة دون الرجوع للحاكم والنظام السياسي. فيؤدي ذلك إلى نخر السلم الاجتماعي وضرب مقوماته. إن الآثار السلبية بتهديد السلم الاجتماعي داخل أي مجتمع، نتيجته واضحة وصورته جليلة، فهو من الأكيد لن يحافظ على تعاضده وتزكية حالة الوئام داخله، بل مصيره التفرقة والنزاع. لذلك فإن التطرف والتشدد الديني، هو خطر على المجتمع ومصالحه، فلا يمكنه أن يخدم تطوره واستقراره، بل هو يسهم في تدهور الأمن فيه وزعزعته. فالأمن العام يحقق الطمأنينة في النفوس، وترتفع به الهمم.

• الأثر الأمني :

يشكل التطرف السلوكي، أكثر أنواع التطرف الديني سلبية، من خلال تحوله من التطرف الفكري المبني على الأفكار والآراء، إلى تطرف مبني على العنف والإرهاب، من أجل فرض تلك الأفكار بالقوة. وهذا النوع من السلوك، هو الذي يجبر أخيراً إلى الخطر الأمني، من خلال تهديد أمن وسلامة المجتمع والدولة، عبر التخطيط لعمليات المسلحة، والتفجير والقتل، انطلاقاً من أفكار جهادية، بغية

الوصول إلى إقامة الدولة الإسلامية، أو إعلان الولاء لتنظيمات إرهابية خارجية. كما وأن الأثر الأمني، يمتد خطره إلى كل المستويات الأخرى، حيث أن زعزعة استقرار الدولة وأمنها، تكون عواقبه وخيمة على الاقتصاد الوطني من خلال هروب المستثمرين ورؤوس الأموال خوفاً على مصالحهم الاقتصادية، إضافة إلى ضعف المردود السياحي، فانتعاش قطاع السياحة في أي بلد، هو بالضرورة رهين باستقرارها. ثم أيضاً الأمن والسلام الاجتماعي بانتشار الخوف والفرع بين الناس، الخوف من حرية التنقل، والخوف من أي مصير نتيجة عمل وسلوك إرهابي. كما ولا يسلم من ذلك مؤسسات الدولة وغيرها، خاصة ذات البعد الخدماتي، والتي غالباً ما تكون عرضة للهجمات الإرهابية، فتقتضي على مصالح المواطنين والخدمات المقدمة لهم.

مكافحة التطرف تستدعي:-^{٢٨}

١. الخطاب الديني، وذلك عن طريق تصدي المؤسسات الدينية للمفاهيم التي تروج في المجتمع خاصة بين الشباب، وفي مقدمتها التفسيرات المشوهة لمفهوم الجهاد والردة ووضع المرأة، مع فتح أبواب الاجتهاد والمعرفة الأصيلة بمقاصد الشريعة والاعتراف بالمنظور التاريخي للتشريع وتطويره للتلائم مع مقتضيات العصر.
٢. الجانب الثقافي، وذلك من خلال مراجعة القوانين واللوائح والممارسات الإدارية على النحو الذي يعزز الانطلاق الحر للفكر والإبداع في المجتمع، ويزيل العقبات التي تحول دون حرية الرأي.
٣. التوسع في إصدار الكتب والمؤلفات التي تدعم العقلانية والاستنارة، وتنشر الفكر النهضوي.
٤. تشجيع الأعمال الفنية الراقية التي تهدف إلى النهوض بثقافة النشء وتنمية المواهب وصقلها في المؤسسات التعليمية والثقافية بشكل منهجي منظم وتيسير الوصول إلى المنتج الثقافي من خلال التوسع في إنشاء المكتبات والمراكز الثقافية والأندية الأدبية، وكذلك مراكز الفنون التعبيرية والتشكيلية والموسيقية، والاستفادة من النشر الإلكتروني.
٥. تدشين مواقع التواصل الاجتماعي بين الشباب لمحاصرة التطرف، وثقافة العنف.
٦. ضرورة توحيد نظم التعليم، ومنع الازدواجية بين تعليم مدني وآخر ديني أو أجنبي، وتحديث النظم التعليمية لتعزيز قيم التعددية والتعايش الإنساني، مع التأكيد على أهمية "التربية المدنية" في برامج التعليم، خاصة قبل الجامعي، ووضع برامج لتطوير القدرات الإبداعية في التعليم مثل: الموسيقى والتصوير والشعر والمسرح والأدب وغيرها، لبناء جيل مبدع يسهم في تعزيز البناء الثقافي للمجتمع، ووضع برامج لتطوير المكتبات المدرسية، وتنقية برامج التعليم الديني من الأفكار التي تشجع التطرف، والعنف، أو تستند إلى فهم

- خاطئ للنصوص الدينية، وذلك لمحاربة انتشار التطرف عن طريق التعليم.
٧. حث المؤسسات الإعلامية على الالتزام بالمواثيق المهنية والأخلاقية، والتي تتضمن الابتعاد عن الخطابات المتعصبة.
٨. إطلاق مبادرة عربية لمراجعة المعايير المهنية والأخلاقية وسنّ التشريعات التي تجرم نشر المواد الإعلامية التي تبث الكراهية وتحرض على العنف، وتدشين برامج إعلامية مشتركة بين وسائل الإعلام العربي تفند فكر التطرف، وتهتم بقضايا العلم والتنوير.

داعش.. جوهر التطرف:

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يُعرف اختصاراً بداعش، هو تنظيم سلفي وهابي مسلح، يُوصف بالإرهاب يتبنى القسم العسكري منه الفكر السلفي الجهادي. يهدف أعضاؤه إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ينتشر بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أبناء بوجوده في مناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء و أزواد والصومال و شمال شرق نيجيريا وباكستان. زعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي ... وانبثق تنظيم داعش من تنظيم القاعدة في العراق وهي التي شكلها أبو مصعب الزرقاوي في عام ٢٠٠٤، وابتداءً من عام ٢٠١٤ وتحت قيادة زعيمها أبو بكر البغدادي، نمت داعش بشكل ملحوظ، وحصلت على الدعم في العراق بسبب التمييز الاقتصادي والسياسي المزعوم ضد السنة العراقيين العرب، وتم لها وجود كبير في المحافظات السورية من الرقة وإدلب ودير الزور وحلب بعد الدخول في الحرب الأهلية السورية، إلا أن هذا التقدم توقف بعد إنشاء تحالف من عدة دول لمحاربة التنظيم، وما بين أغسطس ٢٠١٤ و أبريل ٢٠١٥، خسر داعش ما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من الأراضي التي يُسيطر عليها في العراق.^{٢٩}

أما الفكر الذي تبناه هذه المجموعة فهو فكر التطرف الموجود في كل زمان ومكان باختلاف الجماعات والتجمعات لذلك ربطهم بالإسلام ربط زائف مغاير للحقيقة ومغاير لحقيقة الإسلام، ففكر وأجندة وأساليب هذه المجموعة تقوم على إهدار مقدرات الأمة وحرق خيرت شبابها في أتون حروب عرقية إثنية دينية طائفية وإهدار مقدراتها لذلك وجب التصدي لهذا الخطر الداهم الذي يهدد الحدود والوجود، حيث يحتاج ذلك إلى وقفة من رجالات الدين والثقافة تحدد مناطق الخطر والخلل وترسم خارطة الحل والأمل تركز على مقدرات الأمة ليكون هذا التنوع الإثني والعنقي اللغوي واللوني الجغرافي والاقتصادي مصدر قوة للأمة لا مصدر ضعف. مصدر إجماع لا مصدر خلاف وذلك على أرضية المواطنة للجميع.^{٣٠}

وظهور داعش على مسرح الأحداث في السنة الماضية كان ليس نتيجة استنباطات واستنتاجات فكرية ومنهجية محضه، وإنما هو حالة نفسية واجتماعية فرضتها ظروف معينة، صاحبها نوع من التبرير والتعليل الذي غالبًا ما يكون مستندًا إلى نص شرعي أو قياس فقهي أو ربما حالة تاريخية لها حضورها، وفي معظم الحالات يوازي ذلك عملية نشوء جماعة أو حزب أو حركة تكون بعض المفاهيم التي تستطيع من خلالها القيام بعملية الحشد الشعبي، والتي هي ركيزتها الأولى ولا وجود لها إلا بها، حيث لا يتم ذلك إلا استنادًا على المرجعية الثقافية للمجتمع، وهي في الحالة العربية على سبيل المثال دينية بالدرجة الأولى... فذلك الفكر ليس وليد اللحظة، وإنما وجد وتغير وازداد عبر عشرات السنين ليبلغ قمته ويتخذ شكله الحالي، وعامل آخر لعبت عليه داعش لتتخذ لها الشرعية اللازمة، وهي أنها توجت حالة التطرف تلك بإعلان الخلافة، ونستطيع أن نقول هنا إنها أدارت حالة التطرف بشكل جيد، فالخلافة هي الهدف الذي دعت وتدعو إليه كل الجماعات والحركات الإسلامية خلال المائة سنة الأخيرة، فحاولت أن تقطع الطريق عليهم جميعًا، وهم يستدلون في ذلك بأدلة شرعية متعلقة بشرعية الأسبقية بالبيعة.^{٣١}

الهوامش

١. التطرف الاسلامي، (٢٠١٥/٥/٢٧)، <http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-55827.htm>
٢. التطرف، (٢٠١٤/٩/٢٣)، http://www.elzayat.org/show_mana_69.htm
٣. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، (٢٠١٤/٩/٢٣)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81>
٤. التطرف الاسباب والعلاج، من أبحاث المؤتمر الدولي الثالث لمنتدى الوسطية للفكر والثقافة، <https://www.facebook.com/NewLookEgy/posts/1486880281523817>
٥. المرجع السابق.
٦. اتجاهات التطرف في العالم العربي، (٢٠١٥/٥/٢٧)، <http://www.sawaleif.com/details.aspx?detailsid=123971>
٧. الحوار المتمدن، (٢٠١٥/٥/٢٧)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=432163>
٨. المرصد العربي للتطرف والازهاج، (٢٠١٥/٥/٣٠)، http://arabobservatory.com/?page_id=2918
٩. الحوار المتمدن.
١٠. المرجع السابق.
١١. شبكة النبا الاعلامية، (٢٠١٤/٩/٢٣)، <http://www.annabaa.org/nbanews/60/467.htm>
١٢. ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
١٣. المرجع السابق.
١٤. التقرير، (٢٠١٥/٦/١)، <http://altagreer.com/%D9%85%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%91%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8/%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8>
١٥. المرجع السابق.
١٦. الشرق الاوسط، (٢٠١٤/٩/٢٣)، <http://classic.aawsat.com/leader.asp?issueno=8938&article=171545>
١٧. ميدل ايست اون لاين (٢٠١٥/٥/٢٦)، <http://middle-east-online.com/?id=191539>
١٨. المرجع السابق.
١٩. المرصد العربي، (٢٠١٤/٩/٢٣)، http://arabobservatory.com/?page_id=2918
٢٠. ميدل ايست اون لاين، (٢٠١٥/٥/٢٦)، <http://middle-east-online.com/?id=191539>
٢١. عكاظ، (26/5/2015)، <http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150208/Con201502087519٦٩>
٢٢. ملحق الطائفية والتطرف، الرأي، (٢٠١٥/٥/٢٧)، <http://www.alrai.com/article/653874.html>
٢٣. التطرف الإسلامي ودوره في انحطاط الوطن العربي، (٢٠١٥/٥/٢٨)، <http://www.sudaress.com/sudanile/74891>
٢٤. المرصد العربي للتطرف والازهاج، (٢٠١٥/٥/٣١)، http://arabobservatory.com/?page_id=2918
٢٥. المرجع السابق.
٢٦. الرأي.
٢٧. اسلام مغربي، (٢٠١٥/٥/٣١)، <http://www.islammaghribi.com/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%B3%D8%A6%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A.html>
٢٨. البداية، (٢٠١٥/٦/١)، <http://albedaiha.com/news/2015/01/05/50955>
٢٩. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، (٢٠١٥/٦/١)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4>
٣٠. رأي اليوم، (٢٠١٥/٥/٣١)، <http://www.raialyoum.com/?p=220778>
٣١. داعش وإدارة التطرف، (٢٠١٥/٦/٢)، <http://www.noonpost.net/content/6582>

الشيعة والسنة تتوع وغنى أم كراهية وصراع ؟ ؟

زهير الدبعي *

أخطب الجمعة في المساجد والمعتقلات لأكثر من (٤٥) عاماً ، وخدمت إماماً في ثلاثة من أقدم المساجد التاريخية داخل البلدة القديمة في نابلس ، ولم يسبق لي أن واجهت كما كبيراً من الأسئلة عن الشيعة كما حدث خلال الأعوام القليلة الماضية لإنتشار الطائفية والمذهبية . قبل الغزو الأمريكي للعراق ربما طرحت قلة من المصلين عليّ أسئلة عن الفرق بين الشيوعي والشيوعي . أما أن يطرح مصلون - وغيرهم - أسئلة عن أفضل السبل وأقواها لمقاومة الشيعة لأنهم أعداء السنة ولأنهم يكرهون الشيخين أبو بكر وعمر وأم المؤمنين عائشة ، وهذا أصبح مألوفاً ورائجاً ليس بين قطاعات من متدني الثقافة فحسب ، بل أصبح متفشياً بين من يصنفون أنفسهم من الدعاة والأكاديميين والمثقفين .

فهل المسلمين الشيعة هم أعدائنا؟ وهل مقتضيات تقوى الله تفرض علينا الدخول معهم في سجال وأن نتصدى للسباب والشتائم على كبار الصحابة؟ وهل أن كراهيتنا لهم دليل حرصنا على القيام بالواجب للدفاع عن الصحابة؟ .. وهل الجهاد في العراق وفي سوريا واليمن أولى من الجهاد في فلسطين؟ .. وهل أن تحرير حلب والموصل وتكريت وصنعاء هو طريق تحرير القدس كما أعلن الوهابيون وجماعة الإخوان المسلمين في العام ١٩٨٠ بأن تحرير أفغانستان هو الطريق لتحرير فلسطين وأن تحرير كابول هو الخطوة الأولى لتحرير القدس؟ وهل يمكن وضع حد فاصل بين الطرح العلمي الموضوعي في وصف الإختلافات بين مذهب الشيعة ومذهب السنة؟ .. وهل هذا الطرح العلمي يمكن أن يبدد ظلام حملات الجهل والتجهيل التي تشنها مئات الفضائيات والإذاعات والصحف والمواقع الإلكترونية التي يستهلك تأسيسها وتشغيلها مليارات الدولارات ، تعرف من أموال الأمة لغرض إشاعة الطائفية والمذهبية والقبلية واللاعقلانية والتخلف ، التي ليس لها نتيجة سوى العنف والحروب الأهلية .

هناك ثلاثة مناهج للتعاطي مع الآخر دينيا ومذهبيا وقبليا وقوميا :

١ . التهوين من نقاط الإختلاف وتجاوزها بصورة أقرب إلى شعارات المظاهرات وهتافات المهرجانات والبرامج الإنتخابية ، التي تقول إن الإختلافات بين السنة والشيعة إختلافات تافهة وليست ذي بال وغير جديرة أن نتوقف عندها .

٢. الشيعة أعداء السنة ، وإن ما يعانیه الشيعة من ظلم وتعسف ناجم عن طغيان السنة وتعسفهم منذ حرمان الإمام الأول علي بن أبي طالب رضي الله عنه من ممارسة حقه في قيادة المسلمين فور وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم سنة (١١) للهجرة.

وفي هذا قال عتبة بن أبي لهب ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم وابن عم الإمام علي بن أبي طالب:

ما كنت أحسب أن الأمر منصرف	عن هاشم ثم منهم عن أبي الحسن
عن أول الناس إيماناً وسابقة	وأعلم الناس في القرآن والسنن
وآخر الناس عهداً بالنبى ومن	جبريل له عون في الغسل والكفن.

٣. هناك اختلافات حقيقية بين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة وقد تراكمت هذه الاختلافات خلال القرون. وتولى متعصبون من المذهبيين تأجيج هذه الاختلافات لدوافع سياسية واقتصادية باستخدام رجال دين من الطرفين القابلة ذمهم للشراء والمساومة.

الإسلام والقرآن واحد إلا أنه كأى دين آخر تدخل عليه تغييرات كثيرة وربما عميقة حينما يتحول الى تدين بفعل الناس وبيئتهم ومستوى معرفتهم وطبيعة شخصيتهم وأهوائهم ومصالحهم. لهذا ظهر اختلاف بين المسلمين حول من أحق بالحكم. وكان الذين فضلوا قيادة الإمام علي بن أبي طالب لأسبقيته في الإسلام وقرابته من الرسول وشجاعته وزهده وحكمته، معظمهم من الفقراء كالصحابة عمار بن ياسر وسلمان الفارسي والمقداد وأبو ذر الغفاري. وعرف هؤلاء بالشيعة. أي أن المسلمين لم يختلفوا على الصلاة والصوم والحج وإنما اختلفوا من أحق بالقيادة، وهذا شأن سياسي اقتصادي صميم ليس له علاقة بالدين. لكن الصراع أدى الى اقتتال ومعارك تورطت فيها قوى سياسية كثيرة ومتنوعة مثل الخوارج وعبد الله بن الزبير الذي أعلن الانفصال عن الدولة الأموية وسيطر على الحجاز ومصر والعراق.

التقى المختلفون في ساحات المعارك وخاضوا قتالاً دمويّاً في معارك الجمل وكربلاء والحرة وحروراء وصفين وغيرها المئات. وخاضت خيول الأمويين بعد معركة الحرة داخل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة، وقتل عدد كبير من المعارضين أكثرهم بالسيف وبدون محاكمة حتى ولو صورية وبعضهم قتل بالسم مثل الإمام الحسن بن علي والأشتر النخعي والي مصر.

إثارة أوجاع الصراع بين الصحابة والتابعين وبين ما تلتهم من أجيال لا يحقق المصلحة لهذا الجيل ولا لغيره من الأجيال. وإنما يجدر بنا دراسة التاريخ كي نتعلم ونتعظ ونتعبر، لا كي

نخوض حروباً جديدة تحصد الأرواح وتدمر المنازل وتتلغف الممتلكات العامة، في صراع أصبح للاستعمار والمشروع الصهيوني اليد الطولى والكلمة المسموعة والقرار الذي لا يقبل المراجعة والنقد.

هل مشكلتنا تكمن في أحقية سيدنا عمر في الخلافة على سيدنا الإمام علي؟

إن الانخراط في هموم وأحزان معركة كربلاء قد يبعثنا عن معالجة ألف مصيبة ومصيبة تنتج من الهموم والأحزان والإذلال لمئات الملايين من العرب والمسلمين.

علينا أن لا نفقد بوصلتنا التي تقودنا الى الكرامة والحرية والعدل والفضيلة، لا أن تختطفنا صراعات واختلافات قديمة على حساب قدرتنا لعلاج الصراعات التي تطحننا وتؤلمنا وتقودنا الى الانسداد.

لماذا لا نفكر بعقلية أفضل من عقلية صراع المسلمين مع المسيحيين حول نجاة سيدنا المسيح من الصلب؟

هذه أمور تتعلق بالعقيدة والشريعة، وهي التي تجعل من المسلم مسلماً ومن المسيحي مسيحياً. لكن إذا نجحنا نحن المسلمين في إقناع المسيحيين، أو أن نقيم عليهم الحجة، بأن سيدنا المسيح عليه السلام لم يصلب لأن الله رفعه الى السماء. أو أن المسيحيين نجحوا في إقناعنا بأنه صلب ثم رفع الى السماء في اليوم الثالث: فما هي الفائدة أو الخير أو المصلحة التي حققناها؟ المصلحة الحقيقية تكمن في تحرير مئات ملايين المصلوبين من المسيحيين والمسلمين والهندوس والبوذيين، وغيرهم، من صليب الجوع والفقر وسوء التغذية والطغيان والفساد والحكم البوليسي والعسكرة واللاعقلانية والعنف والاحتلال، وما ينتج عن ذلك من اقتتال وحروب أهلية لا حد ولا حصر لأوجاعها.

فإذا كان هذا موقفنا ومصالحنا في البحث عن المشترك بين المسيحيين والمسلمين من قيم روحية وأخلاقية واحدة، ومصالحنا كمواطنين وحاجتنا كبشر الى الاستقرار والتضامن والتعاون لإنتاج الغذاء والدواء وكل ما يجعل الحياة أفضل وأجمل وأكثر كرامة وحرية وعدلاً وقدرة على التنمية والنهضة، وصولاً الى حوار الحضارات الذي يحقق مصلحة الناس جميعاً، لا صراع الحضارات الذي يحقق مصلحة حفنة من تجار السلاح وحفاري القبور ومقاولي الجنائز وتجار الدم والهم.

ظالماً أن مصلحة الناس واحدة في التسامح والعمل المشترك فإنه من باب تحصيل الحاصل أن تسود العلاقات بين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة على أرضية من اللقاء والحوار والتعاون لما يحقق مصلحة العباد والبلاد.

كان في الماضي القريب أن معظم المسلمين لا يعرفون بوجود مسلمين آخرين خارج نطاق مذهبهم.

وقد يظن المسلمون أن كل مسلم يجب أن يكون إما سنيا أو شيعيا، وهو لا يعلم أيضا أن هناك مسلمون على المذهب الإباضي في سلطنة عمان وفي الجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في مسقط عاصمة سلطنة عمان تصدر مجلة فصلية باسم (التفاهم) وهي من أفضل المجالات الفكرية التي يصدرها مسلمون لأنها متحررة من المذهبية والقوالب والمعلبات الفقهية. و (التفاهم) هي دليل إضافي على غني و ثراء ثمار التنوع داخل الدين الواحد وغنى و ثمار التعددية بين الأديان والأعراف والحضارات.

ومن الضروري الإشارة إلى أن المسلمين الشيعة ليسوا فريقا واحدا متجانسا بل هم عدة فرق، منهم :

١ . الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، ومعظمهم في إيران والعراق ولبنان وشرق الجزيرة العربية، ويشكلون معظم الشيعة في العالم.

٢ . الشيعة الإسماعيلية ويعتقدون بالأئمة الستة الذي يعتقد بإمامتهم الإثنا عشرية، وقد أقاموا دولة في المغرب ثم امتدت إلى مصر والشام وعرفوا بالدولة الفاطمية نسبة إلى الزهراء فاطمة بنت الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. وينتشر هؤلاء الشيعة الإسماعليون في الهند وباكستان وأفغانستان ومناطق إفريقيا وأوروبا. ويعتقدون بإمام حي وموجود ويشرف على مؤسسات تعليمية وصحية وإغاثية على مستوى العالم، وهي مؤسسات فعالة، ويقدر عددهم ب (١٢) مليون مسلم شيعي إسماعيلي.

٣ . الشيعة الزيديون وهم منسوبون إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وهو إمام له شأن ، ومعظم الشيعة الزيديين في اليمن، ويعتبر مذهبهم الأقرب إلى مذهب السنة والجماعة.

٤ . وينتسب إلى الشيعة العلويون والدروز الذي يتركز وجودهم في شمال شرق سوريا وفي جنوب تركيا ومنطقة طرابلس في لبنان.

وكتب هذا المقال لم يتوصل إلى مرجع علمي موضوعي يتحدث عن العلويين بعيدا عن التهويل والتكفير.

أما الدروز فأصلهم شيعة إسماعيلية يتركز وجودهم في جبل العرب في سوريا وفي هضبة الجولان وفي جبل لبنان وفي الجليل في فلسطين. وكانوا يؤدون فريضة الحج حتى مطلع القرن الماضي. وكانت الحكومة العثمانية تحصيلهم مع المسلمين. وربما لا يعرف كثير من أهلنا أن أشهر مدرسة ثانوية للبنات في نابلس وهي مدرسة كمال جنبلاط باسم زعيم درزي مرموق

من لبنان وهو من أبرز دعاة الوحدة العربية.

ولدينا قيادات درزية لها شأنها ومكانتها على صعيد الوطن العربي، ومنها شكيب أرسلان (١٨٦٩-١٩٤٦) الذي اشتهر بأمر البيان، وكان له وزنه ومكانته على مستوى الوطن العربي. وشكيب أرسلان هو الذي نصح الحاج عبد السلام بنونة من تطوان بإرسال أولاده الى نابلس ليتعلموا في كلية النجاح الوطنية حتى يحافظوا على هويتهم كعرب ومسلمين وحقهم في تعليم منفتح على الحداثة. وقد درس أولاد الحاج عبد السلام بنونة، وغيرهم، في كلية النجاح الوطنية بنابلس وأصبحوا جميعا من الدعاة المخلصين لفلسطين وقضيتها ومن القادة المرموقين في المملكة المغربية.

ومن المناسب الإشارة أيضا الى أن عجاج نويهض (١٨٩٧-١٩٨٢) هو مواطن درزي ولد في جبل لبنان وهو من مؤسسي حزب الاستقلال العربي الذي أسس في فلسطين عام ١٩٣٢ ، ومن مؤسسي الحزب عوني عبد الهادي ومحمد عزت دروزة وأكرم زعيتر. وتجدر الإشارة الى أن عجاج نويهض شارك في مؤتمر العالم الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة عام ١٩٢٤. وكان مفتشا للمحاكم الشرعية في فلسطين.

ومن نافلة القول أن الشاعر الفلسطيني الكبير سميح القاسم هو مواطن درزي من الجليل. وبداهة لسنا هنا في معرض الدفاع عن المسلمين الشيعة ولا عن المواطنين الدرزيين، وإنما لنسلط الضوء على بعض الحقائق والأحداث التي جعلت من التعددية والتنوع قوة وغنى وثراء - لا كما نفعل - أو يفعل بنا-، بجعل مكونات هويتنا في وضع صراع وتناطح واحتراب، مما يشكل مقدمة لنتيجة واحدة هي الطائفية وإقصاء الآخر وتكفيره، وبالتالي العنف والحروب الأهلية التي لا تدمر نظاما وحاكما فحسب، بل تدمر وجودنا وتحكم على وطننا وشعبنا بالإبادة والفناء.

وحتى نحظى بالوعي والمعرفة والتسامح علينا أن ندرك الاختلافات الفكرية والطبقية بين الشيعة الإثنا عشرية أنفسهم. وهذه حقيقة واضحة فليس كل المسلمين السنة والجماعة من طينة واحدة فإن الملك فاروق والشيخ حسن البنا، وجمال عبد الناصر وسيد قطب، وأنور السادات وخالد الإسلامبولي. كلهم وغيرهم مسلمون سنة، وبالتالي ليس من النزاهة والموضوعية أن نصنف كل الشيعة الإمامية الإثنا عشرية في تصنيف واحد، فمنهم من يملك الملايين ومنهم أيضا الملايين التي تلهث للحصول على قوتها، ومنهم المحافظون المتشددون، ومنهم الإصلاحيون الذين يعطون الأولوية لكرامة الناس وحرمتهم وحقهم في حياة كريمة. يقول الباحث الشيعي العراقي حسن العلوي في كتابه (عمر و التشيع / ثنائية القطيعة

والمشاركة) منشورات دار الزوراء - لندن - الطبعة الأولى ٢٠٠٧ - صفحة ٩ : - ”
والعراق منقسم على ثنائية عمر وعلي، التي تسلكت في فنواتها السرية الى السياسة الدولية ،
منذ مطلع القرن الماضي ، فيخطط استراتيجيون بريطانيون طريقتهم الى البصرة آملين كسب
المنبوذين الشيعة في الحرب على الأتراك السنة، كلما أكل طفل ثمرة لأول مرة، أو لبس لبسا
جديدا، يقال له : (ألبس جديد وألعن عمر ويزيد). وقد يكون عمر في أذهاننا هو الذي قتل
الإمام علي! ولم نكن نعرف أن الإمام علي توفي بعد وفاة عمر“.

ويقول الكاتب العربي المسلم الشيعي الموضوعي في صفحة ١٥ من نفس الكتاب : ” وعلى
كراهة محيطنا ليزيد، فإن ” العدو“ الذي كان اسمه يتردد بكثرة هو عمر . فقد كنت أراه في
ليلة محددة من كل عام شخصا من سوقة المحلة، يجري خلفه الصبيان، وقد لفت بطنه بمخدة
فوقها ثياب نسوية مما ترتديها الحامل، مصحوبا بزفة من شعر الزجل الشيعي في يوم يسمى (
فرحة الزهراء).

فاذا سألنا الذين هم أسن منا قيل : إنه اليوم الذي قتل فيه عمر بن الخطاب فرحت الزهراء
بمقتله. ولم نكن نعلم أن فاطمة الزهراء توفيت قبل مقتل عمر بثلاثة عشر عاما.

وينطلق الكاتب من حرصه على مصلحة الأمة التي لا تتحقق بهوامش طائفية ومذهبية فيقول
عن دافعه لتأليف كتاب عمر والتشيع في صفحة ٢٠ : يدفني إلى كتابي عن عمر حاجة الأمة
الى ” حاد يحدوها لا يتعالى عليها ولا يجلدها وفي الوقت نفسه لا يتملقها أو ينافق. حاد
يحب قومه و” قبيلته“ ، ويريد لهم الخير والتقدم، لكنه لا يكره الغير ولا يحتقرهم“.

ويفسر حسن العلوي هذا التعصب المذهبي بوجود كتب ألفها متعصبون دسوا فيها كثيرا من
الزيف والمغالطات التي قرأتها أجيال من المسلمين فاعتبرتها معلومات معتمدة وصحيحة.

ويورد في متابه سالف الذكر وفي الصفحة ٢٥٨ نقلا عن كتاب (لمحات اجتماعية من تاريخ
العراق) الجزء الأول تأليف المفكر والمؤرخ علي الوردي حيث يقول ”إن الملا محمد باقر
المجلسي الذي توفي عام ١٦٩٩، كان شديد التعصب، وقد أغرى الدولة باضهاد جميع
المخالفين، الذين كانوا موجودين في داخل الحدود الإيرانية، وقد أوقف الشاه الصفوي بعض
أملاكه الخاصة في سبيل نسخ كتابه بحار الأنوار الذي يقع في (٢٥) جزءا وأمر بتوفيره للطلبة.

ويعد بحار الأنوار أضخم كتاب لدى الشيعة، وفي رأي بعض الباحثين، والكلام للوردي،
أن المجلسي أساء للتشيع بهذا الكتاب، أكثر مما نفعه، فهو قد جمع فيه كل ما عثر عليه من

الأخبار والقصص والأساطير، لا فرق بين الغث والسمين منها، ثم وضعها في متناول كل من يريد الاغتراف منها، وجاء بعدئذ قراء التعزية وخطباء المنابر، فصاروا يأخذون منه ما يروق لهم، وبذلك ملأوا أذهان الناس بالغلو والخرافة، وجعلوهم يحلقون في عالم من الأوهام وقد تبنت الدولة القاجارية، هي الأخرى، هذا الكتاب فكان أول المؤلفات التي طبعت بعد دخول المطبعة الحجرية في إيران، وقد وردت الى العراق منه نسخ كثيرة، مما أدى الى انتشار معلوماته الغثة في أوساط الشعب العراقي على منوال ما حدث في إيران.

وكان الإمام الخميني قد أوقف طباعة أجزاء من موسوعة بحار الأنوار حرصاً على وحدة المسلمين، وحفظاً للأجيال الجديدة من تسرب تلك المعلومات إليها.

والمجلسي متخصص في روايات التشهير بعمر بن الخطاب، حيث يمكن رد ما يتداوله الإعلاميون والمتعلمون والمتحدثون وبعض الفقهاء من معلومات حول عمر الى مصادر المجلسي.

وبناء على ما تقدم فقد ظهر بين الشيعة في الماضي عشرات الفرق من الغلاة الذين خرجوا عن مقتضيات تقوى الله فضلاً عن الحقيقة ومصالحة الأمة بكل مذاهبها، لأنه لا يوجد دين لم يتفرق إلى مذاهب وقفت من بعضها موقف العداء الذي وصل إلى درجة الحرب بين الأرثوذكس والكاثوليك وحملات التنكيل والاضطهاد والإبادة في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت.

ويعتقد كاتب هذا المقال أن الاختلافات بين مذاهب الأديان السماوية وغير السماوية أمر طبيعي نتيجة للاختلاف في البيئة والمصالح وعوامل أخرى كثيرة. لكن الفارق الجوهرى بين المذاهب هو الموقف من الظلم والطغيان والفساد والاحتلال، وهنا يكمن الفارق الجوهرى المتمثل في مكانة الإنسان وحصته في الكرامة والحرية والعدل.

فالمهاثما غاندي المفكر والمناضل اللاعنفي الأشهر انطلق من عقيدته الدينية كهندوسي منفتحاً على المسيحية والإسلام. وفي نفس الوقت فان ارتكب جريمة اغتياله في العام ١٩٤٨ كان هندوسياً متديناً اعتقد أن مقتضيات إيمانه الديني تفرض عليه قتل غاندي الذي اتهمه بتقديم تنازلات للهنود المسلمين على حساب حقوق الهنود الهندوس.

ولا ينبغي أن نفهم الدعوة إلى اللامذهبية وإلى حوار المتدينين من كل الأديان السماوية وغيرها، هي دعوة إلى إلغاء المذاهب ولا إلى تهميش الدين بل على العكس تماماً، فإنها دعوة إلى دور ايجابي للمتدينين لا يتحقق بالطائفية والمذهبية وكل الأفكار الظلامية التي تمزق

الوطن وتشتت المواطنين.

ويجدر بنا إذا كنا موضوعيين ألا نظن أن بعض المتعصبين العميان من الشيعة ومن السنة أنهم قدوة لنا، بل على عكس ذلك تماماً يجب أن نبرز الأتقياء وأهل المعرفة والعرفان الذين التزموا بمبدأ وحدة الأمة ومقاومة المذهبية بل مقاومة الظلم والفساد والضعف والهوان على مستوى الكوكب لأن الله أراد أن تكون رسالة الأنبياء جميعاً (رحمة للعالمين).

وأبرز دعاة اللامذهبية والفكر الإصلاحى المفكر على شريعتي الذي ألف كتاباً بعنوان (التشيع العلوي والتشيع الصفوي) وهو كتاب يقع في ٣٣٦ صفحة من القطع المتوسط، كما يتضمن إعلاناً جريئاً وصريحاً بوجود متعصبين وجهلة في صفوف المسلمين الشيعة، ويرجع ذلك إلى ما يطلق عليه بـ (التشيع الصفوي) الذي حكمت إيران بين ١٥٢٤-١٧٥٠.

وجاء في الصفحة ٧٥ من الكتاب: " كانوا في مطلع العهد الصفوي يجولون شوارع وأزقة المدن وهم يصيحون بصوت واحد: " اللعنة على أبي بكر، اللعنة على عمر، وكان يتعين على المارة أن يرددوا هذا الشعار معهم، وكل من يتردد في ذلك سيفرز الحراس حراهم في صدره لإخراجه من حالة الشك والتردد. الآن، لاشك أننا نرفض هذا العمل ونعتبره وحشياً وإرهابياً، ولكنه من الناحية الإعلامية كان له أثر لا يقبل الإنكار في نفسية الشيعة المعبأة بالعقد".

كما جاء في الصفحة ٨٠ من الكتاب: " علينا التمكن من الفرز والتمييز الدقيق بين نوعين متضادين من التشيع كل منهما يحمل وجهاً يختلف عن الآخر اختلافاً جوهرياً وله منطق خاص به يميزه عن الآخر بشكل واضح ومحدد. إن المسافة بين وجهي التشيع العلوي والصفوي عين المسافة بين الجمال المطلق والقبح المطلق إن التسنن الأموي والتشيع الصفوي هما شبيهان، وهما يكملان بعضهما البعض، ولا علاقة لهما، لا بالتشيع العلوي الصحيح ولا بالتسنن النبوي الصحيح".

وجاء في الصفحة ٨٢ من نفس الكتاب: " وبعد وقفة تأمل اكتشفنا أن هذه الهجمة جاءت بالضبط متزامنة مع الهجوم الصهيوني وبالتحديد بعد شهر من تبني حسينية الإرشاد مهمة الدعوة لدعم الفلسطينيين حتى تم تخصيص حساب في البنك لإرسال المساعدات والتبرعات المالية مع تأييد شخصيات مرموقة في دائرة التشيع العلوي لهذا المشروع. وإثر ذلك صدر بيان من قبل شخصيات محسوبة على الخط الصفوي".

وفي الصفحة ٩١ يقول شريعتي: " كان أبو بكر واحداً من بين اثنين أو ثلاثة أشخاص كان

لهم أكبر النفوذ بين الناس، سابقته في الإسلام وصدافته الحميمة مع النبي وقرابته العائلية منه كذلك الوجهة الاجتماعية التي كانت له في الجاهلية، كلها عوامل ساعدت في أن يظل اسمه جارياً على ألسنة الناس، ولكنه كان ذا شخصية متواضعة وكان سمحاً وذا طابع دمثة".
وفي الصفحة ١٧٢: " ظل التشيع مظلوماً عبر ألف عام فجعله التشيع الصفوي يقف في خندق الظالم ويسنده ويعتمد عليه".

من المؤسف أن يكون بيننا مواطنين طافحين بالكرهية والتعصب والحقد ضد المسلمين الشيعة بسبب الدعاية التي تبثها فضائية أو موقع الكتروني أو بسبب التلوث بالفكر الوهابي الصحراوي التكفيري الذي بذل جهوداً و أموالاً طائلة لتكفير المسلمين الشيعة وغيرهم المسلمين، ولم نلمس منهم جهداً واحداً من أجل فلسطين أو القدس أو المسجد الأقصى المبارك.

هل من مصلحة الناس التعقيم على رؤوس من المذهب الشيعي الذين كرسوا وقتهم وجهدهم وأقلامهم من أجل وحدة المسلمين على أسس قرآنية ونبوية متحررة من لوثات المذهبية والظلامية والتعصب؟

ومن هؤلاء الرؤوس على سبيل المثال لا الحصر سماحة السيد علي الأمين مفتي مدينة صور في جنوب لبنان الذي أصدرت له الدار العربية للعلوم ناشرون في بيروت كتاباً بعنوان (السنة والشيعة أمة واحدة | إسلام واحد واجتهادات متعددة) الطبعة ٢٠١١. والكتاب يقع في ٢٤٠ صفحة من القطع المتوسط وهو ينفي انطلاقةً من فكر شيعي إمامي اثنا عشري كل ما ادخل على فكر بعض الشيعة من ملوثات وإضافات تتعارض مع جوهر التشيع ورسالة الإسلام.

وأورد سماحة السيد علي الأمين في الصفحة ٤١ من كتابه اقتباساً من كتاب (أصل الشيعة وأصولها) للإمام الشيعي الأشهر كاشف الغطاء: " ثم لا يذهبن عنك انه ليس معنى هذا أنا نريد أن ننكر ما لأولئك الخلفاء من الحسنات وبعض الخدمات للإسلام التي لا يجحدها إلا مكابر. ولسنا بحمد الله من المكابرين ولا السبابين والشتامين، بل ممن يشكر الحسنة ويغضي عن السيئة، ويقول: تلك أمة قد خلقت لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، وحسابهم على الله فإن عفا فبفضله وإن عاقب فبعده ".

ويقول في الصفحة ٢١٦ من نفس الكتاب: " نحن نرفض العمل التبشيري لأنه يحدث الفرقة بين المسلمين وليس له أي مردود من الناحية الدينية، لأن انتقال المسلم من مذهب

إلى آخر هو كنقل الماء من ضفة النهر إلى الضفة الأخرى، والواجب هو العمل على تقارب المسلمين ووحدهم وليس العمل على ما يحدث الفرقة ويزيد الانقسام بينهم".

وكتاب سماحة السيد علي الأمين زاخر بكثير من الأفكار الرائعة وهي ثمرة عقل مفتوح وتقوى الله والإحساس بالمسؤولية تجاه أولادنا وأحفادنا وأجيالنا القادمة التي تقتضي وحدة الصف والتضامن لما يحقق الخير من الجميع وبالجميع وللجميع. إلا أن المحور الأهم في الكتاب هو رفض تفسير الإمامة بأنها الحق في القيادة السياسية، وساق في تأكيد صحة هذه الرؤية و الدفاع عنها وتفنيد فهم الإمامة التي تعني الأحقية في الإمارة السياسية كثيراً من الآيات من القرآن الكريم.

وأورد في صفحة ١٧٥ من كتابه سابق الذكر: " نحن بين أن نقول بأن الله أراد من بعثة الأنبياء والرسل أن يكونوا مشروع هداية للبشرية ودعوة للإيمان والبشارة والإنذار غيرت المسارات الفكرية والسلوكية للبشرية وساهمت في تنوير الإنسان وتعلمه وهذا ما تحقق فعلاً، وبين أن نقول بأن الله أراد إقامة نظام سياسي ديني يحكمه الأنبياء والرسل والأوصياء، وهذا ما لم يتحقق إلا نادراً في حياة البشرية قياساً بعمرها الطويل".

وبداهة فإنه يترتب على هذا الفهم لدور الدين أن دور الإمام أن يكون قدوة ومصدر هدى وتنوير وفضيلة وعزيمة وليس قوة سياسية، وهذا الفهم ينسف فكرة (ولاية الفقيه) من أساسها، لأنه يعتقد بولاية الأمة على نفسها وليس ولاية الإمام أو الفقيه.

والدعوة إلى تطهير الدين وتحريره من المذهبية والظلامية والتعصب دعا إليها كثير من الفقهاء المسلمين السنة أيضاً.

وجرت محاولات منذ النصف الأول من القرن الماضي للتعاطي مع الاختلافات بعقول مفتوحة، وقلوب نظيفة من الكراهية والهوى، وجيوب نظيفة من الدولارات. واتصف هؤلاء بتقوى الله التي تحمي من مسخ الداعية من صوت للناس إلى بوق للسلطان أو أعداء السلطان.

وهذا سماحة الشيخ محمود شلتوت ١٨٩٣-١٩٦٣ شيخ الجامع الأزهر الذي كان من دعاة التقريب بين السنة والشيعة، حيث قال سماحته:

" فليقرأ المسلمون بعضهم لبعض، وليقبل بعضهم على علم بعض، فإن العلم هنا وهناك، والرأي مشترك. ولم يقصر الله مواهبه على فريق من الناس دون فريق، ولا ينبغي أن نظل على

ما أورثتنا إياه عوامل الطائفية والعنصرية من تقاطع وتدابر وسوء ظن، فإن هذه العوامل مزورة على المسلمين، مسخرة من أعدائهم عن غرض مقصود لم يعد يخفى على أحد.

إن المسلمين ليسوا أديانا مختلفة، ولا أناجيل مختلفة، وإنما هم أرباب دين واحد، وكتاب واحد، وأصول واحدة، فإذا اختلفوا فإنما هو اختلاف الرأي مع الرأي، والرواية مع الرواية، والنهج مع النهج، وكلهم طلاب الحقيقة المستمدة من كتاب الله وسنة رسول الله والحكمة ضالتهم جميعاً ينشدونها من أي أفق. فأول شيء على المسلمين وأوجه على قادتهم وعلمائهم أن يتبادلوا الثقافة والمعرفة، وأن يقلعوا عن سوء الظن وعن التنابز بالألقاب، والتهاجر بالظن والسباب، وأن يجعلوا الحق رائدهم، والإنصاف قائدهم، وأن يأخذوا من كل شيء بأحسنه: " فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، أولئك الذين هداهم الله، وأولئك هم أولوا الألباب ". (الزمر: ٣٩، ١٧-١٨)

وأصدر الشيخ شلتوت فتوى في العام ١٩٥٧ تجيز تعبد المسلمين السنة وفقاً للمذهب الجعفري المعتمد لدى الشيعة الإمامية الاثنا عشرية وهذا نص الفتوى:

" إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة وليس من بينها مذهب الشيعة الإمامية والشيعة الزيدية، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مثلاً؟
فأجاب فضيلته:

١. إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين بل نقول: إن لكل مسلم الحق في أن يقلد بادئ ذي بدء أي من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة ولمن قلده مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره - أي مذهب كان - ولا حرج عليه في ذلك.

٢. إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة. فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة. فما كان دين الله وما كانت شريعته تابعة لمذهب أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى يجوز لمن ليس أهلاً للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقررونه في فقههم، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات".

الخاتمة

إن الدواء الذي أنعم الخالق به على كل خلقه لما فيه من رحمة وخير وحق وعدل وكرامة وفضيلة وعزيمة وبركة ونور، قد غيرت تركيبته قوى سياسية واقتصادية ليصبح سماً زعافاً وظلاماً وظلاماً ودمماً وموتاً وخراباً.

والمشكلة لم تتوقف على المسلمين فقط وإنما على كل الأديان ليصبح المتدينون في أوطان مذعنين منبطحين، وفي أوطان أخرى ينقلب التدين إلى توحش وشراسة وجنون وهستيريا جماعية. وفي وطن العرب وبلاد المسلمين تم تنكيس معايير التدين وشقبتها لما هو أشد وأخطر من أفيون مخدر، يترك الملايين في حالة من الاستسلام واللاوعي ليصبح التدين سيفاً وخنجرأ وقذائف ورصاص، يدفع أمتنا إلى ما قبل التمدن وإلى ما قبل الإسلام، يقسم المقسم ويجزأ المجزأ ويفتت المفتت، ويغيب ويقبر فكرة المواطنة لحسابات قبلية وطائفية ومذهبية وثنائية انشطارية، لا تتوقف عن الانشطار وفق متواليه هندسية.

وهذه الأوضاع التي تفرض على أبناء أمتنا في العراق وسوريا واليمن والسودان وليبيا والصومال، تشق التسامح فضلاً عن السماح بين الجار وجاره والزميل وزميله بل بين الأخ وأخيه، فيما هناك تعتيم مقصود على ما تعانیه القدس والمسجد الأقصى المبارك ومئات المساجد في الساحل والجليل التي هدمها الاحتلال أو استخدام كثير منها مخازن ومعارض ومقاه ومطاعم ومواخير.

أرجو أن لا يظن أحد أن التسامح والسماحة بين مكونات الشعب والوطن هي من باب الكرم والمروءة بل هي صفة للعيش المشترك، أن يعيش المسلمون وغيرهم من المواطنين كبشر ومواطنين متحررين من الجوع والفقر وسوء التغذية والطغيان والحكم البوليسي والتبعية والاحتلال. المطلوب أن نكون شيعة وسنة حقيقيين بمعنى تمسكنا بمحبة وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وهي بمثابة مزيج من الهدى والخير والصالحات والرحمة والرفق والعزيمة والهمة العالية لإعمار الأرض وتحقيق الكرامة لكل إنسان، والحماية لكل إنسان.

الإثنية في إسرائيل

د. خالد شعبان *

مقدمة

تقوم فكرة الحركة الصهيونية على إيجاد كيان سياسي لليهود يعمل على تجميع اليهود ولم شملهم، وقد كانت هذه الفكرة محل صراع بين المفكرين اليهود وخاصة في عهد التنوير، حيث رأى البعض منهم ضرورة دمج اليهود في المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها، إلا أن فكرة وجود كيان سياسي يجمع شتات اليهود هي التي انتصرت في النهاية.

اعتبرت الحركة الصهيونية إيجاد كيان لليهود القادمين من بلدان متعددة وثقافات متباينة نجاحاً، وحاولت تصوير اجتماع الفئات الإثنية اليهودية في إسرائيل بلغة مثالية وخيالية على انه عودة لأرض العسل واللبن، وعودة لأرض التوراة، حيث حاولت الحركة الصهيونية من خلال هذه المقولات الإيحاء بأن تجميع هذه المجموعات المتباينة اثنيا وبدون إعطاء الفوارق الإثنية أي اعتبار وكأنه سيؤدي إلى صيرورة محتومة وهي دمج اليهود في البلاد الجديدة، ولكن الواضح أنه وبعد ٦٧ عاماً من إقامة إسرائيل، فلا تزال إسرائيل تعاني من آثار تصدعات وتشوهات تركيبة المجتمع الإسرائيلي، حيث كان الصراع سيد الموقف في العلاقات بين القادمين الجدد أنفسهم، في الصراع على المكتسبات المتعددة في البلاد الجديدة، وصراع آخر مع سكان البلاد الأصليين وهم الفلسطينيون.

أولاً: مفهوم الإثنية

ظهر مصطلح الإثنية متأخراً في المعجم العلمي عام ١٨٩٦ عند فاشي دو لابوج، ويعتبر جورج مونتنوندرن هو أول من استعمل مصطلح الإثنية الذي يعتبرها تجمعا طبيعياً يتضمن كل الخصائص الإنسانية وميز بينها وبين القومية، فيما عمل ليوت واغز على تطوير المصطلح ١٩٤١، وتعني الإثنية تجمعا ناتجاً عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق نظراً لتأثير الأحداث التاريخية، ولديها أفكار مشتركة وهي حسب بعض العلماء نمط من العلاقات بين الأشخاص

أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم، ويرى البعض أن الخصائص التي تميز الإثنية هي اللغة والقيم والإقليم والعادات ، والوعي بانتساب أعضاء الإثنية إلى نفس المجموعة، ويعتبر بعض المفكرين أن الإثنيات في العديد من الدول هي ابتكار استعماري ، فيما يرى البعض أن الإثنية هي جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد لأفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات ، وأهم نقطتان في النوعية الإثنية هما الدين واللغة، ذلك بأنهما تكفلان تواصلًا بين الإثنية وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى ، أما الجماعة الإثنية فهي جماعة إثنية يتقاسم أعضاؤها هوية جماعية تسمى إثنية مغمورة في ثقافة خاصة للمجموعة وضعت لضمان حياتهم وعيشتهم من جيل إلى آخر.^١

وفي رأي آخر ، يرى بعض الباحثين اليهود أن إسرائيل تقدم نموذج رائدا في العالم ، إذ تهيمن فيه مجموعة إثنية واحدة على الحيز الجغرافي في إسرائيل وتبسط سيطرتها عليه ، وأطلق على هذا النموذج اسم الإثنوقراطية (سيطرة المجموعة الإثنية وليس المواطنين) وهو يشكل نظاما يقوم على بسط وتعميق سيطرة مجموعة إثنية-قومية واحدة على مساحة متنازع عليها ، وعلى أنظمة القوة التي تهيمن عليها، ولا يسيطر النظام القائم في إسرائيل حسب هذه الرؤيا على دولة قومية يهودية وديمقراطية بل يشكل جهازا سلطويا تهويديا يسيطر على منطقة ثنائية القومية ومتعددة الإثنيات ومتنازع عليها.^٢

والواضح أن السياسة في الدولة الإثنوقراطية تعمل على مستويين اثنين المستوى الاثنو-قومي والمستوى الاثنو-طبقى، فالمنطق الإثني للسياسة التراتبية التي تنبثق نتيجة للصراع القومي يتغلغلان عادة إلى داخل مجتمعي الأغلبية والأقلية ويؤديان إلى خلق أو توليد تصدعات اثنو-طبقية ، ولذلك فإن الأنظمة الإثنوقراطية لا تشير إلى هيمنة المجموعة القومية الإثنية بل إلى الهيمنة الإثنية كتصنيف سياسي واقتصادي ويمنح هذا الأمر شرعية للاستعمال غير الديمقراطي للانتماء الإثني كهوية تحدد تخصيص الموارد في الكثير من الأطر الاجتماعية ولا يحصل فصل واضح بين التراتبية الاثنو-قومية والتراتبية الاثنو-طبقية ومن هنا فان خطط الفصل لتجنب التنظيم السياسيين داخل كل مجموعة إثنية تجمع الانتماءات الإثنية والدينية والطبقية، ويتصف الجهاز الاثنوقراطي بالقدرة على فرض هيمنة المجموعة الإثنية القومية القائدة للقيام بعملية إقصاء للأقليات الأصلانية أو القومية أو الدينية ويقترن هذا الأمر بتهميش الأقليات أو انصهارها.^٣

ويشكل الانتماء إلى القومية أو المجموعة الإثنية المهيمنة مفتاح الحراك الاجتماعي وتوزيع الموارد بين أوساط المجموعات المهمشة ، إن الإستراتيجية المتبعة تجاه الأقليات الاصلانية

والقومية والدينية أو تجاه قطاعات من القومية هي إستراتيجية قائمة بشكل أكثر وضوحاً، حيث يعتبر هؤلاء خارجون عن المشروع الاثنو-قومي ويتم التعامل معهم على أنهم يشكلون تهديداً ضد الدولة^٤.

ثانياً: تركيبة المجتمع الإسرائيلي :

يتركب المجتمع الإسرائيلي من ثقافات متعددة لمجموعات مختلفة هاجرت إليه من أماكن جغرافية متعددة فتكونت فسيفساء اثنية نادرة حيث شكلت الهجرة العامل الأساس في إقامة إسرائيل وفي زيادة عدد السكان ومن ثم تغيير تركيبة السكان ديموغرافياً واثنياً . إن التركيب السكاني الإسرائيلي الحالي هو حصيلة تطورات عميقة استمرت منذ قيام إسرائيل، لكن لا شك أن التطورات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ كانت سريعة في عملية تشكيل التركيب السكاني الاثني والثقافي وتشكل القطاعات الإثنية والطبقية المغلقة على نفسها بسبب الهجرات من دول الوطن العربي وشمال أفريقيا ، ولذلك فإن المجتمع الإسرائيلي يتصف بانتماءات قومية متعددة وانتماءات مذهبية، وتعتبر اللامساواة بين الإسرائيليين المنحدرين من أصول مختلفة عميقة ومتجذرة^٧ ، يتبنى الباحثون والأكاديميون من الإسرائيليين فرضيات تركز إلى طبيعة المجتمع الإسرائيلي وسلوكه وقامت بمجهود كبير لإظهار إسرائيل دولة ومجتمع كمنظومة ليبرالية وديمقراطية تتبع سياسية استيعاب الأقليات من السكان الأصليين والمهاجرين بطرق مشابهة لتلك التي تتبعها الأنظمة المنفتحة في أوروبا والولايات المتحدة وكندا في حين أن الدراسات العربية رأّت أن إسرائيل أحد تجليات ظاهرة الكولونيالية الكلاسيكية ، وان كيانها الداخلي هو عبارة عن نتاج للتناقضات التي تلازم الظواهر الكولونيالية^٨.

وأصبح الانقسام هو جوهر المجتمع الإسرائيلي، بين مكوناته سواء بين الشرقيين والغربيين (السفارديم والأشكيناز) أو العلمانيين والمتدينين واليمينيين واليساريين وكذلك المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد أضف إلى هذا المشهد سكان البلاد الأصليين وهم فلسطينيو عام ١٩٤٨ والذين فضلوا البقاء على أرضهم وعدم مغادرتها مع نكبة ١٩٤٨ والذين تعرضوا لكافة أنواع الاضطهاد الإسرائيلية^٩ .

لقد أراد أبناء الصهيونية أن تكون إسرائيل هي المجتمع والبوقة الذي تبرز فيه الاختلافات بين اليهود، ولكن الواضح أن التشرذم بين مكونات هذا المجتمع هي صفة لازمة له، حيث ينقسم المجتمع الإسرائيلي أفقياً وعمودياً بدرجة غريبة، فالملاحظ أنه يتشكل أفقياً من المسلمين والمسيحيين واليهود، وكذلك يتشكل من العلمانيين والمتدينين ومن العرب فلسطيني ١٩٤٨ . أما عمودياً فيتكون من الغربيين والشرقيين. هذا الانقسام في المجتمع الإسرائيلي أثر

بدوره على تشكيل وتكوين الأحزاب الإسرائيلية فهناك أحزاب سياسية دينية وطائفية فضلاً عن الأحزاب العلمانية، وفيما يلي عرض لأهم مكونات المجتمع الإسرائيلي :

١. اليهود الغربيون (الاشكناز) :

وهم اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين قبل قيام إسرائيل وبعدها، وينحدر هؤلاء من الدول الأوروبية والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية، وقد مثلوا قادة الحركة الصهيونية وإسرائيل بشكل فعلي، إذ تميزوا بحياسة القوة والنفوذ والقدرة على توزيع موارد إسرائيل وكانوا بذاتهم يشكلون القيادة في إسرائيل من قبل قيامها وبعدها، ويمكن القول أن سيادة الاشكناز ما زالت سائدة حتى في وقتنا الحاضر. يحمل الاشكناز ثقافات أوروبية متعددة ومتباينة حسب بلد الهجرة، وانعكس ذلك على نشاطهم وعملهم ورويتهم داخل المجتمع.

الواضح أنه كان لهذه الهجرات تأثير كبير على المجتمع والثقافة في إسرائيل فقد كان لهذه الهجرة تأثيرات سياسية مهمة، فوجود أحزاب مهاجرين شرعية متداخلة في الحياة الجماهيرية، وتحسم مصائر حكومات وقادة، أصبح مفهوماً ضمناً في إسرائيل^{١١}.

٢. اليهود الشرقيون (السفارديم) :

تعود أصول اليهود الشرقيين (السفارديم) إلى دول متعددة تشمل شمال أفريقيا والدول العربية وإيران وأفغانستان وأثيوبيا، وقد هاجر معظم هؤلاء بعد قيام إسرائيل، وبالتالي يضم مجتمع اليهود الشرقيين فئات وشرائح غير منسجمة في كثير من الخصائص مثل المنشأ واللهجة، نمط الحياة، درجة التدين، اللغة، الميول السياسية، وتشكل اليهود الشرقيين كتنصيف اجتماعي - اثني بصورته المركبة وتم بناؤها ثقافياً وسياسياً واقتصادياً فقط بعد استيعابهم في إسرائيل التي لم تكن جاهزة عند قيامها لاستيعاب المهاجرين الشرقيين والذين بهجرتهم تضاعف عدد اليهود في إسرائيل مقارنة مع سكانها وغير نسيجها الثقافي^{١٢}.

ويعتبر اليهود الشرقيين أنفسهم محافظين ولكن هذا لا يعني أنهم جماعة منسجمة في درجة تدينها وتقاليدها، فأن يكون هناك جماعة منهم تعتبر نفسها علمانية أمر وارد جداً، والمجتمع الشرقي وخاصة الحريدي كان في الأساس رد فعل ثقافي وسياسي من الجيل الثاني والثالث على أسلوب معاملة الغربيين لهم والذي استخدمته إسرائيل مع الجيل الأول^{١٣}. ومن المعلوم أن هجرة اليهود الشرقيين وخاصة من المغرب شكلت بداية لبروز التمايزات (الشرخ الإثني) والفروق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المدنية بين الشرقيين والغربيين، بما يمكن أن نسميه بالشرخ الإثني. إن أكثر ما يميز الشروخ الإثنية في إسرائيل هو اتساع الفجوة بين شرائح المجتمع واتساع اللامساواة في توزيع موارده على أساس اثني وتبلور الهويات الثقافية المنقطعة عن بعضها وتعمق الحدود بينها، ويرافق

ذلك تحولات جذرية في معنى ومضمون الهوية، وقد تأثرت هذه التحولات بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالخصخصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعولمة وتغيير نظام الضمان الاجتماعي والتي أدت بدورها إلى زيادة توسيع الفجوات بين الشرائح الاجتماعية بين الجماعات الإثنية^{١٤}.

٣. فلسطينيو ١٩٤٨

يمثل فلسطينيو ٤٨ ما نسبته ٢١,٧٪ من إجمالي السكان ويقارب عددهم ١,٨ مليون نسمة، ويعيشون في مناطق رئيسية بالإضافة إلى المدن المختلطة. هناك سياسة تمييز واضحة في التحكم بالأقلية العربية لتبقى هامشية لا وزير لها، قامت سياسة إسرائيل على التفرقة والانتقاص من حقوقهم، كما قسمتهم إلى مسلمين ومسيحيين ودروز. تهدف السياسة الإسرائيلية ضد فلسطينيين ٤٨ بمحاولة إحداث انشقاق داخل الشارع العربي من خلال مشاريع عدة منها الخدمة المدنية، وتجنيد المسيحيين الطوعي للجيش بالإضافة إلى محاولة إيجاد القومية الآرامية.

ومن أبرز ما يواجهه فلسطيني ٤٨ اقتراح قانون أساس إسرائيل-دولة قومية الشعب اليهودي، ومن أبرز ما جاء في القانون أن هدفه تحديد هوية إسرائيل بصفة الدولة القومية للشعب اليهودي وتكريس قيم الدولة بصفتها يهودية وديمقراطية، ويمس هذا القانون بشكل كبير بفلسطيني ٤٨ حيث يؤدي إلى تفرغ المواطنة من أي مضامين سياسية جوهرية^{١٥}.

٤. المتدينون والعلمانيون :

ما زالت مظاهر الشرخ الديني-العلماني متنوعة وتغطي كافة مجالات الحياة في إسرائيل ففي المجال السياسي هناك أحزاب دينية وأحزاب علمانية وكذلك هناك صراع حول من هو اليهودي وهي إشكالية لم يتم حلها حتى الآن، حيث يحاول الحرديم في إسرائيل استغلال قوتهم السياسية لمحاربة القوى العلمانية المنافسة لها في هذا الموضوع خاصة من اليهود الروس ومثليهم، وهناك محاولات من المتدينين والعلمانيين لتعديل قانون العودة حيث تنازل الحرديم عن مطلب التهويد حسب الشريعة الأرثوذكسية بأن قدموا مشروعاً لتعديل قانون العودة لا يعترف إلا بيهودية من أمه يهودية، بغض النظر عن نوع التهويد سواء أكان إصلاحياً أو أرثوذكسيا كأساس للهجرة والحصول علي الجنسية اليهودية، وهناك محاولات من العلمانيين لتعديل قانون العودة من خلال توسيع مفهوم من هو اليهودي حتى الجيل الرابع بدل الثالث كما ينص قانون العودة اليوم و الذي يعتبر الشخص يهودياً إذا كان جده الثالث يهودياً^{١٦}، ونتيجة للعلاقات الصراع بين

الطرفين يتعاظم خوف العلمانيين من استمرار صعود قوة المتدينين السياسية واشترآكهم في جميع الائتلافات الحكومية، وترى جميع التحليلات أن المتدينين يبتزون الحكومات المتعددة للحصول علي أموال تدعم مؤسساتهم الحزبية وذلك مع اعتراض مستمر من الأحزاب العلمانية التي عبرت عن شعور بالمرارة نتيجة لاستمرار تدفق الأموال للمتدينين في ظل تقليص الميزانيات. ويزداد تخوف العلمانيين في إسرائيل من تعاظم قوة المتدينين الديموغرافية في ظل نسبة المواليد المرتفعة التي يتميز بها مجتمع المتدينين والذي قد يصل في العام ٢٠٣٠ إلى ٥١٪ من مجمل السكان ١٧، وكذلك بسبب ظاهرة العودة للدين التي تسود في الشارع الإسرائيلي وخاصة إثر انضمام شرائح اجتماعية كبيرة للمجتمع الحردي والملاحظ أن هذه الشرائح لا تتوقع علي نفسها كما هو نموذج الحرديم التقليدي وإنما يتواجدون في كل مكان في إسرائيل^{١٨}.

ثالثاً: انقسام مجتمع المهاجرين في إسرائيل

باعتباره مجتمع مهاجرين لا تزال الصراعات تتفاعل بين مكونات المجتمع الإسرائيلي فهو لم يصل إلى درجة من التجانس الذي يضمن وجود حد أدنى من الهدوء الداخلي المستمر، فعلى صعيد النظام الداخلي بين مكونات المجتمع الإسرائيلي، لا يزال الحديث مستمر عن وجود عدد من الشروخ الاجتماعية التي تميز المجتمع الإسرائيلي عن غيره من المجتمعات الأخرى فهناك في إسرائيل انقسام قومي بين اليهود وسكان البلاد الأصليين من الفلسطينيين وهذا من أكثر الانقسامات ثباتاً لأسباب كثيرة على رأسها طبعاً الصراع الوجودي ويتفرع منها صراعات ثانوية منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اعتبر التصدع الطائفي على امتداد عشرات السنين تصدعاً بين اليهود الشرقيين والاشكناز "اليهود المهاجرين من دول الغرب". فمنذ قيام دولة إسرائيل اعتبر هذا التصدع أساسياً في الساحة السياسية الإسرائيلية وكان مسبباً أساسياً لفوارق اجتماعية واقتصادية شاسعة لصالح الفئات الاشكنازية نجم عنها إقصاء اليهود الشرقيين واستغلالهم على امتداد عقود وتركيزهم في القرى والمدن البعيدة عن المركز وهي نتائج ما زالت ملموسة وان كان ثمة تغيير جذري في حدثها في العقدين الأخيرين، ما زال التصدع الديني أحد التصدعات الأساسية في المجتمع الإسرائيلي. وخلافاً لما يظن عن مسبباً هذا التصدع من حيث ارتباطها على نحو وثيق بمسائل الدين والدولة وبأحكام الشريعة اليهودية. فان لهذا التصدع أوجه اجتماعية اقتصادية في المجتمع الإسرائيلي التي تعتبر سلوك المتدينين "الحرديم" لا يتوافق مع ملامح الدولة الحديثة من الطراز الغربي الديمقراطي الليبرالي العلماني من منظورهم.

أما التصدع الطبقي فيتضح من مراجعة معطيات رسمية عن الفقر في المجتمع الإسرائيلي

٢٠١٠ إن نسبة العائلات اليهودية المتدينة الحريديم والعائلات العربية ، تشكلان معا ٥٠٪ من العائلات الفقيرة (نسبة الفقر في العائلات العربية بلغت ٥٥٪ في العام ٢٠١٠، و ٥٠٪ لدى العائلات الحريدية)

كما أن نسبة الفقر لدى العائلات اليهودية غير المتدينة لا تتعدى ١٠٪، وهي نسبة مقبولة إسرائيلياً وعالمياً ، لذلك لا تشكل الفروق بين الحريديم والعرب والأغنياء في المجتمع الإسرائيلي تصدعا قد يهدد استقراره لكننا نرى أن الفروق الاقتصادية بين الطبقات الوسطى والضعيفة والطبقة الغنية هي التي باتت تشكل محركاً لتصدع اقتصادي من نوع جديد في إسرائيل في السنوات الأخيرة^{١٩}.

الأسئلة المطروحة حول تنمية المجتمع الإسرائيلي وما هي القواعد والمعايير التي يجب أن يقوم بتنميتها، وما هو الموقع الذي ستحتله قيم مثل المساواة، الخدمة، الغاية، البساطة، التواضع، الولاء، في سلم قيم المجتمع الإسرائيلي، وما هو المضمون الذي يتعين على المجتمع تنميتها، هل هو اليهودي التقليدي أم الإسرائيلي - العلماني؟ العالمي؟ الأمريكي؟ وما هي الرموز التي يجب أن يتبناها المجتمع الإسرائيلي مثل العلم والنشيد والأعياد، هل ستكون رموز يهودية صرفة، مشتركة لكل المجموعات المكونة للمجتمع، أم أنه يمكن لكل مجموعة أن تتبنى بشكل منفصل رموزاً خاصة بها، وكل ما سبق أسئلة مطروحة لكنها لم تجد حلاً أو جواباً لها حتى الآن^{٢٠}.

ولأجل الخروج من أزمة الشروع المستمرة داخل المجتمع الإسرائيلي فقد دعا مؤتمر ميزان المناعة الأول (هرتسليا) وخاصة في محور الركائز الاجتماعية إلى تماسك المجتمع اليهودي حيث وضع مجموعة من الأدوات لذلك أهمها :

١. تخصيص حيز للقيم الاجتماعية والقومية التي انتابها التراجع في السنوات الأخيرة من خلال التعليم.
٢. سلوك حذر لقيادة إسرائيل ورجال الأمن وعدم زيادة العبء بإثارة الخوف الشعبي من خلال حديث زائد حول أخطار ماثلة على إسرائيل.
٣. تحسين أداء رؤساء السلطة كمربين للجمهور والتشديد على أن نجاح المشروع اليهودي الصهيوني الإسرائيلي مقرون حتماً بفترات مد وجزر وأيضاً بأزمات وإخفاقات مؤقتة.
٤. هناك دور غاية في الأهمية بل حتى حاسم في نظام الحكم في نسج مستقبل دولة إسرائيل، فخلافاً للوضع في دول عديدة المشروع الصهيوني هو مشروع ناجح حقاً غير أنه لا يزال في ذروة مسيرته.
٥. العمل على بناء نظام حكم من جديد عن طريق إحداث تغييرات في طريقة الانتخابات^{٢١}.

تصويت القبيلة

المعركة الانتخابية الأخيرة التي دارت رحاها في يناير - مارس ٢٠١٥ ، أخرجت من الزجاجة المارد الطائفي بكل قوته ولم تنته الحرب الأهلية بين أجزاء المجتمع الإسرائيلي قبل وبعد إعلان الفوز الساحق لنتياهو في الانتخابات الأخيرة والتي اعتمد على تصويت القبيلة من خلال دعوة الناخبين بعدم التصويت للقائمة العربية المشتركة ، ودعوة آرييه درعي الذي لم يتردد في اعتماد شعار " الشرقي يصوت للشرقي " واستخدام اسم أبيه مخلوف ، في محاولة لاجتذاب أصوات الشرقيين من ناخبي حزب الليكود والظهور بمظهر الضحية لاستدرار المشاعر أمام العلمانيين الممثلين بحزب " يش عتيد " بزعامة يثير لييد ، والواضح أن درعي لم يتردد خلال المعركة الانتخابية في خوض حرب علنية على من نعتهم بالاشكناز والروس المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق والبيض ، الذين يقودون حزب الليكود ، والذين جعلوا من حزب الشعب حزبا متعجرفا وشامخ الأنف يمثل الروس البيض ، على حد تعبيره بالإضافة إلى ذلك ، وقعت النائب من البيت اليهودي وهي من أصول اشكنازية ايلت شكيد في مطب التحريض الطائفي حين وصفت لاعب الكرة السابق الشرقي ايلي اوحانا الذي اعتزم زعيم حزبها نفتالي بينت ترشيحه في القائمة بأنه " شرقي جنتلمان ". الأمر الذي دفع الأخير إلى سحب ترشيحه ، وهنالك العديد من المحللين في إسرائيل الذين يؤكدون أن فضيحة اوحانا وهو من أصول مغربية أدت إلى خسارة البيت اليهودي مقاعد عدة ، ذلك لان الموافقة على سحب ترشيح اوحانا كانت بمثابة اعتراف ضمني بان هذا الحزب هو اشكنازي فقط ، ولا مكان للشرقيين فيه .

خاتمة

ترعى الثقافة الإسرائيلية بشكل لافت للنظر التنكر للحقوق والحريات ، سواء بين اليهود أنفسهم من جهة وبين اليهود والتنكر للقومية الفلسطينية من جهة أخرى ، وبالتالي فإن الكراهية الموجودة والمتأججة اليوم في دولة الاحتلال بين مكونات المجتمع الإسرائيلي باتت واضحة وجليّة للعين : الاشكناز يكرهون الشرقيين، المتدينون يمقتون العلمانيين، سكان المدن الغنية يعيشون في دويلات خاصة بهم، ولا يلتفتون إلى وضع اليهود من أصول شرقية، والذين يعيشون في المناطق البعيدة في الشمال والجنوب ٢٢ ، علاوة على ذلك فإن المتدينين ينقسمون على أنفسهم فهناك الذين استجلبوا إلى فلسطين من الدول الأوروبية لا يتحملون وهذه كلمة خفيفة، اليهود المتدينون الذين وصلوا إلى فلسطين من الدول العربية ، بناء على ما تقدم فيمكن القول والفصل أن المجتمع الإسرائيلي يعيش على التناقضات العرقية والإثنية ، وبات من المستحيل إنشاء الأمة الدولة.

الهوامش

١. سمية بلعيد ، النزاعات الإثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري ، الجزائر ، ٢٠١٠ . ص ٢٦ .
٢. اسعد غانم ، الهامشيون في إسرائيل ، تحدي الهيمنة الاشكنازية، (رام الله : مدار ، ٢٠٠٥) ص ١٥ .
٣. المرجع السابق، ص ١٨-١٩
٤. نفس المرجع، ص ٢١
٥. عزيز حيدر، المجتمع والتكيب السكاني ، في كميل منصور (رئيس التحرير) دليل إسرائيل العام ٢٠١١ ، (بيروت : مؤسسة الدراسة الفلسطينية ، ٢٠١١) ص ٢٥٥ .
٦. عزيز حيدر ، المشهد الاجتماعي ، في (انطوان شلحت؛ مفيد قسوم) تقرير مدار الاستراتيجي- المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٧ ، (رام الله : مدار، ٢٠٠٨) ص ١٧٤ .
٧. شلومو سيريسكي، ايتي كونت اتياس، "صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل العام ٢٠٠٦" ، ترجمة مدار، سلسلة أوراق إسرائيلية العدد ٣٧ ، (رام الله : شباط ٢٠٠٧) ، ص ٢١ .
٨. اسعد غانم ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
٩. روث غابيزون ، المسوغ المبدئي والصورة المرغوبة ، مجلة قضايا إسرائيلية ، العدد ٩ (رام الله ، شتاء ٢٠٠٧) ، ص ٥٥ .
١٠. برهوم جرايسي ، الحارطة السياسية في إسرائيل ، انتخابات ٢٠١٣ ، (رام الله : مدار ، ٢٠١٣) ص ٣٠ .
١١. أمل جمال ، المشهد السياسي ، في انطوان شلحت؛ مفيد قسوم ، (تحرير) تقرير مدار الاستراتيجي- المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، ص ٨١ .
١٢. باروخ كيرلنغ ، نهاية الهيمنة الاشكنازية ، ترجمة نواف عثمانة ، (رام الله : مدار ، ٢٠٠٢) ص ٧٨ .
١٣. سامي شالوم شطريت ، النضال الشرقي في إسرائيل ، ١٩٤٨-٢٠٠٣ ، ترجمة سعيد عياش ، (رام الله : مدار ، ٢٠٠٥) ص ٣٦١-٣٦٥ .
١٤. عزيز حيدر ، المشهد الاجتماعي ، في انطوان شلحت؛ مفيد قسوم (تحرير) تقرير مدار الاستراتيجي- المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، ص ١٧٨-١٧٩ .
١٥. رائف زريق وهمت زعيبي الفلسطينيين في إسرائيل، تقرير مدار الاستراتيجي- المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤ ، (رام الله : مدار، ٢٠١٥) ص ٢٤٥-٢٤٦ .
١٦. المرجع السابق ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .
١٧. برهوم جرايسي ، الحارطة السياسية في إسرائيل ، انتخابات ٢٠١٣ ، مرجع سابق ، ص ٣١ .
١٨. عزيز حيدر ، المشهد الاجتماعي ، في انطوان شلحت؛ مفيد قسوم (تحرير) ، تقرير مدار الاستراتيجي- المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .
١٩. امطانس شحادة ، نبيل الصالح ، التصدعات في المجتمع الإسرائيلي ، <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2240> .
٢٠. يوهاب غلبر، نحو تغيير المجتمع الإسرائيلي، في محمد حمزة غنام (تحرير) مداخلات ميمبية في نقد الانتقادين في فوبيا العرب، سلسلة أوراق إسرائيلية ، رقم ١٩ (رام الله : مدار، نيسان ٢٠٠٤) ص ١٥ .
٢١. انطوان شلحت ، (ترجمة و تقديم) ، وثيقة هرتسليا - توصيات مؤتمر ميزان المناعة و الأمن القومي الإسرائيلي ، أوراق إسرائيلية، العدد ٤ (رام الله : مدار ، ٢٠٠١) ص ٧٢-٧٧ .
٢٢. زهير اندراوس - لعة التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي ، <http://al-akhbar.com/node/230657> ،

المخاطر والتحديات في مناهج التعليم الإسرائيلي

«رؤية تحليلية ناقدة»

د/ محمد محمود العطار *

مقدمة :

يعد التعليم من الدعامات المؤثرة في المسيرة التنموية لأي مجتمع . إذ لا يشك أحد في أهمية هذا المجال خاصة في عصر اقتصاد المعرفة الذي يشكل فيه الاستثمار في العنصر البشري وبناء الإنسان ، والأخذ بأساليب الرقي والتقدم ونشر العلم ، حجر الزاوية والمعيار الأمثل لقياس تطور المجتمعات وتقدمها وأصبح واضحاً أن بناء الإنسان هو الطريق الأسلم للبناء والرقي والتقدم .

ويعتبر التعليم من العلوم الإنسانية التي تشهد بين الحين والآخر تغييراً وتطويراً في شتى مجالاته ، ويعد التعليم في إسرائيل من الركائز الرئيسية التي يقوم عليها مستقبلها من خلال تقديم مستوى مرتفع من التعليم ، يحافظ على تطور الدولة وتقدمها .

كما أن التربية هي العنصر الأساسي في صياغة ذهنية وتفكير الإنسان ، وتختلف العملية التربوية في توجهها من مجتمع إلى آخر . وفق الأيديولوجية السائدة في هذا المجتمع أو ذاك ، وفي المؤسسات التربوية الإسرائيلية تعطى إسرائيل الأهمية القصوى للعملية التربوية بشكل خاص . وتحرص على ذلك بدرجة تصل إلى حد الإيمان المطلق بدور التربية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية .

ولقد كانت التربية الصهيونية بخلفيتها الدينية والتوراتية التلمودية العنصرية ، وبفلسفتها المستمدة من تعاليم الصهيونية العدوانية ، هي الوسيلة الأولى والأهم التي استخدمت لتحقيق أهداف الصهاينة في إنشاء دولة إسرائيل وبقائها .

وتعتبر المناهج التعليمية من أهم العوامل ذات الأثر في تكوين الشخصية وفي اتخاذ التلاميذ للمواقف التي تؤثر في أحداث الدولة ومستقبلها ، لذلك تهتم وزارة التعليم والثقافة في إسرائيل بوضع المناهج التعليمية التي تتفق وتحقق أهدافها من التعليم .

كما تعد المناهج التعليمية في أى بلد انعكاساً للفلسفة التربوية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه . وهذا الأمر ينطبق على إسرائيل ، إذ تتصف المناهج في مدارسها بالتنوع والتعدد .

وعلى مدار النصف الثانى من القرن العشرين ظلت إسرائيل - ولا تزال - هي الهم والتحدى الأكبر للدول العربية ، كانت سبباً مهماً في استنزاف الطاقات والموارد العربية الهائلة، وكان من الممكن لو تم استثمار هذه الطاقات والموارد في ظل ظروف سياسية أفضل، وبعيداً عن الخلافات التي كانت القضية الفلسطينية من العوامل الرئيسية في إثارتها، لكان من الممكن أن تخطو المنطقة العربية على أعتاب القرن الحادى والعشرين وهي قوة ضخمة تستطيع أن تتعامل بندية مع الكيانات الكبرى التي من المعتقد أنها ستسود العالم خلال الفترة المقبلة : الولايات المتحدة - أوروبا الموحدة - اليابان - الصين (الحاجرى ، ٢٠٠٢ م : ص ٧).

ويمكن القول إنه رغم الخسائر الاقتصادية والسياسية والبشرية التي منيت بها المنطقة العربية بسبب زرع دولة غريبة عنها في قلبها ، إلا أن هناك فترة أخرى غير مباشرة وهي إيقاظ الوعى القومى وإدراك أن المعركة مع إسرائيل هي حضارية في المقام الأول .

إن المعركة والصراع في نظر المخطط الصهيونى هما معركة المستقبل ، والصراع على المستقبل؛ ولذا جاءت تهيئة الأجيال التي يُراد لها تصديق النبوءات والتفاسير التلمودية ، وتنفيذ المخططات عن قناعة وثقة كاملتين من خلال مناهج تعليمية تتولى تخريج الناشئة التي تقوم بهذه المهمة .

وتمتلئ المناهج التعليمية الإسرائيلية بالمعلومات التاريخية والجغرافية المزورة ، إذ يعمد واضعوا المناهج في سبيل ترسيخ هذه الأفكار المغلوطة في عقول النشء الصاعد إلى بث الأكاذيب التي تصور مجيئهم إلى هذه الأرض بمثابة الإنقاذ للإنسان البائس من بدائته .

أن التعليم في إسرائيل يقوم على أسس ومنطلقات أيديولوجية تسعى إلى طمس معالم الشخصية العربية وتشويهها وإنكار حقها في الوجود على أرض فلسطين ، وقد حرص التعليم الإسرائيلي على تعميق هذه الرؤية اليهودية الصهيونية في عقول ووجدان التلاميذ في إسرائيل وفي كل مراحل التعليم وعبرت محتويات المناهج الدراسية عن الفلسفة التاريخية الصهيونية وعن الجغرافيا التوراتية .

وعلينا أن نعترف بأن الحروب والمنازعات والشروخ العنصرية والدينية والعرقية التي تسود

العالم الآن إنما تولدت جميعها بسبب تكريس الموقف التعليمي التربوي وغياب الموقف المعرفي. (لطيف ، ٢٠٠٥م : ص ٣١) ، وعليه فإن أول ما يجب أن يفكر فيه حكماء إسرائيل هو تغيير مناهج التعليم في مدارسهم القائمة على تلقين الغلبة العنصرية منذ نعومة أظفارهم . وإذا كان العالم يطالبنا - نحن العرب - أن نغير صياغة مناهجنا ومدارسنا ، على الرغم من أن التعليم النظامي لدينا لا يقوم على فكر متطرف ، فعليه قبل هذا أن يطالب إسرائيل بالمثل . وإذا نشأ جيل في إسرائيل لم يتم تثريب عقله بالفكر العنصري ، فإن آلية السلام الأولى بين الفريقين المتخاصمين تكون قد بدأت (المري ، ٢٠٠٦م : ص ٩) .

تهويد العملية التربوية وصهيتها :

لقد شكلت كتب العقيدة اليهودية وفي مقدمتها العهد القديم (التوراة ، والأنبياء، والمكتوبات) إضافة إلى كتب الشارحين المفسرين من الحاخامات والربانية كالتلمود (المشنا والجمارا) والمدراش ، والهالاخا ، والهجد ، بما تتضمنه من أصول للمعتقد والفكر اليهودي ، والأحكام والنصوص التاريخية والأخلاقية ، وقوانين اليهود السياسية والمدنية والدينية ، شكلت الاتجاه والمنطلق الذي تركز عليه العملية التربوية الصهيونية وتوجهاتها نحو تنفيذ كل ما هو مدرج تحت ذلك من عناوين ومسميات (سمعان ، ٢٠٠٤م : ص ٨٥) .

كما أصبح الكتاب التعليمي في يد الطالب اليهودي دليلاً لتداخل كل الموضوعات وحلا للمسائل التي تعرضها أمامه التربية الصهيونية وفي مقدمتها الاحتلال والاستيطان والهجرة وترحيل وطرد (الجويم الأغيار) من الفلسطينيين وإخوانهم العرب في العالم العربي ممن تستطيع احتلال أراضيهم ، أو مصادرتها ضمن حملاتها العسكرية التوسعية التي تشنها عليهم بين حين وآخر ، ومن يطلع ويقرأ نماذج من الكتب المدرسية يستطيع أن يدرك هذه الاتجاه العدواني الصريح للناشئة اليهود ، من احتلال الأراضي واستيلائها ونهب خيراتها ، فكل أرض تطوؤها قدم الجندي اليهودي هي أراضي يهودية ، ويعتقدون أن خيرات الأرض والعالم أجمع منحة لهم وحدهم دون غيرهم وهبها الله ، وذلك حسب (عقيدته اليهودية) وأن غيرهم من (الجويم) أو غير اليهود وكل ما في أيديهم ملك لليهود .

فما تحت أيديهم أي (الجويم) مغتصب من اليهود وعليهم استرداده منهم بكل الوسائل ولا حياة لشعوب الأرض فيها دون اليهود ، وهذا التوجه لا يقتصر على الطلبة في مراحل التعليم الجامعية والمدرسية ، ولكنه يبدأ في مرحلة الروضة عبر القصص (قصص الطفولة) التي تؤلف وتحكى شفويا للأطفال في الكيبوتسات والمستوطنات وفي القرى الزراعية والمدن التي يقيم فيها الأطفال (سمعان ، ٢٠٠٤م : ص ٨٦) .

ولقد كان لنصوص التوراة والعهد القديم والتلمود ، دور كبير ورئيسي في تحقيق أهداف الصهيونية وفي تأكيد مفهوم (الارتباط بالأرض) حيث تعتبر فكرة العودة إلى (أرض إسرائيل) التاريخية (فلسطين) هي حجر الأساس في قيام الدولة اليهودية الحالية ، النقية، الطاهرة من غيرهم من الأجناس الأخرى (الأغيار أو الجوييم أو الغرباء) (عبد العال ، ٢٠٠٥ م : ص ٣٥) .

وتقول التوراة "فأنتم أولاد الرب" (سفر التثنية : الإصحاح ١٤ / ٢) ، وفي موضع آخر تقول "أنا الرب الهكم الذي ميزكم عن الشعوب ويكونون لي قديسين ، لأنني قدوس ، أنا الرب ، وقد ميزتكم عن الشعوب لتكونوا لي" (سفر اللاويين : الإصحاح ٤٠ / ٢٤) ، "إن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقون منهم اشواكا في أعينكم ، ومناخس في جوانبكم وأيضاً يقونكم على الأرض التي أنتم ساكنون فيها (سفر العدد : الإصحاح ٣٣ / ٥٥) .. الخ .

أن اليهود استقوا من توراتهم تعليمات في أعمال العنف واستخدام القوة. فقد جمعت قوانين الحرب في العهد القديم في سفر التثنية ، وهي تحدد لهم أسلوب الاستيلاء على المدن، وأسلوب التعامل مع أهلها، وهذه القوانين يعدها القادة الاسرائيليون مصدراً للوحي وشريعة مقدسة لاستئناف البحث اليهودي في فلسطين على أساس أن كل جريمة تصبح شرعية وقانونية من أجل تحقيق وعد الرب. (العريفي ، ٢٠٠٤ م : ص ٣٠) .

وهكذا فإن أول بذور العنصرية والتعصب تمتد جذورها في التوراة والعهد القديم وأصبحت فكرة التفوق العنصري هي إحدى أهم الركائز التي استند إليها الفكر الصهيوني ، وكان من نتيجة ذلك الشعور بالتمايز والاستعلاء .

أما التلمود ، فهو يؤكد أيضاً على مبدأ الاستعلاء والتفوق العنصري على بقية شعوب الأرض، وجعل الناس عبيدا لليهود على اعتبار أنهم "الشعب المختار" ، وأن الله اصطفاهم دون سواهم من شعوب الأرض (عبد العال ، ٢٠٠٥ م : ص ٣٥ ، ٣٦) .

ومن النصوص التي تبين تمتع بني إسرائيل "بالميزة والأفضلية" عن سائر البشر ، يقول التلمود " إذا ضرب الوثني يهودياً استحق الموت ، ومن ضرب إسرائيلياً على فكه كأنه اعتدى على الحضرة الإلهية" (سفر عبودة زارة) . وفيه أيضاً "من يقتل مسلماً أو مسيحياً أو أجنبياً أو وثنياً ، يكافأ بالخلود في الفردوس وبالجلوس هناك في السراى الراجعة" ، كما جاء في التلمود أيضاً "من العدل أن يقتل اليهودي بيده غير اليهودي ، لأن من سفك دم الكافر، يقرب قرباناً إلى الله" .

وهذا النوع من النصوص يُعطى في كتب المناهج الدينية في إسرائيل والتي استطاعوا خلالها بث القيم العدوانية الوحشية في نفوس طلابهم بشكل مكثف ومنذ وقت مبكر من بداية سنوات التعليم بشكل مباشر وغير مباشر (العرفي، ٢٠٠٤م: ص ٣٠).

وقد شهد المجتمع الإسرائيلي خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين انبعاث الحركات الدينية التلمودية واليهودية الأرثوذكسية (الأصلية) التي لا ترى أي فكرة في العالم سوى ما هو مدون في صفحات التوراة، ويبدو هذا التغيير مراكبا لتراجع الحركة العمالية الصهيونية التي اسهمت في إقامة الدولة العبرية بما تحمله من رموز العلمانية والديمقراطية على النمط الأوروبي (الحاجري، ٢٠٠٢م: ص ٢٧).

ويرى الاتجاه الديني أن الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل هي هبة من عند الله لا ينبغي التفريط فيها لأنها تمت بمشيئته (الحاجري، ٢٠٠٢م: ص ٢٨).

وتعتبر العقيدة الصهيونية هي أساس التربية والتعليم في الكيان الإسرائيلي، حيث تتجلى في المناهج التعليمية وفي الأساليب التربوية كما أن التعليم في مدارس إسرائيل يزرع "قيماً" تشجع العدوان، وتعتبر المدرسة فيه الوسيلة للسيطرة على عقول الأطفال بالعقيدة الصهيونية العنصرية، وهذا التعليم هو الذي يلعب دوراً رئيسياً في ديمومة السيطرة العسكرية على المجتمع المدني.

وهو يتضمن عرض لوحات للمعدات العسكرية الجذابة وتنظيم رحلات لمواقع المعارك العسكرية أو اللقاء بالعسكريين الإسرائيليين، ومناهج لكل المواد تشجع على العسكرية الصهيونية وتحفل بتحريصات تلمودية على قتل "الأغيار" وإباداتهم "ذبحهم" واحتفالات "بانتصارات" اليهود على أم أخرى (الدجاني، ٢٠٠١م: ص ٣٦).

التعليم في إسرائيل :

يخضع التعليم في إسرائيل لأربعة قوانين رئيسية وهي (http) //www.saaid.net: « قانون التعليم الإلزامي : وهو الذي يفرض على جميع الأولاد في سن (٥ إلى ١٥) سنة الالتحاق بالمدارس ويكون تعليمهم مجاني ، أما بالنسبة إلى سن (١٦ - ١٧) سنة فالتعليم غير إلزامي ولكنه مجاني .
« قانون التعليم الحكومي : وهو الذي يلزم الدولة بتمويل التعليم في جميع المؤسسات الرسمية .

- « قانون مجلس التعليم العالي .
- « قانون الإشراف على المدارس .

مراحل التعليم في إسرائيل :

- يمر التعليم في إسرائيل بمراحل هي (http // www. saaid .net ::
- « الحضانات (٣ أشهر وستتان) ويلتحق بها ٦٧٪ من أطفال إسرائيل .
- « التعليم قبل الإلزامي (٣-٤ سنوات) ويلتحق بها من ٩٥-٩٩٪ من أطفال إسرائيل .
- « المرحلة الابتدائية من (٦-٣ سنة) ، وينتسب إلى المدارس الحكومية الابتدائية هذه ٦٨٪ من التلاميذ ، وإلى مدارس التعليم الديني ٢٢٪ ، وأما البقية فتنتسب إلى مدارس الأحزاب الدينية الأرثوذكسية .
- « المرحلة الإعدادية .
- « المرحلة الثانوية .
- « التعليم العالي .

الأهداف العامة للتعليم في إسرائيل :

يعتبر التعليم في إسرائيل ذو أهمية عالية ، حيث أدركت إسرائيل أن الوسيلة المؤثرة لإظهار مدى تفوق الحضارة اليهودية هي التعليم ومناهجه ؛ لذلك حدد قانون التعليم الرسمي الصادر في أغسطس عام ١٩٥٣م أهداف التعليم في إسرائيل على النحو التالي (Holmes, p 418 : 1983) :

- ١ . ترسيخ قيم الثقافة اليهودية .
- ٢ . حب أرض الوطن والولاء للدولة وللشعب اليهودي .
- ٣ . غرس حب العمل الزراعي والمهني والتدريب بين التلاميذ .
- ٤ . السعي نحو بناء مجتمع يستند على الحرية والمساواة ، والتعاون والتسامح المتبادل .
- ٥ . تحفيز التلاميذ على الإبداع والتميز .

ويتضح أن الأهداف الرئيسية للتربية والتعليم في إسرائيل تتلخص فيما يلي (عبد العزيز، ١٩٩٨م : ص ٤٠) :

- ١ . تكوين مجتمع موحد ، وهو شرط أساسي لتحقيق بناء الدولة، فرضته طبيعة وتكوين إسرائيل المؤلفة من طوائف يهودية مختلفة. فلذلك تُعتبر المدرسة البوتقة التي يتم فيها صهر الطوائف المختلفة في جسم واحد .
- ٢ . بناء دولة يهودية عصرية تعتمد على القوانين المادية والروحية .
- ٣ . المحافظة على التراث اليهودي لتعميقه ونشره بين التلاميذ في إسرائيل . وقد أكد الكتاب

السنوى لإسرائيل لعام ١٩٦٤-١٩٦٥ م أن "من أحد الأهداف الأساسية للتربية والتعليم هو توفير معرفة معمقة للتراث الثقافي اليهودى بين الناشئة اليهود فى إسرائيل".
٤. تدعيم مركزية إسرائيل بين اليهود المنتشرين فى العالم والنظر إليها كمركز استقطاب لهؤلاء اليهود. وقد أوضح " ليفى اشكول " رئيس وزراء إسرائيل فى أوائل الستينات ذلك الأمر أمام مؤتمر عالمى للشباب اليهود بقوله : "إن الحية اليهودية فى العالم سوف تكون لها دلالة أكثر عندما تصبح إسرائيل وطنها ومركزها ، وإننا سنبدل جهودنا مضنية لكى نغرس فى الشباب الإسرائيلى الشعور بأنه جزء من الشعب اليهودى".

- أما الأهداف غير المعلنة للتعليم هي (القاضى ، ٢٠٠٣ م : ص ٦٠) :
١. الإيمان المطلق بحق شعب إسرائيل فى "أرض إسرائيل" وملكيتهم لها والاستيطان فيها من خلال التكرار والتأكيد بالحديث عن الحق التاريخى فى "أرض إسرائيل التاريخية".
 ٢. تكوين الاستعداد لدى الأجيال الإسرائيلىة للتوسع والاحتلال والعنف وكرهية العرب ، وذلك بحجة إنقاذ الأرض .
 ٣. تأكيد الشعور بالقلق والتوتر لتحقيق استمرارية الإحساس بالاضطهاد عند الأجيال اليهودية المتعاقبة .
 ٤. إظهار التفوق العبرى الحضارى عبر العصور لتكوين الإحساس بالتمايز والتفوق والشعور بالاستعلاء عند الأجيال الإسرائيلىة الجديدة وعودة الشعب المختار إلى "الأرض الموعودة".
 ٥. كراهية العرب تشويه وتفزيم صورة العربى فى نظر الطالب الإسرائيلى مقابل التأكيد على صورة "السوبر مان" الإسرائيلى الذى لا يقهر .
 ٦. تربية وتنشئة أجيال صهيونية متعصبة جداً لصهيونيتها ودولتها بكل ممارستها ومؤمنة بذلك إيماناً مطلقاً.

ولقد استمدت مصادر الأهداف التعليمية فى إسرائيل من أربعة مصادر رئيسية ، هي :

« الديانة اليهودية المتمثلة فى التوراة والتلمود والمشنا التى تجسد معتقدات اليهود وحامل تراثهم عبر التاريخ.

« الحضارة الغربية باعتبارها نموذجاً للحضارة العلمية والعقلانية فى العالم واتخاذها مثلاً يحتذى به.

« الحركة الصهيونية ، التى جاءت كخلاصة ونتاج للتفاعل ما بين الديانة اليهودية والحضارة الغربية ، فترتب على ذلك ظهور قيم معينة تتمثل فى الريادة للعمل الصهيونى والعدالة الاجتماعية ، والحرية ، والمساواة ، والعمل الجماعى المشترك لتحقيق الأهداف العامة لهذا المجتمع (عبد العزيز ، ١٩٩٨ م : ص ٤٠).

« دولة إسرائيل ، والتى قامت على جزء من أرض فلسطين فى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ م

، بتحالف بين الحركة الصهيونية وقوى التحالف الغربي واعتماداً على العنصر اليهودي- والبالغ عددهم خمسة ملايين نسمة تقريباً- تعتبر اليوم أحد مصادر فلسفة التربية عند الصهيونية وتستمد التربية أصولها من الفلسفة السائدة في المجتمع الصهيوني فهي انعكاس لمطالبه واحتياجاته (مرسى ، ٥١٤٢٥ ، ص ٨٥).

فلسفة التعليم في إسرائيل :

لم تكن الأهداف العامة للتربية والتعليم في إسرائيل مقصورة على الأهداف التي وردت في العام ١٩٥٣م ، بل كان بعضها متغيراً تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في إسرائيل والخارج. فقد اثار كتاب رسمي صادر عن الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٥ إلى أن التعليم في إسرائيل هو تراث قيم له قيمة حيوية ، ويُعتبر مفتاحاً لمستقبلها ، وهو يهدف إلى ما يلي (عبد العزيز ، ١٩٩٨م : ص ٤٠) :

١. إعداد الأطفال ليكونوا أعضاء مسؤولين في المجتمع الديمقراطي التعددي.
٢. العيش مع شعوب من مختلف الجنسيات والأديان والحضارات ذات خلفية سياسية تتعايش معا في سلام.
٣. اعتماد الطلاب على القيم اليهودية في حب الوطن ومبادئ التسامح.
٤. منح مستوى عال من التعليم والمعرفة.
٥. التأكيد على المهارات والمعلومات العلمية والتكنولوجية الحيوية لضمان استمرار نمو الدولة وتطورها.

ولقد لعب التعليم في إسرائيل دوراً بارزاً في كافة مناحي الحياة فيها ، ويظهر دوره من خلال ما يلي (عبد العزيز ، ١٩٩٨م : ص ٥٥) :

١. أن التعليم أداة لتحقيق أهداف إسرائيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٢. يعد التعليم بوتقة لصهر الاختلافات والتباين بين يهود العالم.
٣. التعليم وسيلة لاعداد الكوادر علمياً التي تحتاج إليها الدولة ، إذ يوجه نصف الطلاب في المرحلة الثانوية العليا نحو التخصصات الأكاديمية والنصف الآخر يوجه نحو التخصصات المهنية التي يحتاج إليها.
٤. تحرص إسرائيل على أن يكون التعليم فيها أساساً لتطورها في شتى المجالات، لذلك توليه العناية الخاصة من حيث توفير المصادر المالية المناسبة، إضافة إلى توفير الكوادر التدريسية المؤهلة القادرة على القيام بدورها على أحسن وجه، والعمل على إدخال التكنولوجيا العلمية المتطورة في التعليم.

٥.

كما أن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال صياغة مناهج دراسية للمدارس الابتدائية العلمانية والدينية التي تقع ضمن إشراف وزارة التعليم الإسرائيلية ، هي "تنمية الوعي اليهودي" الإسرائيلي لدى النشء والشباب ، وغرس المبادئ الصهيونية في نفوسهم ، وتلقينهم قيم "الحضارة اليهودية" ، وحب إسرائيل والانتماء للشعب اليهودي وخلق معان جديدة للتعاطف والولاء عند أطفالهم نحو دولتهم أو بالأحرى نحو "مملكتهم أرض إسرائيل" (عبد العال ، ٢٠٠٥ م : ص ٢٨) .

ومن ثم يقع على عاتق التربية الصهيونية والمدرسة الإسرائيلية ، العمل على أن تغذى المفاهيم وتنمي الاتجاهات وتحقق الأهداف التي تسعى إليها الصهيونية ، بغض النظر إن كانت هذه الأهداف أو المفاهيم أو الاتجاهات متوافقة أو متعارضة مع دور التربية كعنصر أساسي يعمل على نشر التعاون والتفاهم الدولي والمحبة والإخاء أو المساعدة على الوصول إلى سلام عادل شامل في هذا العالم ، وتنمية الاتجاهات الخلقية والتربوية والإنسانية السليمة، وهي أهداف واتجاهات تسعى إليها التربية في دول العالم من أجل السلام وحوار الحضارات.

وهكذا فإن الصهيونية وسلطاتها الحاكمة في إسرائيل تؤمن باستخدام التربية كسلاح في يدها تستطيع بها توجيه الطالب منذ قدومه والتحاقه بالمدرسة ، من أجل أن تغرس في نفسه قواعد الولاء للدولة الصهيونية والعمل من أجلها ، بتعميق الشعور بإسرائيل كدولته وكيانه الصهيونية كقوميته (عبد العال ، ٢٠٠٥ م : ص ٢٩) .

ومن هنا جاءت خطورة وأهمية التربية العنصرية والصهيونية في المرحلة الابتدائية من التعليم في إسرائيل والبالغ عدد سنواتها تسع سنوات (بحلقتها الأولى والثانية) حيث يتلقى الطفل فيها المبادئ التأسيسية ، وتتولى الصهيونية حقنة بالحقد والكراهية إزاء العرب أولاً والأغيار ثانياً، وأبعاد مفاهيم نظرتها الفلسفية الاستعلائية.

إن الفكر العدواني التوسعي هو أساس ومصدر إقامة الدولة اليهودية الصهيونية العنصرية منذ بدء مراحل تكوينها باسم "إسرائيل الكبرى" ، وكان احتلال أرض فلسطين أحد المكونات الأساسية للدولة ، ومقدمة للتوسع على حساب الأراضي العربية المجاورة على مراحل متتابعة ومتواصلة بالحرب والاعتداء العسكري ، منفذة مقررات المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ م ، والخاص بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وحددت فيه حدود الدولة من النيل إلى الفرات . مستخدمة في ذلك ولتحقيق مآربها الاستعمارية ، العصابات الصهيونية الإرهابية التي مارست أبشع صور التنكيل قبل وبعد قيام الدولة (عبد العال ، ٢٠٠٥ م : ص ٢٩) .

ولقد تركزت فلسفة تعليم أبناء اليهود في المفاهيم الآتية (رشيد، ١٤١٨هـ: ص ١٠٠، ١٠١):

« أن اليهود أمة واحدة، ولذلك كان لا بد من حصر جميع اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من جميع أنحاء العالم في بوتقة واحدة على أساس اللغة العبرية والدين اليهودي.

« أن (أرض إسرائيل) هي وطن هذه الأمة، ولا بد من العودة إلى هذا الوطن والارتباط به.

« إعادة صياغة الأمة اليهودية، وفق الروح اليهودية والثقافة اليهودية، وحيماً من الدين اليهودي، واللغة العبرية، وتطبيق ذلك على جميع القوى في (إسرائيل) من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

« اعتبار التوراة في أصولها العبرية، المصدر الأساسي للتاريخ القومي، وجغرافية الوطن، ومصدر دروس اللغة العبرية والتاريخ اليهودي، والأدب القومي، والمحتوى الأساسي للتقاليد الروحية والأخلاقية.

« اعتبار الشعب اليهودي هو شعب الله المختار الذي هو فوق كل الشعوب، والذي سخرت الشعوب لخدمته، واعتبار أى من الحضارات، والعلوم، والثقافات، إنما هي وحى من هذا الشعب، وريادته.

« إيجاد المجتمع العسكري الدائم، وذلك بتدريب الشعب كله على الجندية لمدة طويلة، وادخال التدريب العسكري إلى المدارس، وتأسيس منظمات (الجندي) و(النحال) وشحن أفكار الناشئة منذ الطفولة المبكرة بروح العداة والاحتقار للعرب.

« الإيحاء للناشئة اليهودية بأن العرب يعملون على إبادةهم وتدمير (إسرائيل) وملء المناهج الدراسية بالبطولات الخارقة للشعب اليهودي، وأن الله وعدهم باستخلافهم في الأرض. وتذكيرهم بأيام الإذلال، والمهانة، والمذابح.. التي واجهوها على أيدي الشعوب الأخرى على مر العصور.

ولقد وضعت وزارة المعارف والثقافة في (إسرائيل) المرتكزات، والقيم التربوية التي تعتمد عليها كتب العلوم الإنسانية (الجغرافية- التاريخ- المواطنة- المدنيات- العقيدة اليهودية- المطالعة) المقررة رسمياً من قبل الوزارة بشكل ثابت ومستمر وقابل لتطور مفهوم الاحتلال الاستيطاني لفلسطين وأجزاء من العالم العربي .

ويتضح أن المرتكزات التي قامت عليها العملية التعليمية في "إسرائيل" هدفت إلى ما يلي :

« أن يتخرج الطالب اليهودي من مدارس إسرائيل متعصباً لعنصره اليهودي، حاقداً على الآخرين لا سيما العرب الذين اغتصبت ديارهم.

« زراعة بذور الخوف من الآخرين في عقول النشء اليهودي، وترسيخ عناصر الكراهية والحقد في وجدانهم .. وتنمية روح العداة للعرب وتشويه صورتهم لدى الجيل اليهودي الحالي والأجيال التالية .

« ربط كل بقعة من فلسطين التي سموها (أرض إسرائيل) بالتاريخ القديم لليهود، وإعطاء هذا الربط مساحة عاطفية أو شخصية أحياناً، بقطع النظر عن مدى الارتباط الحقيقي بين اليهود، ومختلف المواقع في فلسطين. وذلك من أجل توطيد العلاقة بين اليهود والأرض في فلسطين.

« البعد عن القيم التربوية التقليدية والعودة إلى القيم التي تركز على حب الوطن، وإهمال التربية للسلام وتجاهل كل محاولة لفهم الطرف الفلسطيني .

« أن يكون الإسرائيلي محباً للتوسع مع شعور بأن كل أرض تطلها يده إنما كانت لإسرائيل يوماً ما، وأن كل بقعة فيها مجبولة بدم اليهود وعرقهم عبر العصور.

« ينشأ الطالب اليهودي متعصباً متوتراً دائماً ولديه عقدة الذعر واليأس، بسبب ما تلقنه له الكتب الإسرائيلية عما قاساه اليهود من مظالم عبر العصور، ولا سيما في الفترة الأخيرة على أيدي النازيين مع أقصى قدر من المبالغة، ولهذا يصبح اليهودي، ولا سيما الطالب بعد أن يقرأ ويسمع المبالغات، في وضع مستعد فيه للقتال حتى الموت، لإحساسه بأنه مهدد بالفناء ويتخذ من ذلك ذريعة للعدوان تحت غطاء ما يسمى بالأمن، والاطمئنان.

« نتيجة لكل ذلك ينشأ الطالب اليهودي صهيونياً عنصرياً، عدوانياً النزعة، تواقفاً إلى التوسع ضيق الأفق، محدود التفكير، متشدداً في رأيه لا يعرف سياسة الحوار، والأخذ والعطاء، ولا يكثر للتعایش السلمی القائم على العدل، بل يشعر أن حياته دائماً مرتبطة بموت الآخرين.

مناهج التعليم في إسرائيل :

تستمد مناهج التعليم الصهيونية أصولها من الشواهد التوراتية القائمة على نظرية الإبادة لدى اليهود التي تلى موقع العبادات، كما جاء في سفر العدد (٣١ : ٩-١٠) "وسبى بنو إسرائيل نساء مدين وأطفالهم، ونهبوا جميع بهائمهم وجميع مواشيهم وكل أملاكهم، وأحرقوا جميع مدنهم بمساكنهم وجميع حصونهم وأخذوا كل الغنيمة، وكل النهب من الناس والبهائم، وتم ذلك بعد أن قتلوا كل الرجال والملوك".

أما قتل الأطفال والتنكيل بهم فقد حفلت به الكتب والمناهج الصهيونية، وحملت في الأغلب أكثر النزاعات إجرامية، وقد ازداد العنف الصهيوني في مناهجهم باستخدام التطور التكنولوجي وأدوات التدمير والقتل لكل ما هو غير يهودي، كما أجمعت المناهج الصهيونية على استخدام العنف والتدمير والعدوان على العربي من خلال (مرسى : ١٤٢٥ هـ، ص ص : ٨٨، ٨٩) :

١. اعتبار اليهود أساس التطور في فلسطين وبغيرهم لن يحدث لها تطور وتقدم.
٢. اعتبار فلسطين والجولان أرضاً يهودية والأقطار المجاورة غريبة عنها تاريخياً وعقدياً.
٣. اعتبار العرب محتلين للأرض والفتح العربي ما هو إلا غزو تاريخي.
٤. وصف العرب بأنهم بدو رحل جاءوا إلى فلسطين على أنهم غزاة، وقد هدموا حضارة اليهود وعمرانهم.
٥. التركيز على تعرض اليهود للظلم بشكل دائم.
٦. الادعاء بوجود ممتلكات لليهود خارج فلسطين "الأردن، الجولان، وجنوب لبنان".
٧. مساعدة الإنجليز لليهود ليست سوى رد جميل لليهود مقابل خدمات اليهود للإنجليز.
٨. التركيز في كل موقع على بدعة الفناء والكارثة التي تعرض لها اليهود من قبل الألمان.
٩. وصف العرب أصحاب الأرض بالمعتدين وقطاع الطرق.
١٠. القول بأن سلطات الانتداب مارست الإرهاب ضد اليهود المستعمرين لمنعهم من الإقامة في فلسطين.
١١. إظهار قدرة الجندي الصهيوني أمام الجندي العربي والبطولات التي قدمها اليهود مقابل العرب.
١٢. الادعاء بأن الفلسطينيين هم الذين هربوا من ديارهم ولم يطرودوا منها.
١٣. اتهام العرب بالعدوان على إسرائيل.
١٤. الدعوى الدائمة لإقامة المستوطنات رداً على العرب ودفاعاً عن أرض إسرائيل.
١٥. تصوير الاحتلال الإسرائيلي بأنه نعمة للعرب وليس نقمة من خلال التقدم والعلم الذي حصل مع مجيء اليهود لفلسطين.
١٦. عدم الاعتراف بجنسية اليهود في البلدان المختلفة والاعتراف بالقومية اليهودية فقط.
١٧. حتى يحافظ اليهود على استقلالهم وهويتهم تجمعوا في مراكز خاصة بهم في كل الدول التي عاشوا فيها.

ونفس الأفكار تستمر في المناهج الإسرائيلية لمراحل أعلى من التعليم في التأكيد عليها، حيث ترد النصوص الكاشفة للحرص على استمرارية الشعور بالاضطهاد والقلق والتوجس الدائم في مواجهة من تتحدث وسائل الإعلام عن سلام معهم. (العرفي، ٢٠٠٤م: ص ٣١).

أن التعليم الصهيوني يواصل تماديه بتربية طلابه على منهج العنف الذي ينطلق من اصول صهيونية واضحة المعالم، تُعبر عنها جميع مراحل التعليم وما فيها من عدم الإحساس بالاضطهاد وبغض الآخر وغرس الكراهية والحقد والتأكيد على أهمية العنف والإرهاب وتكريس العنصرية والتفوق وتشويه صورة العرب والإسلام والمسلمين.

ولقد قام عدد من المؤلفين الإسرائيليين بوضع الكتب الدراسية لمختلف المراحل، نورد بعض

منها فيما يلي :

- « كتاب "إسرائيل والشعوب" : تأليف - يعقوب كاتس وموشيه هرشكو .
- « يركز هذا الكتاب على تشويه صورة الإنسان العربي فرادى وجماعات ، فهم مجرد قبائل رحل يقيمون في الصحراء ، وإنهم كانوا يعتمدون في رزقهم على النهب والأشغال الوضيعة .
- « كتاب " ما أروع هذه الحروب : نصوص ورموز عسكرية ظاهرة ومبطنة في الأدب الصهيوني " : تأليف - دان ياهن .
- « يركز هذا الكتاب على شخصية الإنسان العربي الذي وصفه المؤلف بأنه متخلف وخائن ومجرم يطعن من الخلف ومنافق وحرامي ، كما يتناول مؤلف هذا الكتاب مئات النصوص التي تنمى روح العسكرة العنيفة في وعى الإسرائيليين .
- « كتاب " جغرافية أرض إسرائيل " : تأليف - إخراج أرتى ، وإليشع أفرات .
- « في هذا الكتاب والذي يشتمل غلافه على خارطة لأرض إسرائيل بدون الإشارة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية ، وهذا الأمر يتضمن تلميحاً بأن هذه المناطق كانت لنا دائماً وأبداً ، كما يشتمل على تعزيز لرسالة مفادها أننا قد تمكنا في حرب الأيام الستة من تحرير هذه الأراضي وإنقاذها من المحتل العربي .
- « كتاب " علم التربية المدنية " : تأليف - شالوم أبخر .

يحتوى هذا الكتاب على الكثير من الإفتراءات على الإنسان العربي وذلك بهدف ترسيخ العداوة والحقد في نفوس التلاميذ اليهود ، فالكتاب يركز على شحن التلاميذ بروح العداة وإشعارهم بأن هناك عدو يتربص بهم وعليهم ان يضربوه بشدة وعنف كلما اتبحت لهم الفرصة لذلك ، كما يصور الكتاب الإنسان العربي بأنه متخلف اجتماعياً .

والمتتبع لدراسة المناهج التعليمية وتحليل نصوصها وعناصرها تتعزز لديه قناعة متكاملة أن أهم مقومات العملية التربوية وشروطها تبنى على النحو التالي (سمعان ، ٢٠٠٤م : ص ص ٢٠٠ ، ٢٠١):

- ١ . السيطرة على العمل العربي وإحلال العمل العبرى بدلاً منه .
- ٢ . الاستيلاء على الأرض وتهويدها باعتبارهم أهم مقومات الوجود للإنسان فوق تراب وطنه .
- ٣ . حتمية تنفيذ مخططات (الترانسفير) بمختلف أشكاله، وتفريغ الأرض من أصحابها وأهلها وإبعادهم عن الوطن بترحيلهم وطردهم فردياً وجماعياً .
- ٤ . تحقير الإنسان العربي في فلسطين وسائر أقطار الوطن العربي والإسلامى على الصعيدين القومى والعقدى ، واعتبار الفلسطينيين (غويم) ومخاطبتهم كأنهم أجزاء لا يمكن مساواتهم ومقارنتهم بالمستعمرين والمستوطنين اليهود .

٥. تسويغ كل وسائل العنف والقتل والتدمير والتصفية الفردية والجماعية للتخلص من الوجود العربي الذي يشكل في الأساس حضارة تاريخية ضربت جذورها العميقة في هذه الأرض منذ آلاف السنين.
٦. عدم التوقف عن ممارسة مختلف أشكال الجريمة، والتفنن في تطبيقها بأقصى أنواع الأساليب وأشدّها فتكاً في كل مرحلة من مراحل الاحتلال والعدوان فوق الأرض الفلسطينية أو على أى أرض عربية.
٧. العمل بكل الوسائل المتاحة لتغيير صورة المنطقة العربية وطابعها ، كالمشرق العربي أو العالم العربي وبلاد الشام بلاد الرافدين وتغييرها إلى شرق أوسط جديد وفقاً للصياغة الاستعمارية، لتصبح من خلالها إسرائيل الدولة المسيطرة الأولى بعد أن تكون قد نجحت في تغيير اسم المنطقة.

إن التعليم الصهيوني بمراحله المختلفة يهدف إلى ضرورة تفعيل مفاهيم القوة والعنف والعداوة للآخرين حتى يمكن الضمان لاستمرارية الدولة الصهيونية ، فرواد التعليم الصهيوني يعلمون أطفالهم العنف والعدوان وكرهية العرب وتشويه صورة المسلمين ، ويطالبون بتربية أطفال العرب على حب الصهاينة وغرس بذور السلام وقبول الآخر.

أن المناهج التعليمية الصهيونية تهتم بغرس ”العنف“ و”إبراز سمو العرق اليهودي“ وأن المدارس الدينية التي تحظى بدعم الحكومة الصهيونية تقوم سياستها التعليمية ومناهجها الدراسية بغرس الكراهية والعداء والعنف للآخر خاصة العرب، باعتبارهم من ”الأغيار“، كما تكرر سمو العنصر اليهودي الصهيوني على غيره من الشعوب ، وتؤكد ضرورة وجود علاقة قوية وثيقة بين طلاب المدارس والجيش ، وهو الذي يعنى ”عسكرة الطلاب“ و”صهينة العسكر“، وقد حرص الكيان الصهيوني على إبراز التميز الثقافي والتعليمي وإحياء اللغة العبرية التي كانت لغة ممتة مهملة لقرون عديدة، وجعلها لغة التعليم في جميع المراحل الدراسية.

وتعتمد كتب التعليم الصهيوني ومناهجه في غرس هذه المفاهيم العنصرية ، على أحدث النظريات التعليمية في القراءة ، واستخدام الجوانب الفنية الجذابة كالرسم والصور والإخراج ، وأسلوب المحاوراة والمناقشة ، وهو الذي يدعو إلى ضرورة الاهتمام بالجانب العلمى والفنى في العملية التعليمية والتربوية في الدول الإسلامية.

أن المناهج الدراسية في إسرائيل عكست حرصها على وضع خريطة جديدة لفلسطين وأطالس مختلفة تثبت بدورها يهودية المكان والزمان من خلال إبراز الأماكن والمدن والقرى القديمة بأسمائها اليهودية التوراتية وإلباس أسماء يهودية للمدن والقرى الحديثة كما باتت هذه المناهج

تؤكد ضرورة ومدى أهمية استبعاد الإنسان العربي من تاريخ فلسطين والإدعاء بالوجود الدائم والمتواصل لليهود في فلسطين (http://www.group194.net/)

المخاطر والتحديات الإسرائيلية :

يقوم نظام التعليم في إسرائيل على الربط بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية ، لتهيئة جميع الطلاب لمتطلبات المستقبل ، وخلق العمالة الماهرة ، والمهندسين ، ورجال الإدارة والمدرسين ، وكافة قادة الغد وفقاً لمستوى تطورهم المهني وليس وفقاً للشهادات الرسمية التي حصلوا عليها. وقد وجدت الدولة الإسرائيلية عقب قيامها أنها بحاجة إلى إجراء التجديدات التربوية ، التي تلبى حاجات مستحدثة لكيان صغير وسط محيط عربي واسع ، ولذا انشغل العلماء الاجتماعيون والتربويون بالبحث عن النظم التعليمية التي تواكب - أو تواجه أيضاً- التغيرات والتحديات المعرفية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها الدولة، فكان لا بد أن يعتمدوا التجديد التربوي كضرورة وليس اختياراً، وبحيث يكون مواكباً لسياسة التخطيط من أجل التنمية، ولرفع مستوى الإنتاج والرفاهية في الدولة، ولتحقيق مستوى ثقافي معين لشعبها (عبد العال، ٢٠٠٢م، ص ٢٦١، ٢٦٢).

وهناك مجموعة من التحديات الراهنة والمستقبلية التي يجب على الوطن العربي مواجهتها وهي (عبد العال، ٢٠٠٢م : ص ٥٦ - ٥١) :

١. التحدي التربوي :

والذي يتمثل في محاولة برمجة نظام التعليم الإسرائيلي وتجهيزه بالكامل بواسطة الكمبيوتر من أجل إعداد برنامج موحد للتعليم في الشرق الأوسط يكون تحت إشراف إسرائيل. ويمثل ذلك حلماً إسرائيلياً غير مشروع من أجل تغيير الاقتصاد والتعليم في المنطقة بهدف تذويب العالم العربي وتفكيكه بحيث لا تقوم للقومية العربية قائمة. وفي السياق نفسه، تسعى إسرائيل نحو إعداد برمجيات تعليمية إسرائيلية وتسويقها في المنطقة العربية.

وتخصص إسرائيل نحو ٣٪ من إجمالي ناتجها القومي للإنفاق على البحث والتطوير (الولايات المتحدة واليابان ٢,٨٪)، كندا (١,٥٪)، مقابل ٠,٢٪ للدول العربية (غنيها وفقيرها!!) (شعبان، ٢٠٠٤م : ص ١٣٦).

٢. التحدي اللغوي :

ويتمثل في إخضاع التكنولوجيا لخدمة اللغة العبرية حيث تنشط حركة الترجمة من اللغة

العربية إلى اللغة العبرية (في الوقت الذي تنزوى فيه حركة الترجمة العبرية إلى العربية).. وتعمد إسرائيل في الوقت الراهن إلى تهميش اللغة العربية في المنطقة بحركة الترجمة التي تنزعها، والمتمثلة في الإصدارات الهائلة المترجمة إلى اللغة العبرية، وتأسيسها لعديد من المؤسسات الخاصة بالترجمة، وكذلك صناعة البرمجيات في جميع مجالاتها الحياتية باللغة العبرية، وبرمجة القرآن الكريم وتفسيره باللغة العبرية على شبكات الانترنت.. الخ.

٣. التحدي الثقافي :

ويتمثل في كسر الثقافة العربية وتفتيتها وتهميش دورها، حيث ستلعب تكنولوجيا المعلومات الإسرائيلية دوراً في تهميش المعرفة العربية ومناهجها، وإحلال- بدلاً منها- توليفات علمية ومنهجية قائمة على ثقافة إسرائيلية مستحدثة بين البلدان العربية، وبالتالي ستؤدي إلى حالة من الفوضى الثقافية يصعب السيطرة عليها نتيجة لغياب المعايير الثابتة والمتفق عليها في التراث العربي، خاصة أن الغزو الثقافي الإسرائيلي لم يكتف بالسعى إلى تدويب الشخصية الفلسطينية وطمس المعالم الأثرية للشعب الفلسطيني، بل ستتسع جبهته لتشمل العرب جميعاً من تشويش صورة الشخصية العربية وتزييف التاريخ. بالإضافة إلى ما نعانیه من الغزو الثقافي غير المباشر بفعل الإمبريالية الثقافية الأمريكية، إذ أن هناك غزواً ثقافياً عربياً مصوباً نحونا بدقة لتأجيج الصراع الدموي بين العرب على اختلاف طوائفهم، وبينهم وبين الأقليات العرقية والدينية التي تشاركنا أرضنا العربية.

٤. التحدي المعلوماتي :

ويتمثل في انتهاج سياسة الإفناء حيث تؤمن إسرائيل كما يؤمن قادتها، ممن رحلوا أو ممن يزالون يديرون الأمور، بأن بقاءها مرتبط بمدى تفوقها العلمي والتكنولوجي، وأنه بهذا التفوق لن يمكن تدمير إسرائيل، ويتمثل هذا التحدي فيما يمكن أن يسمى بالسحر الأسود لتكنولوجيا المعلومات (الاستخدام الواسع في أسلحة الدمار الشاملة/ التجسس والاعتداء على الخصوصية/ الهيمنة الثقافية/ التضليل المعلوماتي.. الخ)، وأنه حتماً سيؤدي في النهاية إلى إلحاق الدمار بالعرب، ومن ثم القضاء عليهم ككيان متماسك خاصة أن العرب لازالوا بمنأى عن الأخذ بأسباب العلم والتفوق التكنولوجي على كافة المستويات البحثية، فهم لازالوا مستهلكين للتكنولوجيا، لاهئين خلف تحصيل العلم ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى غياب التخطيط الواعي في الدول العربية فيما يخص قضايا العلم.

فمعظم الدول العربية- ومن بينها مصر- لازالت تعاني من أمية القراءة والكتابة، في حين نجد أن الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجياً تلهث في إطار السعي الدؤوب نحو اكتساب المعارف المعلوماتية. أما إسرائيل فهي تعاني من الأمية الثقافية وضرورة مواجهتها، فهم يتباحثون حول

الحد الأدنى الذي يجب أن يعرفه المتعلم في العملية التعليمية والوسائل الأخرى لكي يكون مثقفاً متكيفاً مع العصر، وكجزء من محور الأمية الثقافية تأتي أهمية التصدي للأمية التكنولوجية.

٥. تحدى الفاعلية :

إن رصد الانجازات العلمية والتكنولوجية في إسرائيل يضع الأمة العربية أمام مسؤولية حقيقية إذا كانت تريد أن يكون لها موقع متقدم على خريطة العالم. وليس من قبيل المبالغة تلك المقولة التي تتردد حول أن "صراعنا مع إسرائيل صراع وجود وليس مجرد صراع حدود"، لأن ما حققته إسرائيل يمثل خطراً قد يؤدي إلى تهميش الأمة العربية ومصر في القلب منها، مما يتطلب صحوة عربية حقيقية تبحث بجدية الاستفادة من السياسات والاستراتيجيات التي سارت عليها إسرائيل، وكان للتعليم دوره في إرساء القاعدة العلمية والتكنولوجية، كما كان له موقع الصدارة في هذا الوجود الإسرائيلي. إننا إزاء قضية خطيرة حيث تقاس قدرة الدول بمدى ما حققته من إنجازات علمية وتكنولوجية خاصة في عالم لا مكان فيه لغير الفاعلين، ولا يمكن تحقيق الفاعلية بغير رفع "الوزن النسبي" للأمة العربية بحيث يكون وزناً ذا ثقل وسط الغاية الدولية، وفي مواجهة الخطر الإسرائيلي.

٦. تحدى العولمة :

تحولات اليوم التقنية متشابكة مع تحول تاريخي مهم - فالعولمة الاقتصادية تؤدي إلى حدوث تكامل واندماج بين أسواق العالم منذ العقد الأخير من القرن العشرين. كذلك أدت منجزات التقدم التقني والعولمة إلى خلق شبكات اندماجية، وشركات جديدة، من أجل إحراز تقدم في مجال البحث والتطوير، تدفعها في ذلك مصادر تمويلية جديدة ومنتسعة. بمعنى، أنه في عصر الشبكات سوف يتسع مجال الفرص وتزداد المكافآت الاجتماعية والاقتصادية الممنوحة، لخلق واستعمال التقنية.

إن خريطة جديدة للابتكار والانتشار في طريقها للظهور، مراكز تنمية التقنية، تلك التي تجمع معاهد البحوث والأعمال الجديدة، ورأس المال المغامر أصبحت منتشرة عبر الكرة الأرضية، مع الشبكات الجديدة عابرة القارات من خلال محاور من وادي السيليكون (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى بنجالور (الهند) إلى الغزالة (تونس) إلى غير من شبكات تطوير التقنية عبر القارات. ولكن تلك الشبكات والفرص مفروضة على خريطة أخرى، إذ قد تؤدي إلى انتشار غير متساو للتقنية، سواء بين الدول أو في داخلها، على الرغم من التدفق الحر للسلع والخدمات والأفكار دون قيود ولا حدود.

ولقد طرقت إسرائيل هذه الشبكات بالفعل، من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية بينها وبين دول العالم المتقدم (بترتيب الأهمية: الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا والاتحاد

الأوروبي)، بالإضافة إلى انتسابها في عضوية المنظمات العلمية الدولية، ومن ثم أصبح اقتصاد الكيان الصهيوني في فلسطين جزءاً من الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. وعن طريق هذه الاتفاقيات والتحالفات الإقليمية، استطاعت إسرائيل أن تقيم بنية تحتية علمية، كان لها دور أساسي في دعم البرامج العلمية في مجال البحث والتطوير، لما تتمتع به من وجود أبواب مفتوحة على التطور التقني في دول الغرب الرأسمالية.

وفي سياق العولمة وتحدياتها وإسرائيل وعنصريتها ونزعاتها العدوانية واستمرارها في الاحتلال وممارسة جبروت آلتها العسكرية، فإن أبعاد الصراع مع مختلف القوى المعادية تستلزم الاستمرار في مراجعة وتطوير نظم تعليمنا، وهذا بدوره سوف يتيح إعداد القوى البشرية العربية القادرة على مواجهة تلك التحديات وديناميات تلك الصراعات من خلال المعرفة العلمية والتكنولوجية.

٧. التحدي الفضائي: إن امتلاك إسرائيل لتكنولوجيا الفضاء سوف يؤدي إلى تمكينها مما يلي:
- أ. امتلاك السيطرة على الكرة الأرضية باعتبارها نواة أو كرة معلقة في الفضاء تحيط بها أقمار صناعية، يستطيع المشاركون فيها أن يكشف عن أسرارها من موارد وثروات.
 - ب. القدرة على متابعة ثورة الاتصالات والمعلومات، وبت المعلومات والبرامج والترويج لقدرات الدولة العبرية ومنجزاتها.
 - ج. تطبيق تكنولوجيا الفضاء في مجالات الملاحة الجوية والبحرية، مما يساعد على المشاركة في التحكم في مسارات الطائرات والسفن وتنظيم حركتها، وغير ذلك من تطبيقات استراتيجية.
 - د. إن امتلاك إسرائيل لتكنولوجيا الفضاء يعني أن العرب سيكونون صيداً سهلاً لكاميرات التصوير فائقة الدقة لمن يملك هذه التكنولوجيا.
 - هـ. القدرة على إنشاء صناعات أخرى مرتبطة بها مثل الصناعات المرتبطة باليزر والمواد الجديدة والإلكترونيات والطائرات وأجهزة الملاحة والاتصالات والبرمجيات.
 - و. وغني عن القول أن صناعة الفضاء أصبحت سوقاً تجارية ضخمة، لما لها من تطبيقات مدنية وعسكرية، وأن البقاء خارج هذه الصناعة سوف يؤدي إلى فقدان العائد منها، وهو عائد رهيب بالمقارنة مع تكاليف إنتاجها.

لقد أثبتت إسرائيل من خلال برنامجها الفضائي أنها دولة تمتلك القدرة على امتلاك التكنولوجيا، وأنها شريك واحد للدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها شريك لا يمكن الاستغناء عنه، ومن هذا الموقع فإنها تستطيع الحصول على ما تريده من معظم أسرار الدول التي تشاركها.

خاتمة :

لقد استطاعت إسرائيل أن تربي الطفل العقائدي العالم الذي يمكنه بالفعل أن يحمي إسرائيل ، وأن يمد حدودها باستمرار ومن وقت لآخر ، وأن يزرع مستوطناته في قلب مقدساتنا وأن يمد تلك المستوطنات باستمرار ولا يجد أمامه من يرد عدوانه ويقهر طغيانه .

وما سبب ذلك إلا الفشل في تربية أطفالنا التربوية العقائدية العلمية القادرة على مواجهة هذا التحدي في المستقبل ، عندما يصبح هؤلاء الأطفال رجالاً (النقيب ، ٢٠٠٢م : ص ٦٢٥).

ولقد أهملنا مقدساتنا وتركنا تحديد هويتها للأعداء حيث استباحوا المناهج الدراسية ولم يستثن القرآن الكريم ولا التربية الإسلامية من ذلك !! حيث باشرت لجان بشطب واستبعاد المفردات التي تتعلق بإسرائيل ومفردات فريضة الجهاد وحروب المسلمين مع اليهود في الماضي والحاضر . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل الحذف والتوقف عن توعية الأجيال وتذكيرهم بالواجب وإعداد العدة لاسترداد المقدسات ، والأبلغ من ذلك إلغاء مادة " القضية الفلسطينية " من المناهج الدراسية استجابة لمطالب السلام . وقد تم للصهاينة ما أرادوا ، حيث أشرفت لجان يهود الدوثة الجدد على تنقيح هذه المناهج وإخلائها من مضمونها ونالت مباركتهم . في حين واقع الحال يؤكد أن الإسرائيليين يدرسون أبناءهم المفاهيم الصهيونية ، فجميع كتبهم ملأى بالسموم وبخاصة الفكر الصهيوني الوحشي إزاء الإنسان الفلسطيني والعربي لمجرد كونه إنساناً فلسطينياً أو عربياً .

كما يجب الوعي بأن هناك صلة وثيقة بين العداء العنصري للإسلام من جهة والأصوات التي تدعو إلى تغيير المناهج من جهة ثانية.. وإلا لماذا يرون ضرراً وتخلفاً في الإسلام في الوقت الذي تصول فيه وتجول الأصوليات المسيحية واليهودية في العالم بأسره من دون أن تصدر أصوات العلمنة المزعومة ! إن كلام الغرب يناقض نوابه وينطبق عليه قول الإمام على كرمه الله وجهه حينما قال عن شعار الخوارج : "كلام حق يراد به باطل" . (حتاملة ، ٢٠٠٢م : ص ١٥٢) .

أن الجرائم الإسرائيلية تزداد يوماً بعد يوم فالجرائم والمذابح الجماعية للأطفال والنساء والشيوخ هي نتيجة طبيعية لما تبذله الصهيونية من جهود ، وما توظفه من إمكانيات في تربية الأطفال منذ نعومة أظفارهم على الحقد والكراهية ، وتقبل الأوامر دون مناقشة وتنفيذ أشنع الجرائم ببرود الأعصاب (العطارب ، ٢٠٠٥م : ص ٧٩).

أن أى محاولة لتحقيق تعايش وتطبيع في العلاقات بين إسرائيل والبلاد العربية يصبح حراً في البحر ، ما لم تبدأ إسرائيل بمراجعة مناهجها التعليمية وإزالة النصوص والمفاهيم السيئة عن العرب من عقول أبنائها ، فهناك تشويه متعمد ومغالطات تاريخية وأباطيل يسوق لها الصهاينة ، وهي تعكس الوجه الحقيقي للصهيونية التي تبرر احتلال أراضي الغير وحق إبادةهم . وهناك مجموعة من التوصيات والمقترحات لمواجهة مخاطر وعدوانية المناهج الإسرائيلية منها ما يلي :

١. نحن كعرب في حاجة إلى مراجعة مناهج وأساليب الكتابة للأطفال بصورة تؤدي إلى تنمية التفكير النقدي لديهم والقدرة على الإبداع والتفكير ، وتطور قيم المشاركة والتسامح والحوار مع الآخر ، وكيفية التعامل والإيجابي مع التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في اكتساب المعارف والعلوم وفي التواصل مع الآخر .
٢. تنبيه القائمين على المناهج التعليمية في الدول العربية والإسلامية لتضمين المقررات المدرسية المعلومات الكافية للتصدى للاتجاه الموجود في بعض الكتب الدراسية في الكيان الإسرائيلي وخاصة تركيزه على العنف والغاء الآخرين وادعاء أن الإسلام للعرب فقط .
٣. العمل على تعديل مناهجنا في التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي وذلك بما يتناسب مع حجم المعرفة المطلوبة عن العدو .
٤. تطوير مناهج التاريخ بما يتناسب والمرحلة الحالية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي .
٥. تعاون الأدباء والتربويين والمؤرخين العرب من أجل العمل على التوعية بأهمية التاريخ ، والعمل على فضح الأكاذيب والمغالطات المتعمدة من جانب الصهاينة .
٦. يأتي أدب الأطفال - على اعتباره وسيلة من وسائل التربية - ضمن حيز لا يستهان به في المناهج حيث يجب على أدباء الطفل العربي الانتباه إلى معطيات أدب الطفل الإسرائيلي ، ومطالعة حتى يتسنى مواجهة عناصره المضللة فالوعى بالقضية بداية مواجهة الموضوعية .
٧. العمل على إرجاع الآيات الدالة على الجهاد وقصص الصحابة في مناهجنا التعليمية والتربوية والعمل على توضيحها وشرحها للأطفال وتوضيح الغرض منها .
٨. ضرورة إنشاء مركز أبحاث متخصص لتقويم وتحليل المناهج الدراسية التي تدرس في المؤسسات التعليمية في إسرائيل ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال حتى التعليم الثانوي لمعرفة ما تحويه هذه المناهج .
٩. العمل على إنشاء مراكز للمعلومات تناسب حجم الصراع مع إسرائيل أو مع من تنتمي إليهم من الغرب .
١٠. العمل على بناء استراتيجية إعلامية موحدة على المستوى العربي تكون قادرة على بناء النفوس وتهذيبها ، وكذلك تكون قادرة أيضاً على تحسين صورة الإنسان العربي والدفاع عن حقوقه المختصة أمام العالم أجمع .

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

١. أحمد بهاء الدين شعبان : "الانكشاف العلمى والتكنولوجيا العربى فى المواجهة ضد العدو الصهيونى" - مجلة المنار الجديد- السنة٧- العدد٢٦- دار المنار الجديد للنشر والتوزيع- القاهرة- ٢٠٠٤ م .
٢. أحمد صدقى الدجاني : "ظاهرة الاستشهاد فى الواقع الفلسطينى المعاصر"- مجلة شؤون عربية- العدد ١٠٧- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- القاهرة- ٢٠٠١ م.
٣. سمر العريفي : "صناعية الإرهاب فى مناهج التعليم الإسرائيلية"- مجلة المنار الجديدة- دار المنار الجديد للنشر والتوزيع- القاهرة- ٢٠٠٤ م .
٤. سمير سمعان، عمار الحافى، إبراهيم أبو جابر، سعيد أبو فرج : العرب فى مناهج التعليم الإسرائيلية- ط ١- مركز دراسات الشرق الأوسط - عمان- ٢٠٠٤ م .
٥. سيف محمد المرى : " الفكر الصهيونى وإلغاء الآخر " - مجلة دى الثقافية - العدد ١٥ - دار الصدى للصحافة والنشر والتوزيع - الإمارات العربية المتحدة - أغسطس ٢٠٠٦ م .
٦. صفا محمود عبد العال : التعليم العلمى والتكنولوجيا فى إسرائيل- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- ٢٠٠٢ م .
٧. صفا محمود عبد العال : تربية العنصرية فى المناهج الإسرائيلية- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- ٢٠٠٥ م .
٨. ضياء الحاجرى : إسرائيل من الداخل - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ٢٠٠٢ م .
٩. عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب : "ثقافة الطفل المصرى من أجل مصر المستقبل الواقع والطموح"- المؤتمر السنوى الأول لمركز رعاية وتنمية الطفولة- جامعة المنصورة- ديسمبر ٢٠٠٢ م .
١٠. كمال زاخر لطيف : التكوين المعرفى للإنسان المعاصر نداء القرن الحادى والعشرين- مطبعة رؤوف- القاهرة- ٢٠٠٥ م .
١١. محمد محمود العطار : "فلسفة التربية فى الفكر الصهيونى"- مجلة المنار الجديد- دار المنار الجديد للنشر والتوزيع- القاهرة- ٢٠٠٥ م .
١٢. محمد مرسى محمد مرسى : "فلسفة العنف فى المناهج الصهيونية"- مجلة منار الإسلام- السنة (٣٠)- العدد ٣٥٧- وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف- الإمارات العربية المتحدة- ١٤٢٥ هـ.

١٣. موسى حتاملة : "الهجمة الصهيونية على مدينة مقدس : مناهج المدارس الإنكليزية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة"- مجلة شؤون إجتماعية- السنة ٢٠- العدد ٨٠- جمعية الاجتماعيين- الإمارات العربية المتحدة- ٢٠٠٢ م .
١٤. هارون هاشم رشيد : "الصهيونية في الكتب المدرسية الإسرائيلية"- في : التعليم في إسرائيل علماني أم ديني- كتاب المعرفة(٢)- وزارة المعارف- المملكة العربية السعودية- ١٤١٨هـ.
١٥. هشام فوزى عبد العزيز : " نظام التعليم في المدارس الحكومية الإسرائيلية"- مجلة الباحث العربي- العدد ٤٧- مركز الدراسات العربية- لندن- ١٩٩٨ م .
١٦. وائل القاضي : التعليم في إسرائيل- جامعة النجاح الوطنية- ٢٠٠٣ م .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

Brina Holmes: International Handbook of Education Systems- Vol. (1)-
Johnwiley & Sons Ltd- Great Britain- 1983.

ثالثاً : مقالات من شبكة المعلومات :

١. صورة العرب والمسلمين في مدارس إسرائيل . (www.group194.net :
٢. التعليم الديني في إسرائيل العلمانية .. تربية الأطفال على الكراهية! :www.saaid.net :

الأقلية النسوية والمواطنة المنقوصة

دنيا الأمل إسماعيل *

"في إحدى لقاءاتها، قالت الكاتبة المبدعة سحر خليفة: "نحن النساء، حتى وإن كنا حجر الزاوية في الأسرة، وحنان الأم وسر الخصب، وعددنا وفير ما شاء الله، أكثر من النصف، إلا أننا بحكم الميراث، والقوانين، والعادة، قلة قليلة، وأقلية، وينطبق علينا قانون الأقل والأدنى والمستضعف" في هذه الكلمات المشغولة بحكمة التجربة، لمست سحر خليفة بوعي الكاتبة الكاشفة جوهر التصور الذهني الشعبي والرسمي تجاه وضعية المرأة وكيونتتها المنتقصة، ليس فقط في المجتمع الفلسطيني، بل في المجتمعات العربية كلها، والتي تنظر إليها باعتبارها مواطناً من الدرجة الثانية، أو مواطناً غير كامل الأهلية، مسلوب الإرادة، تحتاج لمن يفكر عنها ويدير شؤونها، ومن ثم لا بد من خضوعها الطوعي للقادرين من الرجال على كل هذه الأفعال الصعبة.

إن المقارنة العددية / السكانية بين النساء والرجال في المجتمع الفلسطيني على سبيل المثال لم تحقق المواطنة الكاملة لجميع المواطنين والمواطنات بغض النظر عن أية تمايزات أخرى وهذا طرح يتفق تماماً مع المعيار السوسولوجي لمفهوم الأقلية، الذي يرى أن الأغلبية العددية غير الفاعلة تعد في وضع أقلية، مثل السود في بعض الولايات المتحدة الأمريكية. وأعتقد أنّ المعيار السوسولوجي لمقاربة موضوع الأقليات هو الأقرب لإعادة تفكيك علاقة المرأة/ النساء بالأقليات بالمعنى الاجتماعي/ الثقافي/ القانوني، كما عبرت عن ذلك سحر خليفة في عبارتها المذكورة، على الرغم من أنه لا يوجد معيار واحد اتفق عليه الباحثون لتحديد مفهوم الأقلية - مثلها مثل كثير من العلوم الإنسانية- فبعضهم أخذ بالمعيار الكمي وآخرون أخذوا معياراً يستند إلى وجهة نظر سوسولوجية بتأكيدهم على معيار (الأهمية) في تحديدها أو تمييزها - وهذا ما أميل له شخصياً عند معالجة موضوع المرأة- إلا أنّ البعض أخذوا معاييراً مثل: المشاعر أو المصلحة، وإذا كانت فكرة الأقليات بالأساس تقوم على فكرة أعمق هي الانتباه إلى الإنسان المهتمش، الموضوع دائماً خارج السياق بالمعنى السلبي، ربما المنبوذ. بمعنى من المعاني، والمريب. بمعنى آخر، والمثير للقلق دائماً، لذلك أعتقد أنّ محور قضية/ موضوع/ مشكلة الأقليات بني على صفات خاصة قد تكون بيولوجية أو ثقافية أو دينية أو عرقية أو غيرها من الصفات، نتج عنها عدم التفاعل الاجتماعي مع مجتمع الأكثرية. كالصفات العرقية

في مجتمع جنوب أفريقيا والأمريكيتين، أو قد تكون لغوية مثل جماعات الوالون في بلجيكا، أو تبني على فوارق ثقافية كحال جماعات اللاب في اسكندنافيا.

أبرز هذه السمات الملمح الديني، وهذا شأن الأقليات المسلمة في بعض أنحاء العالم وبصفة خاصة في شعوب جنوب شرقي آسيا، فالأقليات المسلمة تنتمي إلى أصول عرقية واحدة تربطها بالأغلبية، لكن التفرقة هنا أتت من الفوارق الدينية، والقضية هنا عقائدية. لكنها في مجمل الحالات قادت إلى أشكال محددة من التمييز، ربما انتهت في بعض الأحيان إلى التناحر. من هنا تأتي أهمية فكرة المواطنة باعتبارها مظلة الجميع دون استثناء. فإذا كانت المواطنة تعني المساواة في الحقوق والواجبات وفي المشاركة السياسية، فإنها بهذا المعنى تكون توأم الديمقراطية السياسية. أي المواطنة للجميع بغض النظر عن أية تصنيفات قومية أو دينية أو إثنية أو جنسية، من شأنها أن ترزعزع الأمن والسلام في المجتمع وفي العالم.

لذا ينبغي التأكيد دوماً على أنّ الدولة الحديثة هي دولة المواطن وليست دولة الأكثرية أو الأقلية، وهو تأكيد ينبغي أن يكون واضحاً في الدستور والتشريعات والقوانين وكل السياسات والاستراتيجيات التي تعبر و تعكس هوية الدولة، هذا هو المنطق الوحيد القادر على صيانة الوحدة الوطنية على المدى البعيد .

إن أجمل ما في فكرة الدولة الحديثة ، أنها توفر هوية وطنية تجمع في ظلها كل الهويات الصغرى التي تنتعش وتتفاعل دون تعارض مع الهوية الوطنية الأعلى / الأم. من هنا ينبغي أن ننتبه ونأخذ على محمل الجد ما نشهده اليوم من تصارع الهويات المحلية داخل الوطن الواحد باعتبارها واحدة من أعقد المشكلات التي يعانها عالمنا العربي (إن بقي عالماً وليس عوالم) فكل قطر ينطوي على تنوع مذهبي أو ديني أو طبقي ، لكن الساسة العرب مترددون في الاعتراف بما يترتب على هذا التنوع من حقوق متساوية للجميع. وهو جوهر فكرة الحقوق والواجبات المتبادلة التي تقوم عليها وحدة الوطن.

إنّ الكثير من مشكلات الأقليات في بلادنا العربية، إنما هي في جوهرها مشكلة عدم القدرة على استيعاب التنوع القائم وإقامة العلاقة بين المواطنين/ ات من جهة ، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى على قاعدة المواطنة ، أي كانت مذهبهم أو لغاتهم أو ثقافتهم أو مواقفهم السياسية والأيدولوجية.

أقلية نسوية أم مواطنة منقوصة:

تدلل بنية العلاقات المجتمعية بما تنطوي عليه من وقائع يومية وكذلك السياسات الرسمية على أن مبدأ وحق المواطنة لم يزل غير مستقر ثقافياً ودستورياً في بلادنا، فنحن لم نزل نجد أن الدولة ومنظمات المجتمع المدني وهي تلعب كلها دوراً مفصلياً، في تعزيز قيم المساواة والعدالة الاجتماعية- نظرياً- لا تستطيع أن تنسى تماماً أنها أيضاً مؤسسات أبوية ذكورية تحدد شكل الحقوق وماهيتها وغالباً ما يأتي هذا التحديد على حساب النساء فيتحوّل بالتالي إلى أقلية محكومة بخيارين إما الامتثال والخضوع للأغلبية الذكورية/ السلطوية، أو التمرد على أفكار القبيلة والإنصات لمتطلبات الذات النسوية باعتبارها حقوقاً إنسانية لا ينبغي التضحية بها .

وقد عرفت الموسوعة الأمريكية الأقلية تعريفاً يمكن سحبه على حال وأوضاع النساء باعتبارهن فئة اجتماعية تعاني من التمييز والتهميش والإقصاء بدرجات متفاوتة، إذ قالت: «بأنهم جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع ذاته وتملك قدر أقل من النفوذ والقوة وتمارس عدداً أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة في المجتمع، وغالباً ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع بالوقت الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولى». فلم تزل النساء يعانين من أشكال متعددة من التمييز الناتج عن عوامل متعددة ومتشابكة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، جعلتهن يؤسسنّ تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل ونشأ لديهنّ وعي بتمييزهنّ في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدّهنّ، ما أكد تضامنهنّ ودعمهنّ لبعضهنّ البعض بهذا المعنى يمكن النظر إلى الأقلية إما كأقلية عديدة كـ بعض المجموعات العرقية أو الدينية كالأفارقة الأمريكيين أو الكاثوليك في الولايات المتحدة مثلاً، وإما أنها أقلية بحكم وضعها الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي المهمش بفعل طغيان الأغلبية المهيمنة، ومن هنا تعتبر المرأة في كثير من الحالات والأوضاع أقلية مع أنها نصف المجتمع عددياً وهكذا تصبح الأقلية: أية مجموعة ترى بأنها تتلقى معاملة غير متساوية مع باقي المواطنين بسبب صفات جسدية أو ثقافية أو اجتماعية خاصة بها، حسب التعريف السائد للأقلية كما وضعه عالم الاجتماع الأمريكي لويس ويرث.

وتتيح المواطنة هنا الكشف عن كل ضروب المعاملة غير المتساوية التي تتعرض لها النساء نتيجة الثقافة السائدة والنظرة التقليدية التي تنظر لهنّ باعتبارهن في مرتبة أدنى من الرجل، ولهذا السبب تحديداً تعتبر المواطنة المستوى الأهم من مستويات مقاربة مشكلة/ ظاهرة الأقليات، أي التعامل مع جميع رعايا الدولة الواحدة كأفراد متساوين في الحقوق المدنية والسياسية وفي الواجبات. وبالتالي تصبح المواطنة في الدولة الديمقراطية أساساً للتضامن الاجتماعي والوحدة

الوطنية، باعتبارها توّحد الأفراد الذين قد يختلف بعضهم عن بعض في جوانب كثيرة مثل الجنس والدين والانتماء الطبقي والانتماء العرقي وتتضمن هذه المواطنة الديمقراطية من ناحية المبدأ المساواة في الحقوق القانونية وفي الخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة، لكن الواقع يقول بأن ثمة فروقات واضحة في مدى تمتع كل من النساء والرجال في حقوق المواطنة ناتجة عن سياسات التمييز الواضحة وغير المرئية في المجتمع، ونتيجة لهذا التمييز المتغلغل في الثقافة الشعبية والذي امتد إلى سياسات وإجراءات الدولة/السلطة/الحكومة، عجزت المواطنة -وهي أساس فكرة الدولة الحديثة- عن إلغاء أوضاع التفاوت وعدم المساواة بين الجنسين حيث لم يزل هناك تمييز واضح في مجالات العمل والتعليم والمشاركة لصالح المجموعات الأقوى والمهيمنة، خاصة وأن الفروق الجنسية لم تنزل عاملاً حاسماً في تحديد حقوق وواجبات المواطنة، فعلى سبيل المثال تحرم المرأة من التمتع في تساوي الفرص في العمل وفي الأجور في بعض المهن نتيجة لاعتبارات ثقافية واقتصادية تحكم تعامل المجتمع والدولة مع الأقليات العديدة. إذا ركزنا على النساء نجد أنهن يعانين من أوضاع الأقليات ذاتها فهن يخضعن لفئة مهيمنة تظلمن دائماً بالامتثال والخضوع لسياسات وأفكار وروى الأغلبية العديدة (الرجال) والأغلبية النوعية التي تمثل السلطة أو الحكومة بفعل سيطرتها وتحكمها في مقدرات الدولة المادية والمعنوية الأمر الذي عبرت عنه الدكتورة نيفين مسعد حين استخدمت مفهوم الجماعة المسيطرة تأسيساً لمعيار جديد هو معيار موقع الأقلية أو الأغلبية من السلطة السياسية، وهو معيار مهم وكاشف لبنية العلاقات الجنسية التي تحكم عملية بناء النظام السياسي، بما يعكسه من أفكار وسياسات تجاه قضايا وفتن ومجموعات محددة سواء كانت حركات اجتماعية فاعلة أو مهمشة في المشهد السياسي/ الاجتماعي. وإذا تمعنا في حال السياسة العربية سنجد أنها إما سياسة أكثريات تنفي الأقليات وفي بعض الأحيان تقمعها. أو هي في بعض الأحيان الأخرى سياسة أقليات تنفي الأكثريات وتقمعها. وفي كلتا الحالتين، فإن المشهد السياسي هو مشهد فئة غالبية تستأثر بكل شيء وفئة مغلوبة تكافح من أجل أبسط الأشياء. ولو مررنا بشكل سريع على التاريخ السياسي العربي سنجد أن الرجال كانوا هم دائماً الفئة الغالبة بالمعنيين العددي والنوعي. وكان دائماً المنطق السائد في بلادنا العربية يرى أن للأكثرية حقاً خاصاً يتجاوز حقوق الأقلية باسم الدين أو العرق أو المال أو أي سبب آخر، ولأن المجتمعات العربية عامة هي مجتمعات ذكورية فقد كانت النساء دائماً أقلية بكل المعاني قديماً وحديثاً ولا سبيل إلى تجاوز ذلك إلا بتبني فكرة الدولة المدنية الحديثة التي تعلي من شأن العلاقات القانونية وليس العشائرية وتعزز من سيادة القانون وتحفظ الكرامة لجميع مواطنيها.

يتضح لنا مما تقدم أن هناك معيارين لتوصيف وتعريف الأقليات، الأول معيار ديناميكي متغير، يتعلق بالحقوق والمساواة والمشاركة وهي أركان المواطنة، وبناء عليه يمكن معرفة ما إذا كان هناك انتقاص لحقوق المواطنة في أحد أركانها أو في جميعها، لجماعة ما في مجتمع ما، و

بموجب هذا المعيار فإنّ فئات متعددة يمكن إدخالها ضمن نطاق الأقليات.

وعلى الرغم من أن المعيار لا يتعلق بالعدد وإنما بوضعية الحقوق، فقد تكون الجماعة الأقل عدداً هي المسيطرة كما كان الحال في سيطرة الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا سابقاً، وسيطرة أقلية مذهبية أو دينية في بعض البلدان العربية..

في حين يتميز المعيار الثاني بأنه ثابت ويتعلق بالتمايز الظاهر لجماعة ما تشكل أقلية عديدة، سواء كان هذا التمايز في العرق أو الدين أو اللغة أو الشكل واللون أو الثقافة.

مما لا شك فيه أنّ ثمة صعوبة في إيجاد تعريف جامع مانع للأقليات، ولكن هناك مجموعة من المعايير اتفق المجتمع الدولي عليها في تعريف الأقلية، وهي أعدادها وعدم هيمنتها ومواقفها الفردية، وعلاقة الأقليات بالاضطهاد والتهميش وهنا نشير إلى أن مفهوم التهميش يتسع ليضم في ثناياه فئات متعددة، فالشعب العربي كله يكاد يعيش حالات ملموسة من التهميش والاستلاب فيما تنعم شرائح محدودة جداً بمقدّرات الدولة وهي الشرائح التي تشكل على نحو عام قاعدة النظام السياسي، وهي بهذا المعنى أكثرية نوعية بفعل الهيمنة التي تملكها وتمارسها، على الرغم من كونها أقلية عديدة، وبالتالي تصبح كل جماعة غير مهيمنة هي أقلية، وسواء اعتمدنا مقياس الأقلية العددية أو مقياس التهميش، فإننا يمكن أن نشقّ عدداً لا نهائياً من الأقليات عملياً من أية مجموعة تعتقد بأن لديها قضايا مشتركة تميزها عن غيرها. فالطلاب بهذا المعنى أقلية، وكذلك المتقاعدين... ومن يزاوون أية مهنة من المهن يبقون أقلية في المجتمع، وكذلك يعتبر المعاقون حركياً أو ذهنياً، وهناك أقليات اقتصادية مثل العاطلين عن العمل أو فقراء العمال، ناهيك عن الأقليات العرقية أو الدينية، وغيرها من الجماعات الأخرى.

الإشكالية والحلول

ما يجب تأكيده هنا هو احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وعلى رأسها المساواة في الكرامة والمواطنة وفي التمتع بالحقوق كافة، مما يشكل المدخل السليم للتعامل مع المشكلات الناتجة عن شعور بعض الجماعات القومية أو الدينية أو الثقافية بالتهميش، وبكونها أقلية في عالمنا العربي والسعي إلى معالجتها وحلها في ظل الأسس والمعايير والمفاهيم الديمقراطية التي يمكن أن تسود في كل مستويات الدولة الديمقراطية الحديثة وتطبيق فلسفتها المدنية الداعية إلى الانحياز بقوة إلى الإنسان - بغض النظر عن أية تمايزات أخرى - ودعمه في شتى مجالات الحياة.

مراجع المقال:

١. نبيل الصالح ما هي المواطنة، مؤسسة مواطن، رام الله، الطبعة الأولى ١٩٩٤؛
٢. الموسوعة الأمريكية
٣. نيفين مسعد

الدبلوماسية العامة

د. لسمير عوض*

الدبلوماسية العامة هي اتصال متعدد الهيئات بين حكومة لشعب معين مع حكومة وشعب آخر خارج حدود الدولة القومية. وبهذا تختلف عن الدبلوماسية الرسمية، من حيث أن الأخيرة هي اتصال حكومة بحكومة، بشكل رسمي وتقليدي. بينما الدبلوماسية العامة هي اتصال حكومة بشعب، عبر قنوات اتصال وشخص متعددة.

الدبلوماسية العامة الجديدة هي اتصال على كافة المستويات بين شعب وشعب آخر خارج حدود الدولة القومية. وبهذا تجمع كل طرق التواصل الدبلوماسية التقليدية والعامة.

الدبلوماسية العامة تهدف إلى نشر الرؤية الخاصة بهذا المجتمع حول كافة القضايا ذات العلاقة ليس فقط باستخدام الدعاية والإعلان والعلاقات العامة، وإنما بالتواصل متعدد القنوات بين مختلف المؤسسات والهيئات والنقابات والأحزاب مع مثيلاتها لدى دول العالم. وليس ضرورياً أن تحتكر القناة الرسمية للعلاقات الخارجية وهي وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات التابعة لها مثل هذا الدور. الدولة هي المسؤولة عن تحديد هدف الإستراتيجية ورسالتها، وبالتالي فإن تطوير إستراتيجية مفصلة هو قرار سياسي يصاغ في دوائر السياسة الرسمية مثل وزارة الخارجية للدولة. وبما يضمن خدمة الأهداف العامة للمجتمع والدولة ومما يمكن الدولة من مواجهة التحديات بكفاءة وفعالية.

الدبلوماسية العامة منهج حديث نسبياً في العلاقات الدولية، وقد تستخدمها الدول العظمى والمستضعفة على حد سواء وتوظفها لخدمة قضية معينة ترغب الدول أو الشعوب بتوصيلها إلى العالم. فترى الولايات المتحدة توظف الدبلوماسية العامة لترويج ثقافتها وقيمها من خلال مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية بوسائل إعلامية وتقنية¹. كما وظف شعب جنوب أفريقيا الدبلوماسية العامة لمناهضة السلطات العنصرية في بلده من خلال الحفلات الغنائية والمهرجانات. وكما وظف الشعب الفلسطيني القنوات ذاتها لتحشيد التضامن العالمي ضد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. حيث انضم جميع أحرار العالم إلى هذا الحشد، بما فيهم الإسلاميون والليبراليون والاشتراكيون، وكل المناضلين من أجل الحرية. وفي هذا السياق،

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة بيرزيت

* تشكر هيئة تحرير تسامح الدكتور سمير عوض على مساهماته المستمرة وتود أن تقدم له اعتذارها الشديد على إضافة بعض الجمل بطريق الخطأ على مقالته المنشورة في العدد ٤٤ من المجلة حول الحرية والعدالة... /رئيس التحرير.

كان خطاب الرئيس أبو مازن في الدورة السبعين لهيئة الأمم المتحدة، كان علامة فارقة في المسار السياسي الفلسطيني إذ أنه أعلن عدم التزام دولة فلسطين بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل طالما لم تلتزم الحكومة الإسرائيلية بها. وشدد على أن فلسطين تطلب الحرية والاستقلال لأنها فعلا دولة تحت الاحتلال. وكان هذا قبل مراسم رفع العلم الفلسطيني في حديقة الأمم المتحدة في نيويورك. وهذا الموقف يشير إلى أهمية متابعة الانجازات الفلسطينية على الساحة الدولية باستخدام الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية العامة كذلك خلال الفترة القادمة.

وتدور الدبلوماسية العامة في إطار الموقف والمصالح العليا للدولة كما تقررها الدبلوماسية الرسمية، إذ أن الدبلوماسية العامة تعمل في خدمة الموقف السياسي الذي تقررره الدولة عبر مؤسساتها وهيئاتها الرسمية^٢. تخدم الدبلوماسية العامة القرار السياسي فتشرحه وتوضحه وتبرره وتقدم الأجوبة على التساؤلات الخاصة به، فهي إذاً اتصال وتواصل بين الدولة والمجتمع في دولة أخرى، وهي توجه للرأي العام بجميع فئاته وشرائحه في سبيل التأثير عليه وتغير توجهاته وتطلعاته، بما يخدم مصلحة الدولة وسياساتها. وهنا يستحيل الفصل بين السياسة الخارجية للدولة ودبلوماسيتها العامة، ولا يمكن للدبلوماسية العامة أن تناقض أو تنحرف عن السياسة والمصالح الخاصة بالدولة. ففي الحالة الفلسطينية نلاحظ وجود دعم وتأييد كبير للمطلب الفلسطيني بالتححر والاستقلال في كل دول العالم تقريباً وإن كان على مستوى الشعب والمؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية خصوصاً أحزاب الخضر والأحزاب اليسارية والاشتراكية عموماً^٣. وقد تمكنت الدبلوماسية العامة من وضع أجندة اجتماعية واقتصادية وإنسانية شاملة تؤثر على اتصال الدولة بالعالم الخارجي بما يتجاوز العلاقات الدبلوماسية الرسمية^٤.

فالدبلوماسية العامة هي الطريق التي تستطيع بها الحكومة أو الأفراد أو الجماعات أن تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الاتجاهات والآراء العامة ومن هنا أهميتها في فلسطين التي تعاني من ضعف في الموارد المخصصة للجهد الدبلوماسي الرسمي. وللوصول إلى هذه الأهداف يجب تطوير خطة شاملة تشمل مكونات العلاقات عامة والدعاية والتواصل متعدد المستويات مع باقي شعوب العالم، تحدد الجمهور المستهدف بقطاعاته وفئاته المختلفة، ورسم سبل الوصول إلى الجمهور المستهدف وإقناعه. وتراعي هذه الخطة بشكل واعى ثقافة ومواقف كل بلد مستهدف. كما لا بد من وجود آلية لمراقبة تطبيق الخطة وتقييمها وتطويرها بشكل دوري. بحيث تراعي عملية التطوير حيث يكون لهذا التأثير ثقل ووزن على القرارات التي تتخذها الدولة في المجال الخارجي، فالدبلوماسية العامة تركز على مختلف أشكال الاتصال واللقاءات، أي التقاء أمة أو جماعة أو فرد من دولة معينة بفرد من دولة أخرى وهكذا.^٥

ملامح الدبلوماسية العامة الفلسطينية؟

مع وجود حاجة ملحة لتوضيح الرؤيا ووجهة النظر الفلسطينية للشعب الفلسطيني أولاً حيث تكمن أهمية ذلك في ضرورة توعية الشعب الفلسطيني بقضيته وحقوقه، وأن لديه إمكانيات للتعريف بقضيته والترويج لها بطرق غير تلك التقليدية. وللشعوب العربية والإسلامية والصديقة ثانياً، وتعدو أهمية ذلك في حقيقة أن الأمة العربية والإسلامية، هما العمقان الطبيعيان للقضية الفلسطينية ذات الهوية العربية والإسلامية، كما تتضح أهمية الاستعانة بشكل آخر من أشكال الدبلوماسية خصوصاً مع الأداء الحالي للدبلوماسية الفلسطينية التقليدية.

تحتل المطالب والحقوق الفلسطينية العادلة بتأييد عالمي كبير على مستوى الشعوب، الأمر الذي لا يتفق مع السياسات والمصالح والتحالفات التي تحكم المواقف الدولية وهنا يبرز التساؤل الكبير حول هذه المواقف الشعبية ووزنها النسبي مقارنة بالمصالح والسياسات الدولية. والسؤال هنا هو حول ثقل ووزن الدبلوماسية العامة والمواقف الشعبية على القرارات التي تتخذها الدولة في المجال الخارجي، فالدبلوماسية العامة تركز على مختلف أشكال الاتصال واللقاءات، أي النقاء أمة أو جماعة أو فرد من دولة معينة بفرد من دولة أخرى وهكذا. ^٦ بينما تحكم الدول المصالح، وبالتالي تبني علاقاتها على أساس المصلحة والأمن والاقتصاد، كما تخبرنا المدرسة الواقعية.

تختلف الدبلوماسية العامة عن تلك التقليدية، إلا أن هذا النوع الجديد من الدبلوماسية يتطلب لإنجاحه إدارة واعية من قبل وزارة الخارجية التي هي المرجعية الإدارية والتنظيمية للعمل الدبلوماسي التقليدي. لذلك يمكن تخصيص دائرة متخصصة من المهرة والمدرّبين في مجال العلاقات العامة (الدبلوماسية العامة) بوزارة الخارجية التي تشرف على التنسيق بين الوظائف التقليدية والمستحدثة لخدمة الهدف ذاته.

حق تقرير المصير والتحرر من الاحتلال هما موقفان أخلاقيان إنسانيان يمكن للفلسطينيين البناء عليهما. فلذلك يجب النظر باحترام كبير إلى كل شعوب العالم التي تساند نضالنا العادل من أجل إقامة دولتنا المستقلة، من منطلقات أخلاقية تلتزم بالحق والعدالة. ^٧ ويجب تركيز الجهود الدولية في اتجاه إقامة شبكة واسعة من علاقات التعاون الدولي في مختلف المجالات العلمية والثقافية والفنية، إذ أنه من خلال هذه الشبكات المتخصصة يمكن تزويد الدول بمختلف المعلومات والحقائق التي تحتاج إليها لدعم عملية التحرر الوطني الفلسطيني فيها بمختلف أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن هنا تبدو أهمية المنظمات الدولية والإقليمية والوظيفية والوكالات الدولية التي تعمل على تنفيذ أهداف الدبلوماسية

العامّة وتقارب الشعوب وحضاراتها والإسهام في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وتقديم المساعدة في مختلف الميادين والتي تهدف لخلق مجتمع متطور ومنفتح على الثقافات العالميّة.^٨ فالدبلوماسية العامّة هي مخاطبة الجماهير خارج الحدود الإقليمية للدولة بواسطة وسائل جديدة، في مقدمتها الإعلام والمؤتمرات والمنظمات الدولية والمهنية، ورجال العلم والثقافة والأدب والدين، بهدف المساهمة في تشكيل الرأي العام الدولي، وتركز الدبلوماسية العامّة اهتمامها على إقناع قادة الرأي من الجماهير والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية وكذلك الموظفين الحكوميين في البلدان الأخرى بالموقف السياسي أو الاقتصادي لتلك الدولة، من أجل التأثير على سلوك وقرارات الدوائر السياسية والقيادية التي يعملون فيها.^٩

استخدم الإعلام الجديد كمواقع التواصل الاجتماعي في تمكين الشباب من التجمع والاحتجاج على أوضاعهم الصعبة وحدّ من قدرة الدولة أو النظام السياسي على السيطرة والرقابة على المعلومات. حيث قدم المهنيون والمتخصصون وطلبة الجامعات والموظفون الحكوميون وغيرهم من شرائح الطبقة البرجوازية الصغيرة بديلاً ثورياً ديمقراطياً للوضع القائم المتسم بالشلل والتكلس للمطالبة بحقوق المواطن وبالديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان.

الدبلوماسية العامّة والتطورات في الموقف الفلسطيني:

المراقب للتطورات على الساحة الفلسطينية يلمس مدى عمق الأزمة السياسية التي يمر بها الشعب الفلسطيني الآن، حيث يستمر الانفصال بين شقي الوطن، ويزداد التعنت الإسرائيلي وتستأنف الهجمة الاستيطانية الشرسة خصوصاً في القدس ومحاولات تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً مع تلميح اليمين الإسرائيلي بطرد الفلسطينيين من المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وتضاؤل الآمال في الوصول إلى حل الدولتين.^{١٠}

بإمكان الشعب الفلسطيني القيام بإجراءات للحد من تراجع الوضع الفلسطيني إلى ما هو أسوأ مما هو عليه. يجب أن يتم عمل تقييم شامل للوضع الفلسطيني بما يتضمن تحديد ملامح المرحلة الحالية، ودراسة المراحل السابقة، وأن ننظر إلى مصادر القوة المتوفرة لدينا من أجل استخدامها في الخروج من الأزمة، ومصادر الضعف الموجودة من أجل محاولة إزالتها. ويشكل ذلك أول خطوة في إعداد إستراتيجية ناجحة للعمل على كل الساحات، يتم اعتمادها في تحرك الدبلوماسية العامّة الفلسطينية مستندة إلى مصادر القوة الناعمة (Soft power) التي يمتلكها الشعب الفلسطيني.^{١١}

مشكلة الوجود السياسي والجغرافي، أي مشكلة عدم وجود دولة للفلسطينيين تعنى بأموهم وأمور حياتهم في أراضيها وأراضي الدول المضيفة للجالية الفلسطينية، إضافة إلى مشاكل استمرار الاستيطان وتناقص الأراضي الفلسطينية والمساحات الزراعية ومساحات النمو السكاني.

على الفلسطينيين أن يقوموا بتقييم الخيارات وما بعدها وترتيب المستقبل الفلسطيني دون تحقيق مصلحة فتوية، فإن هذا ما يحتاجه الشعب الفلسطيني بكل مكوناته وأماكن تواجده، وقد يبدأ التقدم بهذا الاتجاه إذا ما كتب لجهود المصالحة بالنجاح، لإعادة ترميم الفراغ السياسي في السلطة، وترتيب الموقف الفلسطيني من خلال وجود موقف موحد، "كلمة سواء" مشتركة ببرنامج يتفق عليه الجميع، يحافظ على مكاسب الشعب الفلسطيني على الأرض ومن ضمنها وجود سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية لأول مرة في التاريخ، كما يضمن للشعب الفلسطيني وجود وسائل واليات متعلقة بتحقيق حقوقه المضمونة دوليا كبسط السيادة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة، وحل عادل لمشكلة اللاجئين، وغيرها من المعضلات، دون إجباره على إلغاء أي حق أو التنازل عنه. بذلك يكون الشعب الفلسطيني يحرز تقدما على الأرض.

على الفلسطيني الآن أن يحاصر حصاره ويستمر في نضاله، سيستطيع الفلسطيني بمساندة المتطوعين الأجانب ونشطاء السلام الإسرائيليين محاصرة أعمال بناء الجدار وتطويق عمل الجرافات والجيش والمستوطنين، لإرسال رسالة للمستوطنين مفادها أن وجودهم غير شرعي على أرضنا وان المواطنين الفلسطينيين قادرين على مواجهة التوسع الاستيطاني المسعور.

هنا يصبح كل توسع استيطاني وكل جدار أو موقع استيطاني جديد أو جريمة جديدة كحرق عائلة دوابشة أو حرق الطفل محمد أبو خضير في أحرش دير ياسين، يصبح موقعا للمواجهة بحضور العالم عبر المتطوعين ووسائل الإعلام وعبر الوسائل الحديثة للاتصال مثل مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت مثل "Face book" و "Twitter" وغيرها. بحيث يتحول كل نشاط للاحتلال موقع جديد للمواجهة أمام العالم ومع تأييد كبير للفلسطينيين وضد الاحتلال. فلا تساوي بين موقفين احدهما يطالب بحق تقرير المصير والاستقلال والآخر قائم على سياسة التوسع الاستيطاني.

الدبلوماسية العامة والانقسام الفلسطيني

في ضوء الحراك الجماهيري العربي المتسارع والمطالب بالتغيير، خرج الفلسطينيون في كافة أماكن تواجدهم، مطالبين قادتهم السياسيين بإنهاء الانقسام السياسي المأساوي بين الضفة والقطاع أو بين حماس وفتح رافعين شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام". يبدو من الواضح للمواطن الفلسطيني ابتعاد هدف الدولة المستقلة عنه مع مرور الوقت وتزايد البعد والقطيعة بين شقي الوطن في الضفة والقطاع. إنّ ضرورات المرحلة الحالية تتطلب من القيادات السياسية للأحزاب والحركات الفلسطينية توحيد الجغرافيا الفلسطينية والانطلاق منها إلى توحيد الإرادة السياسية.

الشعب الفلسطيني في قطاع غزة يعيش حالة من البؤس والحصار الخانق وتراجع الحريات، وتتحكم أنماط غير إنتاجية في الاقتصاد المحلي الذي يسوده نمط التبعية الاقتصادية، مثل التهريب وتجارة الأنفاق التي تعتمد على السلع التي يمكن الحصول عليها من السوق المصري، ولو بشكل غير قانوني. ويتحكم الاحتلال الإسرائيلي بكافة الموارد التي يعتمد عليها السكان مثل الإنتاج الزراعي والحيواني والماء والكهرباء والثروة السمكية. هذا يؤدي إلى استنتاج واضح ومحدد: لا بد من إنهاء الحصار على قطاع غزة بما يتفق والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وتُظهر بعض المؤشرات أن التغير الكبير الحاصل في مصر، قد يؤدي إلى تخفيف الحصار على أقل تقدير، ولكن مع رفض مصري مشدد لنقل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن القطاع إلى الرعاية المصرية.

أما في أوروبا فقد قررت دولة السويد الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧ وهو ما كان ليتم لو أن السويد كانت ستنتظر نتائج المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل.

الدبلوماسية العامة تعمل في هذا المجال، ولا يمكن القول أن كل هذه الانجازات جاءت بفضل الدبلوماسية العامة الفلسطينية، بل هي موقف أممي مؤيد للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل نيل حقوقه. ويعتبر لزاماً على الفلسطينيين معرفة هذه الصورة وكيفية التأثير على الساحة الدولية.

- Eytan Gilboa: Searching for a Theory of Public Diplomacy, The Annals: of the American Academy of Political and Social Science, Association with the USC Center on Public Diplomacy at the Annenberg School based at the University of Southern California. Los Angeles, 2008, p. 175
1. Hans N. Tuch: Commung with the World, U.S. Public, Diplomacy, Overseas, ST. Martin's Press, New York, 1990, p. 3 .
2. ٤ هبة لاما: السياسة التحريرية للحررة وسوا في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية. رسالة ماجستير. برنامج الدراسات الدولية. جامعة بيرزيت. ٢٠١١. ص ١٤ .
3. إدوارد سعيد: القلم والسيوف، دار كتعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٩. ص ٣٢ .
4. د. مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، عمان - دار أسامة للنشر والتوزيع. ٢٠٠٣ ص ١٢٥ .
5. سعيد أبو عباة: الدبلوماسية: تاريخها، مؤسساتها، أنواعها وقوانينها. دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، ٢٠٠٩. ص ٦٠ . أنظر أيضاً ، الهاشمي، ٢٠٠٣، ص ١٣٢ .
6. سعيد أبو عباة: الدبلوماسية: تاريخها، مؤسساتها، أنواعها وقوانينها. دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، ٢٠٠٩. ص ٦٠ . أنظر أيضاً ، الهاشمي، ٢٠٠٣، ص ١٣٢ .
7. إدوارد سعيد: نهاية عملية السلام - أوصلو وما بعدها، دار الآداب، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢١٠ .
8. د. مجد الهاشمي، مرجع سابق، ص ١٣٠ .
9. Giles Scott-Smith: Mapping the Undefinable: Some thoughts on the relevance of exchange programs within international relations theory. Sage full-Text Collections, University of Southern California, Los Angeles, 2008 .PP. 175
١٠. إعلان بايه: التطهير العرقي في فلسطين. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧. ص ٢٨٤ أنظر أيضاً. إدوارد سعيد: تعقيبات على الاستشراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧. ص ٤٦ .
١١. . أنظر: k. Osgood, Public Affairs. New York: Osgood, k. Nye, J. 2004. Soft power: The means to success in world politics. New York: Public Affairs. Osgood, k. 2006. Total cold war: Eisenhower's secret propaganda battle at home and abroad. Lawrence: University Press of Kansas .

قوانين

وتشريعات

الحق في السلام ونشر التسامح كمعايير لتعزيز حماية حقوق الإنسان

محمد أمين الميداني *

المقدمة

منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها والمجتمع الدولي يسعى إلى إيجاد الأجواء المناسبة لتحقيق السلم والأمن الدوليين وتجنّب الشعوب على مختلف لغاتها وأعراقها ومعتقداتها ويلات الحروب ومآسيها، فجاء تأسيس منظمة الأمم المتحدة واعتماد ميثاقها الذي تم التوقيع عليه من قبل العديد من الدول بمدينة سان فرانسيسكو الأمريكية في ٢٦/٦/١٩٤٥.

أوضحت ديباجة هذا الميثاق، وفي سبيل تحقيق غاياته، عزم شعوب الأمم المتحدة "أن تأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار"، هذا من ناحية، وكّرس هذا الميثاق، من ناحية ثانية، فصله السابع (المواد من ٣٩ إلى ٥١)، للبحث (فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان).

وحرصت بدورها المنظمات الإقليمية، ومن بينها في عالمنا العربي-الإسلامي، جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، على التأكيد على أهمية السلم والأمن الدوليين، وضرورة نشر التسامح.

حيث أوضحت المادة ٣ من ميثاق جامعة الدول العربية لعام ١٩٤٥ بأن من مهام مجلسها: "... تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام". وأكدت الفقرة السابعة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٠٨ على سعي الدول الأعضاء فيها إلى: "المساهمة في السلم والأمن الدوليين، والتفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، وتعزيز العلاقات الودية وحسن الجوار والاحترام المتبادل والتعاون وتشجيعها".

ولا شك من أن استتباب السلام والأمن الدولتين يعتمدان "على انتشار مفاهيم التسامح، وفض النزاعات بالوسائل السلمية"^(١).

* رئيس المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، فرنسا.

أستاذ محاضر في جامعة ستراسبورغ، فرنسا. أستاذ زائر، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان

وإذا عدنا لتاريخنا العربي-الإسلامي لوجدنا عدة معالم مضيئة تنادي بالسلام، وتحض على التسامح، وتدعو للتعايش السلمي والمثمر والخير.

سنتين في هذه الورقة بعض المعالم العربية-الإسلامية للسلام والتسامح (المبحث الأول)، ومن ثم جهود المجتمع الدولي لتعزيز الحق في السلام وقيم التسامح (المبحث الثاني) كمعايير لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

معالم عربية-إسلامية للسلام والتسامح

تضئ معالم كثيرة من الدعوة للسلام والتسامح التاريخ العربي-الإسلامي. وتتمثل هذه المعالم في كون السلام هو أصل العلاقات الدولية في الإسلام، كما توجد أمثلة عديدة عن السلام والتسامح في التاريخ العربي-الإسلامي.

السلام أصل العلاقات الدولية في الإسلام

لم يتردد عدد من علماء المسلمين القدامى والمعاصرين عن التأكيد على أن السلام أصل العلاقات الدولية في الإسلام^(٢)، ودليلهم آيات كريمة من القرآن الكريم نذكر منها: (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم)^(٣)، و(يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة، ولا تتبعوا خطوات الشيطان، إنه لكم عدو مبين)^(٤)، و(فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم، وألقت إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً)^(٥). كما تعزز الأحاديث النبوية الشريفة مبدأ السلام في العلاقات الدولية في الإسلام^(٦).

أمثلة عن السلام والتسامح في التاريخ العربي-الإسلامي

نستطيع أن نعطي أمثلة حية ومضيئة من تاريخنا العربي-الإسلامي فيما يتعلق بالحض على السلام والدعوة إلى التسامح. هذا التسامح الذي هو "قيمة كبرى في الإسلام"^(٧)، والتسامح نابع من "السماحة"، وقال رسول الله (ص): "بُعثت بالحنفية السمحة"^(٨).

ورصد عدد من الباحثين والمفكرين مجموعة هذه الأمثلة التي حفل بها التاريخ العربي-الإسلامي^(٩)، نستطيع أن نقدمها من خلال الوثائق التالية:

١. حلف الفضول.
٢. وثيقة المدينة.
٣. صلح الحديبية.

٤. الوصايا العشر في وثيقة الخليفة الأول أبو بكر الصديق إلى أمراء الجيوش في فتوحاتها الإسلامية.
٥. العهدة العمرية التي أصدرها الخليفة عمر بن الخطاب بعد معركة اليرموك.
٦. عهد الإمام علي بن أبي طالب لملك الأشتر.
٧. وثيقة فتح القسطنطينية^(١٠).

جهود المجتمع الدولي لتعزيز الحق في السلام وقيم التسامح

سنتطرق بداية إلى الحق في السلام، ومن ثم إلى تعزيز نشر التسامح .

الحق في السلام

اعتمدت مختلف المنظمات الدولية والإقليمية العديد من الصكوك لتؤكد فيها على الحق في السلام. وسنعطي أولاً تعريفاً لهذا الحق، قبل الدخول في تفاصيل هذه الصكوك، ونقول بأن: "الحق في السلام هو حق أساس من حقوق الإنسان، وغير قابل للتصرف بالتنازل عنه ولا للمساومة عليه، وهو الحق الذي يدعو للتعاون بين الدول، ويسمح بالتعايش السلمي، ويرفض الحرب والنزاعات المسلحة".

وإذا كنا سنبحث في الحق في السلام فلا بد أن نشير إلى نظرية "أجيال حقوق الإنسان"^(١١)، ونريد أن نركز على (الجيل الثالث)، ونفضل هنا أن نسميها (المجموعة الثالثة)، والتي تضم مجموعة من الحقوق التي طلعت بها علينا نهاية القرن العشرين، وهي الحقوق التي ارتبطت بالدعوة في سبعينيات القرن الفائت إلى اعتماد نظام اقتصادي جديد^(١٢)، وارتبطت في العقد الأخير من القرن الفائت بالمطالبة بنظام عالمي جديد أيضاً. كما جاءت المناادة من الفضاء غير الحكومي العالمي بحقوق جديدة ارتبط بعضها ببعض، وتشابكت وأصبحت تُعرف تحت اسم "حقوق التضامن"، مثل: الحق في التنمية^(١٣)، والحق في السلم، وحقوق المسنين، وحقوق المعاقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة، وتنبه كذلك المجتمع الدولي من خلال البحث في حقوق التضامن إلى بعض الأوضاع الاجتماعية المخزية والمزرية، وإلى ضرورة محاربة الفقر والتشرد والمرض.

سنتعرف الآن على دور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة (أولاً)، ودور المنظمات الإقليمية (ثانياً) في اعتماد الصكوك التي تؤكد على الحق في السلام.

أولاً: منظمة الأمم المتحدة، واليونسكو

اعتمدت هذه المنظمة الدولية ووكالاتها المتخصصة العديد من الصكوك التي تناولت الحق في السلام، وهي:

١. الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعام ١٩٤٥. وكان الهدف من تأسيس هذه المنظمة هو "المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب".

٢. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨^(١٤)، تؤكد الفقرة الأولى من ديباجته على أن "... الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم". وتوضح الفقرة ٢ من المادة ٢٦ من هذا الإعلان هدف التعليم الذي هو حق أساس من حقوق الإنسان، حيث يجب أن يهدف التعليم إلى تعزيز "... التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام". ويتلاقى مضمون هذه الفقرة من هدف (اليونسكو) الذي أشرنا إليه آنفاً.

٣. العهدان الدوليان لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٦. تؤكد الفقرة الأولى من ديباجة كل من هذين العهدين على "... أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم".

٤. إعلان طهران لعام ١٩٦٨. تضمن هذا الإعلان عدة مواد تبحث في ضرورة المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتوضح الأسباب التي تهدد هذا السلم. فنقرأ في مادته ٧: "وأن المجتمع الدولي قلق أبلغ القلق إزاء ظواهر الجحد الفاحش لحقوق الإنسان في ظل سياسة الفصل العنصري المثيرة للاشمئزاز، وسياسة الفصل العنصري هذه، التي أدينت بوصفها جريمة ضد الإنسانية، لا تزال تعكر صفو السلم والأمن الدوليين. ولذلك كان فرضاً محتوماً على المجتمع الدولي أن يستخدم جميع الوسائل الممكنة لاستئصال هذه الآفة، وكانت مشروعية النضال ضد الفصل العنصري أمراً معترفاً به". والمادة ١١ التي تنص على: "وأن حالات الجحد الفاحش لحقوق الإنسان، الناجمة عن التمييز على أساس العنصر أو الدين أو المعتقد أو صور التعبير عن الرأي، تثير ضمير البشر وتعرض للخطر

أسس الحرية والعدل والسلام في العالم".

٥. إعلان الجمعية العامة بشأن حق الشعوب في السلم لعام ١٩٨٤. إذ اعترفت هذه الجمعية بالحق في السلم وأن الحفاظ على الحياة السلمية للشعوب "هو واجب مقدس يقع على عاتق كل دولة من الدول" (١٥).

ثانياً: المنظمات الإقليمية:

أكدت العديد من الاتفاقيات التي اعتمدها مختلف المنظمات الإقليمية على الحق بالسلام، وربطته باحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ونجد من بين هذه المنظمات:

١. جامعة الدول العربية. اعتمدت الجامعة وثائق تطرقت موادها وفقراتها للحق في السلام، نذكر منها:

أ. ميثاق حقوق الطفل العربي، الذي اعتمده وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول الأعضاء في الجامعة في اجتماعهم الذي انعقد بتونس بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٣ (١٦). وتوضح المادة ١٤ من الميثاق الأساسية من هذا الميثاق بأن من حق الطفل العربي "أن يتفتح على العالم من حوله، وأن ينشأ على حب خير الإنسان، وأن يُدرك أهمية السلام والصداقة بين الشعوب، وصحة إخوانه في الإنسانية".

ب. الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمده القمة العربية المنعقدة بتونس في نهاية أعمالها بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٤، والذي دخل حيز النفاذ في ١٦/٣/٢٠٠٨ (١٧). وتضمنت ديباجة هذا الميثاق العربي أكثر من إشارة إلى السلام، حيث جاء نصت الفقرة الثانية منها على ما يلي: "...ورفضاً لأشكال العنصرية والصهيونية كافة التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلم والأمن العالميين، وإقراراً بالارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلم والأمن العالميين".

٢. منظمة مجلس أوروبا (١٨). اعتمدت هذه المنظمة الأوروبية العديد من الصكوك الأوروبية بقصد حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية في الدول الأعضاء فيها، وعددها حالياً ٤٧ دولة أوروبية (١٩). ونجد من بين أهم هذه الصكوك: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠. تنص الفقرة الثالثة من ديباجة هذه الاتفاقية على ما يلي: "وإذ تؤكد (الدول الأطراف في الاتفاقية) على ارتباطها الوثيق بهذه الحريات الأساسية التي تُعد أساس العدالة والسلام في العالم، والتي تعتمد أصلاً على نظام سياسي ديمقراطي

فعلي، من جهة، وعلى مفهوم واحد واحترام مشترك لحقوق الإنسان التي تنادي بها، من جهة ثانية؛".

تعزير نشر التسامح

لم تهمل المنظمات الدولية والإقليمية موضوع التسامح وضرورة نشره والتشجيع عليه، وجاء النص على هذا المفهوم الهام والأساس لتعزيز حقوق الإنسان في العديد من صكوك هذه المنظمات، سنقف بداية على صكوك منظمة الأمم المتحدة (أولاً)، ومن ثم على صكوك المنظمات الإقليمية (ثانياً).

أولاً: منظمة الأمم المتحدة، واليونسكو:

١. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، نذكر بما نصت عليه الفقرة ٢ من المادة ٢٦ من هذا الإعلان والتي تتعلق بهدف التعليم الذي هو حق أساس من حقوق الإنسان، حيث يجب أن يهدف التعليم إلى تعزير "... التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام".

٢. إعلان المبادئ بشأن التسامح، والذي اعتمده اليونسكو في الدورة ٢٨، تاريخ ١٦/١١/١٩٩٥ (٢٠).

٣. اليوم الدولي للتسامح. اهتمت اليونسكو بموضوع التسامح، وتم اختار يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام للاحتفال باليوم الدولي للتسامح، وجاء النص عليه في إعلان المبادئ بشأن التسامح، وتم إيجاد موقعاً إلكترونياً خاصاً بهذا اليوم^(٢١).

واعتمدت كذلك الأمم المتحدة العديد من الوثائق في هذا المجال نذكر منها:

١. قرار الجمعية العامة بشأن تحالف الحضارات.
٢. إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
٣. نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.
٤. متابعة سنة الأمم المتحدة للتسامح.
٥. سنة الأمم المتحدة للتسامح.
٦. مذكرة من الأمين العام بشأن مسألة سنة الأمم المتحدة للتسامح.

٧. مذكرة الأمين العام بشأن الإعداد لسنة الأمم المتحدة للتسامح وتنظيمها^(٢٢).

ثانياً: المنظمات الإقليمية: اهتمت العديد من المنظمات الإقليمية بمفهوم التسامح وتطبيقاته، ونذكر منها:

١. جامعة الدول العربية: الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي تطرق لمفهوم التسامح في ديباجته، وفي مواده.

حيث تنص، من ناحية، الفقرة الثانية من ديباجة هذا الميثاق على ما يلي: "وتحقيقاً للمبادئ الخالدة للدين الإسلامي الحنيف والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة والتسامح بين البشر". وتنص، من ناحية ثانية، المادة الأولى في الفقرتين ٢ و ٣ على ما يلي:

- " تنشئة الإنسان في الدول العربية على الاعتزاز بهويته وعلى الوفاء لوطنه أرضاً وتاريخاً ومصالح مشتركة مع التشعب بثقافة التآخي البشري والتسامح والانفتاح على الآخر وفقاً لما تقتضيه المبادئ والقيم الإنسانية وتلك المعلنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- إعداد الأجيال في الدول العربية حياة حرة مسئولة في مجتمع مدني متضامن وقائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات وتسوده قيم المساواة والتسامح والاعتدال".

٢. منظمة مجلس أوروبا. يتكرر كثيراً مفهوم "المجتمع الديمقراطي" في مواد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وفقراتها^(٢٣). وقد أشارت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان^(٢٤) في العديد من أحكامها إلى أن مبدأ "التسامح" يُعدّ عنصراً أساسياً في المجتمع الديمقراطي الأوروبي^(٢٥).

٣. منظمة التعاون الإسلامي^(٢٦): تنص الفقرة ١ (أ) من المادة ١٢، من عهد حقوق الطفل في الإسلام لعام ٢٠٠٥^(٢٧)، على ما يلي: "تنمية شخصيته وقيمه الدينية والأخلاقية وشعوره بالمواطنة وبالتضامن الإسلامي والإنساني وبث روح التفاهم والحوار والتسامح والصدقة بين الشعوب".

الخاتمة

يمر المجتمع الدولي بدوله ومنظماته بأوقات عصيبة وصعبة، وكذلك المجتمع المدني بمختلف مؤسساته. حيث تقع أعمال تُوثر على السلم والأمن الدوليين، و ينتشر الخوف والرعب بسبب التهديدات والأعمال الإرهابية التي تخلف ضحايا ومشردين نتيجة القتل والاجتياح والعنف بكل أشكاله، كما تبرز ممارسات التطرف والغلو بأنواعها وفي كل المجتمعات، وتتناقلها كذلك مختلف وسائل الإعلام في معظم البلدان، ولكنها تبالغ حيناً وتضخم أحياناً أخرى حين تعرضها أو تحللها، وقليلاً ما ترصد هذه الوسائل الوقائع بأمانة وحرفية.

لقد حاولنا في هذه الورقة أن نذكر بضرورة التأكيد على الحق في السلم، وقيم التسامح والتعايش السلمي بقصد تعزيز حماية حقوق الإنسان، ورصدنا عدد من المعالم العربية-الإسلامية المضيفة والتميزة والتي تدعو للسلم والتسامح والتعايش وتحت عليهم، هذا من جهة.

وعرضنا، من جهة ثانية، لجهود المجتمع الدولي ممثلاً بمنظماته الدولية والإقليمية وما اعتمده من مختلف الوثائق بغرض التأكيد على الحق في السلم وخلق أجواء التسامح والتعايش، وإيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق كل ذلك، هذا من طرف. وأشرنا، من طرف آخر، للسعي الدؤوب لهذه المنظمات لإعلاء قيم التسامح والحث عليها، وليسهم كل ذلك في آخر المطاف بتعزيز حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية بغض النظر عن أي تمييز من أي نوع وشكل.

ولا يجب ألا ننسى في هذا المجال جهود المنظمات غير الحكومية في مجال الدعوة إلى السلام ونبذ العنف وتعزيز التسامح. وتمثل، برأينا نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في مجال نشر التسامح والتشجيع عليه مثالا حيا وفعليا لهذه الجهود. فالمرکز يصدر منذ سنوات مجلة عنوانها (تسامح) تنشر عدة بحوث ودراسات عن التسامح بمختلف أشكاله وتطبيقاته في العالم العربي^(٢٨)، كما أنه خصص جائزة سنوية باسم (الجائزة العربية للتسامح)، تُمنح لشخصية أو مجموعة أشخاص تنشط وتساهم وتدعو للتسامح^(٢٩).

الهوامش:

١. (١) أكمل الدين إحسان أوغلي، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد، منظمة التعاون الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٣١.
٢. (٢) انظر، وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام، مقارنة بالقانون الدولي الحديث، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧، ص ٩٤ وما بعدها.
٣. (٣) سورة الأنفال، آية ٦١.
٤. (٤) سورة البقرة، آية ٢٠٨.
٥. (٥) سورة النساء، آية ٩٠.
٦. (٦) الزحيلي، مرجع سابق، ص ٩٦ وما بعدها.
٧. (٧) عباس الجراري، مفهوم التعايش في الإسلام، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، ١٩٩٦، ص ٩.
٨. (٨) المرجع السابق، ص ٩.
٩. (٩) انظر:
١٠. - غانم جواد، "تطور وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية" ص ٩ وما بعدها، والباقر العفيف "وثائق حقوق الإنسان الإسلامية في السياق التاريخي والاجتماعي"، ص ٦٧ وما بعدها، في: غانم جواد (تحليل وتقديم)، الحق قديم، وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية، سلسلة مناظرات حقوق الإنسان ٨، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٠.
١١. - عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي، الثقافة والدولة، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٩١ وما بعدها.
١٢. (١٠) يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه الوثائق في المراجع أعلاه.
١٣. (١١) انظر بخصوص هذه النظرية وتفصيلها ومن نادى بها وانتقاداتنا لها، محمد أمين الميداني، "الحقوق المدنية والسياسية/ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، في: محمد أمين الميداني، دراسات في الحماية الدولية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، منشورات المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان، جنيف، ٢٠١٤، ص ١٦٧ وما بعدها.
- ١٤.
١٥. (١٢) يقدّم محمد بدجاوي، القاضي في محكمة العدل الدولية (١٩٨٢-٢٠٠١)، والذي شغل أيضا منصب رئيس المحكمة بين أعوام (١٩٩٤-١٩٩٧)، من أوائل من بحث وكتب حول هذا النظام الاقتصادي الجديد، انظر:
١٦. M. BEDJAOUÏ، Pour un nouvel ordre économique international، Unesco، Paris، ١٩٧٩.
١٧. (١٣) انظر بخصوص الحق في التنمية، محمد أمين الميداني، "التربية على حقوق الإنسان والحق في التنمية"، في: محمد أمين الميداني، دراسات في الحماية الدولية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، منشورات المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان، جنيف، ٢٠١٤، ص ٨٧ وما بعدها.
١٨. (١٤) انظر بخصوص مشاركة الدول العربية بصياغة هذا الإعلان العالمي، محمد أمين الميداني، "العرب وصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" في: دراسات في الحماية الدولية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، منشورات المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان، جنيف، ٢٠١٤، ص ١٢٩ وما بعدها.
١٩. (١٥) محمد يوسف علوان، محمد خليل وموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان. المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الثاني، منشورات دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى/الإصدار الثالث، ٢٠١١، ص ٣٥٩.
٢٠. (١٦) يمكن الاطلاع على نص هذا الميثاق في: وائل علام، الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٨٩ وما بعدها.
٢١. (١٧) انظر بخصوص هذا الميثاق ومواده وآليته، محمد أمين الميداني، الميثاق العربي لحقوق الإنسان. دراسات ووثائق. حقوق

- الإنسان، سلسلة إصدارات جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، دار المنى للطباعة والنشر، طرابلس، لبنان، ٢٠١٢.
٢٢. (١٨) انظر بخصوص هذه المنظمة وتأسيسها وميثاقها، محمد أمين الميداني، النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، الطبعة الرابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤، ص ٢٩ وما بعدها. (لاحقاً، الميداني، النظام الأوروبي).
٢٣. (١٩) انظر هذه الصكوك في: الاتفاقيات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، ترجمة وإعداد الدكتور محمد أمين الميداني، والدكتور نزيه كسيبي، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة تعليم حقوق الإنسان ٢٢، القاهرة، ٢٠١٠.
٢٤. (٢٠) انظر نض هذا الإعلان في: شعبان، مرجع سابق، ص ١٧١ وما بعدها.
٢٥. (٢٠) انظر هذا الموقع على الرابط:
٢٦. <http://www.un.org/ar/events/toleranceday/documents.shtml>
٢٧. (٢٢) انظر نصوص هذه الوثائق على الرابط السابق.
٢٨. (٢٣) انظر بخصوص "مفهوم المجتمع الديمقراطي"، محمد أمين الميداني، "مفهوم المجتمع الديمقراطي" في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، في: محمد أمين الميداني، دراسات في الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان، الطبعة الثانية، منشورات مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، اليمن، ٢٠١٢، ص ٥٩ وما بعدها.
٢٩. (٢٤) انظر بخصوص هذه المحكمة الأوروبية، الميداني، النظام الأوروبي، ص ١٣٥ وما بعدها.
٣٠. (٢٥) انظر، محمد أمين الميداني، "ما هو مفهوم "المجتمع الديمقراطي" في أوروبا؟"، في: محمد أمين الميداني، حقوق ومواقف، الطبعة الثانية، منشورات المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ستراسبورغ، ٢٠١٢، ص ٢٢١ وما بعدها.
٣١. (٢٦) انظر بخصوص جهود هذه المنظمة في مجال حقوق الإنسان، محمد أمين الميداني، مدخل إلى منظمة التعاون الإسلامي وحماية حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، منشورات معهد جنيف لحقوق الإنسان، الرباط، ٢٠١٣.
- ٣٢.
٣٣. (٢٧) انظر نص هذا العهد على الرابط:
٣٤. <http://www.oic-oci.org/arabic/conventions/Rights%20A.pdf/Islam>
٣٥. (٢٨) انظر رابط المجلة:
٣٦. <http://www.rchrs.org/ar>
٣٧. (٢٩) تم منح رئيس الوزراء اللبناني السابق الدكتور سليم الحص أول جائزة عربية للتسامح من قبل هذا المركز في عام ٢٠٠٩، انظر الرابط التالي لمعرفة أسماء من حصل عليها في السنوات اللاحقة:
٣٨. <http://www.rchrs.org/ar>

تقارير

من أجل مساحة مشتركة بين اللبنانيين

وفيق الهواري *

يبدو أن النظام السياسي اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية و الغنائمية وصل إلى طريق مسدود ، و لم يعد قادراً على تقديم حلول للمشاكل التي يواجهها لبنان ، وإن الشلل سيطر على مرافق السلطة و مؤسساتها .

منذ أكثر من عام و مجلس النواب لم يستطع إنتخاب رئيس للجمهورية ، و هو لا يجتمع لممارسة دوره التشريعي و الرقابي ، و في المرات القليلة التي إجتمع بها كانت الغاية التمديد لنفسه، و يعتقد بعض الخبراء القانونيين أن تمديده لنفسه للمرة الثانية غير دستوري ، و الحكومة تمارس دورها بالتراضي بين زعماء الطوائف السياسيين من دون المبادرة لتنفيذ خطوات قد تخفف من وطأة الأزمة السياسية و الإقتصادية التي تمر بالبلد .

وبات جلياً أن المكونات الأساسية في لبنان ربطت خطواتها السياسية بالقوى الإقليمية و روجت إلى إستحالة تقديم أي حل بعيداً عن تطورات الأزمة السورية . و ذهب أحد مكوناتها بعيداً عندما قرر منفرداً الخروج على الكيان و الإلتحاق بأحد طرفي النزاع في سورية .

كل ذلك يجري وسط غياب خطط وطنية و مخططات توجيهية تتصدى للمشاكل المزمنة التي يعاني منها لبنان و منها مشكلة النفايات ، فلبنان يفتقر إلى خطة بيئية تأخذ بعين الاعتبار المساحة الجغرافية و الطرق الافضل لمعالجة النفايات . و تعتمد السلطة على خطط متفرقة تنفذ في كل قضاء أو محافظة على حدة. و هذه الخطط المتفرقة تعتمد على إمكانية إستفادة زعماء الطوائف السياسيين من معالجة النفايات و زيادة النهب للمال العام .

في العاصمة بيروت و محافظة جبل لبنان ، كلفت شركة سوكلين بكنس و جمع و طمر النفايات و تتوجه أصابع الإتهام لأصحاب هذه الشركة "المجهولين " و الذين يعتقد أنهم من الزعماء

* صحفي لبناني - عضو هيئة تحرير تسامح

السياسيين ، بممارسة الإحتكار والحصول على أموال طائلة تفوق بكثير الاسعار الرابحة . واعتمدت سوكلين على مطمر الناعمة ، وهو يقع في منطقة جغرافية تحت سيطرة الزعيم الدرزي وليد جنبلاط ، والتي انتهى عقدها ، الممدد لسندات طويلة ، في الاسبوع الاول من آب ٢٠١٥ . وتدور الأحاديث إلى ان جنبلاط حاول تحسين وضعه والحصول على حصة أكبر من خلال اقبال المكب ، وهذا ما جعل العاصمة بيروت وجبل لبنان مكباً كبيراً للنفايات .

كانت هذه الشرارة التي اطلقت حراكا شبابياً يطالب الحكومة بتنفيذ خطة طوارئ لمعالجة النفايات ، حيث بدأت التحركات الشبابية خجولة ، لكن السلطة لا تملك حلولاً سوى التصدي للمتظاهرين بالعنف . هذا السلوك السلطوي دفع فئات اجتماعية مختلفة للمشاركة في التحركات التي بلغت ذروتها يوم ٢٩ آب ٢٠١٥ .

في تلك الأثناء أجرت وزارة البيئة مناقصة لتلزم شركات لجمع ومعالجة النفايات وتبين أنها شركات لها علاقات مباشرة مع أقطاب السلطة السياسية ، مما زاد من حرارة التحركات الشعبية ودفع وزارة البيئة والداخلية إلى إلغاء المناقصة ، والعودة إلى نقطة الصفر ، وشكلت لجنة وزارية لدفع خطة لمعالجة النفايات والتي استعانت بخبراء واختصاصيين من القطاع الخاص والقطاع المدني والأهلي . هذه اللجنة توصلت إلى وضع خطة اقرها مجلس الوزراء في جلسة خصصت لهذه الغاية . لكن يبدو أن هذه الخطة مازالت قاصرة "ودعسة" ناقصة لمواجهة الأزمة وجاء في الخطة ، خطة شهيب لأزمة النفايات في توزيع المطامر وإعادة الدور إلى البلديات، إن موضوع النفايات متعدد الجوانب ، وأن الحلول التي يمكن إعتمادها في شأنه هي عابرة للطوائف والفئات، وان المخارج المعتمدة في الكثير من الدول ليست واحدة ، وانما هي متعددة كالترحيل او الطمر او المحارق ، وهناك فرق بين الحقيقة والانطباع لدى الناس ، وإزاء هذا الواقع لا بد من سحب هذا الملف من التجاذب السياسي ولا بد من التصدي له بشكل حاسم لوضع حد للمأساة التي يعيشها المواطنون .

وتضمنت الخطة اقتراحات حلول للانتقال من الأزمة إلى إدارة مستدامة ، فتناولت الاجراءات التنفيذية للحلول المرحلية المقترحة، بما في ذلك الاجراءات المتعلقة بإزالة فورية للنفايات المتراكمة في الشوارع وفي المراكز المؤقتة المستخدمة منذ ١٧/٧/٢٠١٥ ، وإن هذه الخطة تحتاج إلى إلتزام سياسي واضح من كل القوى السياسية في تحمل مسؤوليتها أمام المواطنين ، كما أنها تحتاج إلى تفهم من كل المواطنين خاصة أبناء المناطق التي لحظت في الإقتراحات لإقامة مواقع معالجة وطمر تستوفي الشروط الصحية والبيئية والعلمية المطلوبة لمدة لن تتجاوز ١٨ شهراً من تاريخ البدء بالحل المتكامل . علماً وبوضوح أن مسار الحل تكاملي بين المناطق بتحضير المواقع المحددة وبالنقل إليها بوقت واحد لضمان نجاح الخطة .

أما المقررات التي اتخذها مجلس الوزراء هي :

١. الموافقة على عناوين وتوجهات الخطة لجهة الاختصاص استناداً لمبدأ لا مركزية المعالجة ، وإعطاء الدور للبلديات واتحاداتها في تحمل مسؤولية الملف للمرحلة المستدامة وفق آليات تنفيذية يجري إعدادها لهذه الغاية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة المعالجة المحلية على أن يعتمد معيار متوازن يراعي تقسيمات الاقضية أو الكميات وأن يؤخذ مباشرة بأي مشروع جاهز من البلديات أو الاتحادات لمعالجة نفاياتها على أن يتم التنفيذ بإشراف فريق فني مركزي برئاسة وزير الداخلية يضم ممثلين عن وزارات البيئة والمالية ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وعدد من الخبراء

٢. الموافقة على اعتماد مطمرين صحيين يتم تحضيرهما وفق المعايير البيئية في منطقة سرار في عكار ، ومنطقة المصنع في سلسلة جبال لبنان الشرقية ، بعد استطلاع رأي اتحاد البلديات واستخدام معمل معالجة النفايات في صيدا لاستقبال جزء من الكميات خلال المرحلة الانتقالية واستكمال دراسة استخدام مكب برج حمود في المرحلة المقبلة في اطار خطة تأهيله بما يخدم انماء المنطقة وفق الدراسات التي تعد لهذه الغاية مع البلدية والجهات المعنية وتكليف مجلس الإنماء و الإعمار إعداد الدراسات اللازمة مع وزارة البيئة لتأهيل مكب رأس العين والمباشرة بتلزمه.

٣. بالتزامن مع تنفيذ البند السابق ، الموافقة على نقل النفايات المتراكمة في منطقة بيروت وجبل لبنان والتي لم تطمر بين ١٧-٧-٢٠١٥ وحتى تاريخه إلى مطمر الناعمة الذي يفتح لهذه الغاية لمدة سبعة أيام ، على أن تبدأ بعدها فوراً أعمال الترتيب والتغليف والتخضير و انتاج الطاقة الكهربائية لتوزع مجاناً على القرى المجاورة .

٤. تكليف مجلس الإنماء و الاعمار اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجهيز وتشغيل المواقع المقترحة للمعالجة والتخلص النهائي من النفايات خلال فترة شهر وفقاً للارشادات الفنية المحددة المرفقة بالقرار مع ترتيبات الاشراف اللازمة .

٥. ابلاغ المشغل الحالي لمنطقة خدمات بيروت وجبل لبنان عدم تجديد عقود المعالجة والطمر والاشراف

٦. تكليف مجلس الإنماء و الاعمار تمديد عقد الكنس والجمع والنقل مع المشغل الحالي لفترة لا تتجاوز ١٨ شهراً من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على هذا التمديد وتعديله وفقاً للمهام الفعلية وتكليفه تنظيم عقد الاشراف على هذه الاعمال و اجراء عقد مصالحة عن الفترة الممتدة من تاريخ ١٧/٧/٢٠١٥ إلى حين سريان تمديد العقد اعلاه بالاضافة إلى تسديد تكاليف أشغال الطمر في مطمر الناعمة وفقاً للبند رقم ٣

٧. الطلب من مجلس الإنماء و الاعمار رفع نتائج البندين ٤ و ٥ الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار فور الانتهاء من تحضيرهما .

٨. الموافقة على المراسيم المقترحة من وزيرى المال والداخلى لتوزيع حصص البلديات واتحاداتها من واردات الهاتف الخليوي الممولة من وزارة الاتصالات كاملة من دون حسم والصندوق المستقل بما فيها جدول المبالغ العالقة في الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠١٠

٩. الموافقة على تخصيص سلفة خزينة بمبلغ ١٥٠ مليار ليرة لبنانية لمشاريع تنمية لمنطقة البقاع بواسطة الهيئة العليا للاغاثة .

ردود الفعل على هذه الإجراءات جاءت سريعة ، أهالي عكار رفضوا تحويل منطقتهم الى مزبلة ، ورفضوا الرشوة التي حاولت السلطة تقديمها إلى البلديات لقاء موافقتها عن إقامة المكب ، وأهالي البقاع الأوسط تظاهروا رفضاً للخطة ، وأهالي منطقة الناعمة هددوا بالسلبية إذا حاولت السلطة إعادة فتح مكب الناعمة ، أما في صيدا فأعلنت منظمات المجتمع المدني رفض أي إستقبال لنفايات المناطق الأخرى لمعالجتها في معمل المعالجة الموجود في صيدا قبل تحقيق شروط محددة تتعلق بالكشف التقني على المعمل لمعرفة قدراته الحقيقية ، وإيجاد مطمر للعوادم التي تبقى بعد المعالجة ، كذلك تقديم حوافر مادية لبلدية صيدا لقاء الموافقة على معالجة كميات إضافية من النفايات .

ويبدو حتى هذه اللحظة ، لا تملك الحكومة أية حلول ممكنة لمعالجة أزمة النفايات ، وهي بالتالي أمام خيار وحيد هو القمع العاري للجمهور المتدفق في شوارع بيروت ، وهذا القمع العادي يمكن أن يؤدي إلى إتجاهين ، الإتجاه الأول سيطرة الأجهزة الأمنية على مسار البلد ، وتصبح السلطات السياسية المختلفة تحت هيمنة الأجهزة التي تشكل فروعاً أمنية عسكرية بيد زعماء الطوائف السياسية ، أما الإتجاه الثاني فهو الفوضى التي تنهي وجود الكيان اللبناني ، و يتحول بالتالي إلى مقاطعات و محافظات كل منها تحت سيطرة زعيم طائفي .

أما الحراك المدني، الذي وصفه البعض بأنه إنتفاضة أو ثورة في وجه السلطة الغنائمية القائمة على المحاصصة ، فهو لا شك محاولة لبناء مساحة مشتركة بين اللبنانيين بعد أن تقطعت أوصال العلاقة بين مكوناتهم منذ عام ٢٠٠٥ و بعد خروج الجيش السوري الذي كان مقيماً بوكالة أميركية ، و إزدادت حدة الإنقسامات السياسية المرتكزة على الطوائف اللبنانية ، و بات زعماء الطوائف عاجزين عن التوصل إلى تسوية سياسية تعبد اللحمة و لو مؤقتاً إلى اللبنانيين ، فأنت أزمة النفايات لتفتح الباب أمام محاولة بناء مصالح

مشتركة بين اللبنانيين ، لكن يمكن وصف الحراك أنه إنفجار تدمرات الشعب اللبناني ، و من يتابع وسائل الإعلام يجد أن المتظاهرين ليسوا موحدين بمطالبتهم ، كل حمل صليبه و شارك في المسيرات ، كل يعبر عم مأساته مع السلطة القائمة ، حتى أن تحديد الهدف من هذا الحراك لم يصل إلى نقطة واحدة فأحدى الحملات تربط المعالجة بانتخاب رئيس للجمهورية ، و حملة أخرى تطالب بانتخاب مجلس نيابي جديد ، و حملة أخرى تطالب بقانون إنتخابي على أساس النسبية و لبنان دائرة واحدة ، و في مجال معالجة أزمة النفائات ، هناك نقاش واسع حول ما طرح من تحويل مسؤولية المعالجة إلى البلديات ، و بالتالي يسهل محاسبتها و الرقابة على أعمالها ، و البعض الآخر يرى في البلديات أدوات لا يقل فسادها عن فساد أهل السلطة أنفسهم ، و الذين يطبقون على البلديات و يسيرون أمورها . لكن النقطة المضيئة أن الحراك المدني و الشبابي لم يعف أحداً من المسؤولية و أن جميع القوى السياسية السلطوية مسؤولة عما آل إليه الوضع .

ردود فعل القوى السياسية جاءت مضحكة ، معظمها أبدى تفهمه للمطالب و أيد مطالب المتظاهرين ، لكن أبدوا عدم رضاهم عن الأساليب المتبعة ، و بعض القوى نظر إلى هذا الحراك بأنه حركة "أولاد" لأنه مشغول بقضايا أكبر من لبنان و شعبه .

الحراك المدني الشبابي أعاد الإعتبار لشارع متنوع قادر على إستيعاب جماهير من مختلف الطوائف نزلت إلى الشوارع لتقول لكل أطراف السلطة : كفى سرقة و نهب .

الاستراتيجيات النفسية في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي

عماد موسى *

مما لا شك فيه ، أن منتجي الخطاب هم من يتحكم على عمليات الإنتاج وسيطر عليه ، وهم من يحدد الاستراتيجيات ، ورويتها بقصد تحقيق الغايات والمقاصد التي وضعت لها هذه الإستراتيجيات ، وبلغة الاتصال فإن المرسل " يختار إستراتيجية الخطاب المناسبة للسياق ، وفقاً لما تقتضيه سلطته، إما بتفعيلها، أو بالتنازل عنها " ^١ .

وانسجاماً مع حالة التعبئة للرأي العام الإسرائيلي إزاء قضية ما، يعمد الخطاب إلى إحداث تغييرات سلوكية سواء أكانت على المستوى الفردي أم الجمعي، وهذا ما دفعهم إلى تبني إستراتيجية الفرع الجماهيري، لبثها بين الرأي العام ،ومن ثم دفعه للاستجابة لمواقف الحكومة، لأن الخطاب في هذه الحالة يعمل وسيطاً بين السلطة والرأي العام، ومهمة الوسيط؛ هو نقل الرسائل بصور مختلفة وباستراتيجيات مختلفة، ومن أبرزها :-

أولاً: الفرع الجماهيري (Mass hysteria)

حيث وظف الخطاب الإعلامي الإسرائيلي إستراتيجية سيكولوجية هي إستراتيجية الفرع الجماهيري ، ويتم حصر معنى الفرع لغوياً وبحسب المعجم الوسيط في ثلاث معان أساسية وهي (الخوف والذعر ، اللجوء ، الإغاثة)، وفي علم النفس يعرف على أنه " حالة أو شعور بالخوف المفاجئ " ^٢

ولتوضيح ذلك نستعرض خطاباً نموذجاً للفرع الجماهيري: (المضمون: الأسد على علم جيد بان إسرائيل التي تهجم بسلامة غير تقليدي أو سلاح يؤدي إلى دمار جماهيري ستستخدم كل الوسائل التي تحت تصرفها كي تعاقب سوريا. ومن شأن الضربة الإسرائيلية، من ناحية الأسد، أن تكون ضربة قاضية، ولهذا فليس له أي مصلحة بمهاجمة إسرائيل ^(٣)

ويتابع الخطاب وظيفته في بث الفرع الجماهيري من خلال توظيف تكتيك السؤال الذي

يدفع مستقبل مضمون الخطاب بأجوبة الخوف: " سيكون أم لن يكون هجوم أمريكي؟ هل سترد سوريا بإطلاق الصواريخ على إسرائيل؟ هل سيمطرنا الطاغية السوري بسلاح غير تقليدي؟ لماذا لا يوجد ما يكفي من الكمادات. هل الجبهة الداخلية محصنة بما فيه الكفاية؟ هل الجيش الإسرائيلي جاهز حقاً للتحدي الذي يقف أمامه، إذا ما كان وعندما سيكون مطالباً بالعمل في سوريا؟ متى بالضبط سيهاجم الأمريكيون؟

كان يمكننا أن نواصل طرح المزيد، فالمزيد من الأسئلة في أعقاب الشكوك الذي تتراكم في وسائل الإعلام وبين الجماهير الإسرائيلية بالنسبة للحرب ضد الأسد. المشكلة هي أن ليس لأحد جواب حقيقي لكل هذه الأسئلة وكل لديه تخمين منفلت العقل يصبح مادة إعلامية، تدخل الناس في فزع زائد".

فبعد أن حقق الخطاب غايته في بث الفزع في روح الجماهير حول استعمال الأسد للسلاح الكيماوي، وعبر أسئلة تثير الخوف، يبدأ الخطاب بالتراجع كما لاحظنا في الفقرة السابقة، ولكنه تراجع فيه إيحاء أكبر بتفجير الفزع؛ لأنه تأكيد على المخاوف فالخطاب لا يريد طرح المزيد من الأسئلة التخويقية الوجودية لعدم وجود جواب، ويؤكد على أن طرح مزيد من الأسئلة، قد "يصبح مادة إعلامية تدخل الناس في فزع زائد"

ويتابع منتج الخطاب بث روح الفزع "وحتى رئيس الوزراء وجد من السليم أن يث رسالة مرئية للجمهور في إسرائيل كي يهدئ روعه، ويعد بان يفعل قادة إسرائيل كل شيء لحماية أمن المواطنين. فهل هدأ روع المواطنين؟ الطريق الأكثر أماناً وصحة للتهدة وتبديد التوترات هو قول الحقيقة للجمهور. ولهذا فسأحاول بشكل عاقل تحليل الواقع ومحاولة استخلاص الاستنتاجات بناء على ذلك." نلاحظ كيف يستخدم الخطاب لغة تعبر عن الفزع، عبر استعمال مفردات "يهدئ، هدأ، روع، وكلمة مشكوك، حماية امن، والتهدة..."

يستمر منتج الخطاب في تعزيز إستراتيجية الفزع الجماهيري، "وحسب مصادر علنية وخبيرة في المجال، قرر أوباما أن لا مفر من هجوم في سوريا في ضوء استخدام السلاح الكيماوي من قبل الأسد ورجاله. لا يوجد تفسير مبرر لماذا قرر بالذات الآن الأسد اجتياز الخط الأحمر. قبل أشهر عديدة كانت إسرائيل بالذات هي التي أصدرت الأخطار باستخدام السلاح الكيماوي. القرار تم والتراجع عنه غير معقول على نحو ظاهر. خطوة من هذا النوع ستضر بشدة بالمكانة الدولية للولايات المتحدة التي على كل ليست في أفضل الأحوال. مسألة التوقيت، لشدة الدهشة، ليست هامة بهذا القدر. المهم أن أوباما نجح في أن يخلق ائتلافاً على ما يكفي من الجدية للعمل. ومن أجل الحصول على الشرعية للعمل، على الولايات المتحدة أن

تعمل بشدة في المجال السياسي. قرار البرلمان البريطاني بعدم السماح لرئيس الوزراء بالخروج إلى الحرب إلى جانب الولايات المتحدة يجسد كم هي كثيرة العوائق. أو باما وحده هو الذي سيقرر متى الهجوم، وأغلب الظن، فانه لن يشرك وسائل الإعلام في تحديد الموعد والساعة الدقيقين.

لقد أعلنت الولايات المتحدة وشركاؤها (المتبقون) على الملأ بان ليس في نيتهم احتلال سوريا. ومعنى هذا التصريح هو أن العملية العسكرية ستتضمن هجوما جويًا وإطلاق صواريخ من السفن الحربية. والأهداف التي اختيرت ستكون عسكرية فقط ولا سيما مخزونات السلاح الكيميائي. أما الأهداف المدنية أو رموز السلطة فلن تهاجم لان أو باما يفهم معنى ذلك. والتلميحات بذلك بارزة للعيان. غير أن الواقع يمكنه أن يتغير بين لحظة وأخرى. والخطط العسكرية لم تكن أبدا مآلها النجاحات فقط بل والإخفاقات أيضا."

وإذا كان كذلك، فان حكم الأسد ليس في خطر فوري، وبالتأكيد ليس في خطر أكبر مما يوجد الآن. ومن هناك يطرح السؤال، لماذا يخاطر الأسد بنفسه بفتح جبهة أخرى ضد إسرائيل التي هي قادرة حقا على تحقيق انهيار لحكمه؟ إن الأسد على علم جيد بان إسرائيل التي تهاجم بسلاح غير تقليدي أو بسلاح يؤدي إلى دمار جماهيري ستستخدم كل الوسائل التي تحت تصرفها كي تعاقب سوريا. ومن شأن الضربة الإسرائيلية، من ناحية الأسد، أن تكون ضربة قاضية، ولهذا فليس له أي مصلحة بمهاجمة إسرائيل. الأسد قادر على الخروج من الهجوم الأمريكي - الأوروبي وهو لا يزال الحاكم، ولهذا فان الفزع في إسرائيل زائد. الإعداد الدقيق لسيناريو اقل تفاؤل يستدعيه الواقع. ينبغي الأمل في أن يكون الجيش الإسرائيلي مستعدا للتحديات، إذا ما فرض علينا هجوم مفاجئ.

وأخيرا، سأتناول باختصار مسألة الكمامات. لم امتنع أبداً عن انتقاد الجيش الإسرائيلي عندما كان هذا مبررا، حسب أفضل فهمي. في موضوع توزيع الكمامات ليس الجيش الإسرائيلي هو المذنب الوحيد. المذنب هو ذات الجمهور غير المبالي والمستهتر الذي يمتنع عن التوجه إلى تغيير الكمامات عندما يستدعي لذلك. لا تلوموا الجيش الإسرائيلي بل لوموا قبل كل شيء أنفسكم" (٤)

وبمكننا القول: انه ربما قد تم توريث أو دفع طرف ما لاستعمال السلاح الكيماوي الذي خفض من مستويات الفزع الجماهيري إلى أدنى مستوى عبر استجابة سوريا السريعة لتسليم السلاح الكيماوي والالتزام بعدم تصنيعه، فهل حقق الخطاب مبتغاه، من خلال هذه الإستراتيجية؟

ثانياً: إستراتيجية الهستيريا الجماعية

- الهستيريا في العلوم السيكولوجية "هي اضطراب في السلوك تتحول فيه الصراعات النفسية إلى أعراض جسمية، ويمكن تصنيف الأعراض في ثلاثة أنواع:
١. اضطرابات فيزيقية دون وجود أي مرض في العضو أو لأعضاء
 ٢. مبالغة في الأعراض العضوية
 ٣. أمراض عضوية ناتجة عن توتر نفسي".^(٥)

مصطلح هستيريا المستخدم في عبارة "هستيريا جماعية" لوصف ردود أفعال، أي ذعر الجمهور وهي مهما اختلفت أسماؤها، مثل: هستيريا المجموعة أو مرض الجمهور ذو المنشأ النفسي أو السلوك الجماعي الوسواسي هي ظاهرة نفسية اجتماعية تتجسد في الأعراض الهستيرية نفسها في أكثر من شخص واحد.

من هنا وظف الخطاب أيضاً هذه الإستراتيجية؛ كمصطلح نفسي له أعراضه الواضحة، كما هو وارد في التعريف للتعبير عن حالة التردّي النفسية، التي يرمي الخطاب إيصال الرأي العام إليها، كي تتوافق مع القيادة السياسية في قرارها بشأن ضربة عسكرية ضد مسببات الحالة الهستيرية، وضد التهديد الوجودي. لذا، جاء الخطاب معنونا " بصناعة الهستيريا" للتأثير على أن الأمراض النفسية أضحت صناعة، مثلها مثل صناعة الثقافة والمعرفة والإعلام. وللقول: أن هذا المنتج موجه من الخطاب الإعلامي ومرجعياته، نحو الداخل الإسرائيلي وليس ضد الآخر، من أجل التأثير فيه، وإقناعه، وإزاء هذه الحالة فإننا نستطيع القول أن التواصل بين المرسل ومستقبل رسالة الخطاب "هو فعل منتج للدلالة وليس مستهلكا لها".^(٦)

ونلاحظ كيف طور الخطاب الإعلامي الإسرائيلي من إستراتيجيته، ليتجه إلى تبني إستراتيجية الفرع الجماهيري، التي اتخذت وسائل الإعلام الإسرائيلية من عملية التغطية "لإعلانات الجيش الإسرائيلي عن البدء في اختبار لنظام إنذار في البلاد، بواسطة الرسائل النصية لإبلاغ السكان في حال وقوع هجمات صاروخية، وسيتم إرسال رسائل باللغة العبرية، والعربية، والإنجليزية، والروسية إلى الهواتف النقالة الخاصة، في مناطق عديدة منها: القدس وحيفا وتل أبيب".^(٧)

لذا، نجد أن إستراتيجية صناعة الهستيريا: هو تطوير لإستراتيجية الفوبيا وتحويل حالة الخوف الفردي إلى حالة من الفرع الجماهيري ويعني فرع جماعة من الناس لها قاسم مشترك فيظهِرون علامات القلق في وقت واحد وعلامات القلق مؤشرات يمكن أن تتضمن أعراضاً جسدية هي

الهستيريا الجماعية. إذ أنه وراء المقاصد الظاهرة للخطاب " يختبئ نوع من الخوف ولكأن أنواعاً من الحظر، وسدودا وعتبات، وحدودا دبرت للسيطرة على جانب من التضخم الكبير للخطاب، ولتحقيق الجانب الخطير من غناها، ولتنظيم اختلاله بصورة تتجنب معها، ما ليس فيه قابلاً للرقابة." (٨)

ومقدور الدارس أن يرصد هذا التطور في إستراتيجية الفوبيا، وانتقالها إلى إستراتيجية الفرع الجماهيري في الخطاب " عادت صديقتي من إجازة الصيف، وفور وصولها رفعت سماعة الهاتف وتلقت الرسالة : قيادة الجبهة الداخلية فحص جهاز الإخطار في الخلوي، في الأخبار التي أذاعها في نفس الوقت راديو السيارة العمومية جاء أن رئيس الوزراء يوسع صلاحياته، وفي التابلت الجديد الذي اشترته ظهر العنوان "عندما تسقط الصاروخ الذي سيحرق الخليج" هكذا ينشأ الفرع الجماهيري" (٩)

نلاحظ كيف توسل منتجو الخطاب في عملية بنائه على البناء الحكائي على السرد بقصد التأثير في المتلقين، فهو يسرد حكاية صديقه العائدة إلى إسرائيل من إجازتها الصيفية، والتي تعني هذه العودة، لحظة الانقطاع عن كل ذي صلة بالهدوء والمتعة والراحة، مع إحداث عنصر المفاجأة، ثم تتالى الأحداث داخل الخطاب، باستعمال الأفعال المضارعة (تلقت، تسقط سيحرق، ينشأ) للتأكيد على التسلسل الحدتي المفضي تدريجياً، إلى تسلسل خوفي، وصولاً إلى حالة الفرع الفردي (للعائدة) من رحلتها، لينتقل متسللاً إلى المتلقين القراء، ليعيشوا الحالة ذاتها. وهذا ما يفعله منتجو الخطاب من خلال توظيف اللغة إذ "يمكن للكلمات أن تسبب الدمار والحرب ... لأن مثل هذه الكلمات تخلق التصورات والتخيلات الخادعة، تحدث الخوف، تؤدي إلى الهلع والرهبه أو ببساطة إلى تقديم عروض زائفة (١٠) ، ويظهر ذلك جلياً في الخطاب "فإن إسرائيل تقف أمام خيارين بسيطين ومحتمين، هجوم فوري، أو تسليم بإيران نووية" (١١)

إن لجوء الخطاب إلى افتضاح الخيارات التي تتطلب نوعاً من الكتمان، إن لم تكن السرية المطلقة، يهدف إلى تحقيق غايات ومقاصد داخلية للتأثير في الجمهور الإسرائيلي وخارجية لممارسة شكل من أشكال الدعاية "البروباغندا" ضد حكومة إيران عبر تأليب شعبها عليها، لأن جزءاً من المعطيات الدلالية التي يتضمنها الخطاب موجهة للشعب الإيراني وقيادته، إلا أننا نعتقد " أن الحرب التي لا تعتمد عنصر المفاجأة حرب مستحيلة". (١٢) ولهذا خرجت التهديدات إلى الإعلام لتحقيق المقاصد التي ذكرناه.

وهكذا يسد الخطاب النوافذ أمام أية خيارات أخرى، من أجل قتل الآمال، ليزيد من حالة

التوتر العصبي لزيادة حالة الفزع في الشارع الإسرائيلي، فالحتمية الثالثة غير المدرجة في الخطاب والمبطنه فيه هي الفزع الجماهيري، وبهذا يتمكن الخطاب بوصفه رسالة من تحقيق غايته في إحداث التأثير المطلوب في المتلقين، "أي أنه خطاب غرضي، يتم إنتاجه، وكذلك قراءته في ظروف مادية ومعنوية محددة".^(١٣)

من هنا، يعمل الخطاب الإعلامي، على رفع مستويات الفزع الجماهيري، من خلال، توظيف العنصر الزمني، وربطه بالتهديدات والمخاطر، فيصبح كانون الأول عنوان زمني مرتبط بالمخاطر "كانون الأول القريب، سيوقف الإيرانيون العالم، أمام لعبة شطرنج مدهشة... ستغلق إذا في كانون الأول... لا يشيرون في إسرائيل وحدها، إلى الموعد النهائي، في كانون الأول، بين أجهزة استخباراتية غربية في أنحاء العالم أيضاً.

بادئ الرأي بالنسبة لإسرائيل، نافذة الفرص العسكرية للهجوم، ولا يعني هذا، أن النافذة لا يمكن أن تفتح مرة أخرى في المستقبل، بعد سنة أو سنتين، إذا أحرزت إسرائيل قدرة عسكرية، لا تملكها اليوم، إن إيران ستكون آنذاك، إذا في مكان آخر في المجال الذري" (١٤) إن الزمن يصبح ركيزة أساس لخدمة إستراتيجية الفزع الجماهيري، من هنا "يختار المرسل (منتج الخطاب) إستراتيجيه وفقاً لما تقتضيه سلطته".^(١٥)، وهذا ما يؤكد عليه الخطاب عندما يجعل من الزمن محددًا تاريخيًا لحالة الفزع الجماهيري، بهدف رفع وتأثيره.

" إن ما تصوره الأنباء المنشورة المعلنه عن البرامج الأمنية والسياسية والعسكرية- الموضوعه في كفة الميزان إلى كانون الأول هو أنه سيكون الهجوم من جهة عسكرية أسهل بعد تشرين الثاني"^(١٦)

فالخطاب يمضي قدماً في توظيف عنصر الزمن، بقصد تحقيق الغرض ذاته، وصولاً بالجمهور إلى حالة من الهستيريا: "عندنا قلقون من التقدم المتواصل للإيرانيين باتجاه قدرة الحافة للسلاح النووي بهذا المفهوم نفذت إيران هذا الأسبوع خطوة مهمة في تفعيل أجهزة الطرد المركزي إلى النطاق المحصن أو نقل المادة النووية من تنناز إلى هذه التحصينات تحت أرضية فهذه ستكون إشارة واضحة على اقتراب المواجهة الكبرى".^(١٧)، فبقراءة ما ورد في الخطاب، نجد أن هناك معنى حقيقياً قابلاً خلف المعنى المجازي، ويمكن أن يدرك من خلال التعامل مع العبارة، فمنذ البداية يضع الخطاب الذوات المتلقية الجمهور في دائرة القلق بقوله بلغة مباشرة (عندنا قلقون) فكلمة (عندنا) تشير إلى الجمهور، وكأنه يتكلم باسمه، لا بل تتحد الذات المتكلمة مع الذوات المتلقية، وكذلك تذهب في عملية إنذواب مع الذوات السياسية، والأمنية والعسكرية، بقصد تعظيم المشهد الهستيريا في المجتمع الإسرائيلي، وصولاً لاتخاذ القرار بالهجوم أو عدمه.

ولتحقيق ذلك، توسل منتجو الخطاب باستعمال الظرفية المكانية، والضمير المتصل بهذه الطريقة، وفي سياق سياسي وإعلامي، يقصد من ورائه، خلق انطباعات سريعة، لدى الجمهور؛ بأنه ليس هو القلق وحده، بل يشاركه في ذلك القلق، والخوف، والفرع والهستيريا، قياداته كافة، لهذا يصبح القلق مبررا، لأنه؛ يأتي نتاج تقدم إيران باتجاه الحافة النووية، وللتأكيد على هذه المبررات، يعمل الخطاب على ضغط الزمن، وعصره في وحدة زمنية وهي (أسبوع) لتبعث الإحساس باقتراب النهاية، (نفذت إيران هذا الأسبوع خطوة مهمة في تفعيل أجهزة الطرد المركزي، إلى النطاق المحصن من ننتاز إلى هذه التحصينات التحت أرضية فهذه ستكون إشارة واضحة على اقتراب المواجهة الكبرى).^(١٨)

ثم يستخدم الخطاب مصطلحا ثانيا، وهو (النطاق المحصن) للإيحاء النفسي، بأنه إن لم توجه إسرائيل ضربة عسكرية ضد إيران، فسيكون التهديد الوجودي حقيقيا، لأن إيران، قد وصلت إلى مرحلتها الحافة النووية، والنطاق المحصن، ثم يستخدم لغة عسكرية شاع استخدامها في الأدبيات العسكرية التاريخية، وهي (المواجهة الكبرى) ليبقي الجمهور في حالة فرح هستيري جمعي مريعة، فالذي يخبرهم بهذه المخاطر، هو تلك المصطلحات المدروسة بعناية، وليس الذات المتكلمة التي تتوارى خلف الحدث الخطابي، لتتركه يتحرك في الذهنية الجمعية بحرية لتعمل على بناء تصوراتها القادمة وفقا لمنظومة معرفية تحمل متصورات عن الحرب النووية وما تخلفه من دمار شامل، وكارثة مستدامة، لأن الجمهور ليس خبيرا نوويا ولا عسكريا، بل هو جمهور لديه مرجعية تاريخية وهي: هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين اللتين قصفتها أمريكا بالقنابل النووية، من هنا، يتجرع جرعة الفرع بسهولة كبيرة. لأنه "كلما كانت مجموعة العناصر أكثر تقاربا، فهي تدرك على أنها تنتمي إلى مجموعة واحدة، وهذا يسهل عملية تخزينها وتذكرها لاحقا."^(١٩)

ثم يمضي الخطاب الإعلامي في بث الهستيريا، من خلال توظيف المعلومات، وقيام منتج الخطاب بدور المؤول بدلا من أن يترك للمتلقين حرية التأويل في فضاء الأحداث الخطابية التي احتضنها الخطاب، من أجل تسطيح المعاني والدلالات لإحداث التأثير في الجمهور (القراء)، لذا؛ نجد أنه يؤول كلام الوزير "إن كلام وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا، لا يفهم على وجهين وقد قدر إن إيران تنوي"، وهي قادرة على إنتاج قنبلة ذرية في غضون سنة أو أقل من سنة، وأعلن أن هذا بالنسبة للولايات المتحدة خط احمر وأنها ستوقف إيران بكل طريقة ممكنة."^(٢٠)

فلننظر كيف اعتمد الخطاب على شخصية نافذة ومؤثرة وهامة وصاحبة سلطة، وذات موقع في دولة حليفة، وأية دولة، إنها أمريكا، فلذلك، احتاج خطابه إلى التأويل بخطاب (إن كلام وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا)، من هنا "لا يفهم كلامه على وجهين، ولننظر إلى

الخطاب، كيف قام بتأويل أقواله، أو قام بتقويله شيئاً لم يقله. لذلك عمد الخطاب "إلى فك شفرة النص (أقوال وزير الدفاع) بالتعرف على ما وراءه من افتراضات." (٢١)

ويرمي الخطاب إلى ترويح إستراتيجية الفرع الجماهيري عبر تصويره للخطر النووي الإيراني عبر تقليص المسافة واختزال الزمن للمواجهة الكبرى مع إيران، فهي ستكون حرباً دولية، على غرار التحالف الدولي ضد العراق، دون مشاركة إسرائيلية، لذا حمل الخطاب هذه الدلالة بقوله: "إن المعركة القريبة على البرنامج الذري الإيراني بقيادة أمريكية، وشراكة دول أخرى، هي ليست حرباً عنها مناص، فمن غيرها، سيزداد التوتر في منطقة الشرق الأوسط، إلى مستوى لا يطاق، إن حصر عمليات الاغتيال في علماء الذرة، فيه رسالة مزدوجة إلى النظام الإيراني" (٢٢)

إن منتج الخطاب يمارس سلطته إلى أبعد الحدود حتى وإن كان لا يمتلك هذه السلطة واقعياً وموضوعياً، ولكننا نتحدث عن سلطته داخل الخطاب واستحواده عليه لينصب ذاته، جهة مقررة قادرة على ترسيم السيناريوهات للمواجهة وشكلها، مع أنه يدرك - حسب اعتقادنا - أن "فعالية التهديد تعتمد على سرعة تصديق الطرف الآخر، وكما أن التهديد لا يكون فعالاً، ما لم يكن بإمكان المهتدد أن يعيد ترتيب دوافعه أو ترتيب عرضها، بحيث يستطيع أن يبرهن أنه سيكون - لديه على نحو ارتجاعي - دافع للتنفيذ" (٢٣)، في سياق "الفضاء الذي تتم فيه الأحداث الخطائية إلى واضحة النهار... يعني أننا نريد أن نبیح لأنفسنا، وصف مجموع العلاقات داخله وخارجه." (٢٤)

هنا نلاحظ كيف عمل الخطاب على الترويح لاقتراب الضربة العسكرية لإيران، لأنها حرباً حتمية لإسرائيل. ولذلك يجعل الخطاب هذه الحتمية مرتكزاً أساسياً في تصورات القابلة للتحقق، لأن إسرائيل لها مصلحة وجودية في إزالة التهديد قبل وقوعه، إلا أن هذه المعركة رغم حتميتها، فهي ليست إسرائيلية. بل، أميركية ودولية ضد طهران، وقد لا تكون، وربما قد تكون إسرائيل شريكاً فيها، أو تقوم إسرائيل بشنها لوحدها، ولكن استخدام الخطاب للمفوز (القريبة)، تفجر طاقات الخوف، والفرع لدى الجمهور، فالحرب الدولية المرتقبة التي صاغها منتج الخطاب، لكي تثير "الانتباه، مما يتيح للفرد اكتشاف خصائص الأشياء، وتمييزها، ويسهل عليه عملية استرجاع الخبرات، المرتبطة بها، الأمر الذي يساعد في سهولة إدراكها" (٢٥)

الأمر الذي يفضي أيضاً إلى مضاعفة مستويات الفرع الهستيري عند الجمهور، لأنه يدرك طبيعة مخاطرها، نظراً لامتلاكه تجارب سابقة مع الحرب الدولية على العراق، وفي الحرب على حزب الله، بالإضافة إلى خبراته المعرفية المتراكمة في هذا المجال.

الأمر الذي عمل على زيادة وتيرة الفرع الجماهيري، هو تأكيد الخطاب على " أن الأسرة الدولية.. أي القوى العظمى الغربية والولايات المتحدة على رأسها، سلمت بمبادرة الحرب الإسرائيلية- ولأن إيران بتعبير اقتصاد السوق ثمن.

لقد خلقت الأسرة الدولية الظروف المثالية لعملية إسرائيلية، ضد إيران. والآن، على نتيا هو الوقوف عند كلمته، ويطلق طائرات القصف إلى مقاصدها في إيران." (٢٦) ، فاللغة تزداد الظهور المباشر، بقصد تحقيق الوضوح والمصادقية، لخلق حالة من الترقب، والانتظار المصحوب بالترقب الفلق، من خلال قول الخطاب "مشكلة إيران مشكلة حقيقية، ومن يقترح عدم حلها بهجوم إسرائيلي، يجب أن يقترح كيف يمكن حله." (٢٧)

لذا، فإن الأحداث الخطابية في الخطابين السابقين، إذا ما أعيد تشكيلهما، فإنها تحيل إلى موضوع خطابي واحد، هو توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى المنشآت النووية الإيرانية، وهذا يجعل مهمة الخطاب في سياق إنتاجه ليست إدانة الشر "الذي يسكن كل ما هو موجود. بل أن يستشعر الخطر الذي يكمن في كل ما هو مألوف ، وأن يجعل كل ما هو راسخ، موضع إشكال". (٢٨) ، وذلك من أجل أن يحدث الخطاب تطفيفا في حالة الاتزان السيكلوجي الجمعي، ولكي يتمكن من زحزحة الرأي العام عن مواقفه، حتى يتسنى له، أن يتسلل عبر النتوءات، والشقوق النفسية، والفكرية ، من أجل تمرير مواقفه تجاه القضية المطروحة. لذلك، يمكننا ولأي دارس ، أن يكتشف دوافع تبني الخطاب لهذه الاستراتيجيات السيكلوجية.

مراجع الدراسة

١. عبد الهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية وتداولية. دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ٢٠٠٤، ص ٢٢٢.
٢. المعجم الوسيط
٣. almasdarone.com/index.php/ar/2013-06-0
٤. تشيلو روزنبرغ "فرع زائد" معاريف - ٢٠١١/٩/١
٥. د. خليل أبو فرحة، الموسوعة النفسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٨٠-٨١
٦. د. حميد حمداني، القراء وتوليد الدلالة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٧٠
٧. مرجع سابق، تشيلو روزنبرغ "فرع زائد"
٨. ميشيل فوكو، جينا لوجيا المعرفة، ترجمة أحمد الساطي وعبد السلام بعبد العالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط ٢٠٠٨، ص ٢٧
٩. الدكتور ايتنسيك، عنوان المقال: "صناعة الهستيريا" معاريف، الاثنين، ٢٠١٢/٨/١٣، الأيام، الثلاثاء ٢٠١٢/٨/١٤
١٠. بيير بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقوق، ترجمة، درويش الحلوجي، دار كتعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، ط ٢٠٠٤، ص ٥٠
١١. رون تيرة، عنوان المقال "الهجوم الفوري أو التسليم بإيران نووية" صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٢/٨/٣١
١٢. مرجع سابق، امير تو ايكو، ص ٣٣
١٣. د. محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ط ٢٠٠٧، ص ١
١٤. اليكس فيشمان، عنوان المقال "ستغلق النافذة في كانون الأول" يديعوت احرنوت، الحد، ٢٠١٢/٨/١٢، الحياة الجديدة الاثنين ٢٠١٢/٨/١٣
١٥. عبد الهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب ، مقارنة لغوية وتداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، ط ٢٠٠٤، ص، ٢٢٢
١٦. الحياة الجديدة، الأربعاء، ٢٠١٢، القدس المحتلة، أ.ف.ب.
١٧. نداف ايال، عنوان المقال "أسبوع ملئ في إيران" معاريف، الجمعة، ٢٠١٢/١/١٣، الحياة الجديدة ، ٢٠١٢/١/١٤
١٨. نداف ايال، عنوان المقال "أسبوع ملئ في إيران" معاريف، الجمعة، ٢٠١٢/١/١٣، الحياة الجديدة، ٢٠١٢/١/١٤
١٩. د. رافع الزغلول، ود. عماد الزغلول، علم النفس المعرفي، الشروق، ص ٨٩
٢٠. عيناير شيلو، عنوان المقال "سنة طيبة... اعدوا الملاجئ" هارتس الأربعاء، ٢٠١١/١٢/٢٨، الحياة الجديدة، الخميس ٢٠١١/١٢/٢٩
٢١. أحمد زايد، صور من الخطاب الديني المعاصر، دار العين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، القاهرة، ص ٢١-٢٢
٢٢. أمير اون، عنوان المقال "رسالة مزدوجة إلى طهران" هارتس، الخميس، ٢٠١٢/١/١٢، الحياة الجديدة، الأربعاء، ٢٠١٢/١/١١
٢٣. توماس شيلينج، استرجحة النزاع، زهت طيب، وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم، ناشرون، الجزيرة للدراسات بيروت؟، ط ١، ٢٠١٠، ص ٤٧
٢٤. ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط ٢٠٠٥، ص ٢٨-٢٩
٢٥. مرجع سابق، د. رافع الزغلول، ود. عماد الزغلول، علم النفس المعرفي، الشروق، ص ١٨٩
٢٦. ألوف بن، عنوان المقال، (الأميركيون والأوروبيون، يشجعون تنبأها على ضرب إيران) هارتس الاثنين، ٢٠١٢/٨/١٣، الأيام الثلاثاء، ٢٠١٢/٨/١٢
٢٧. أري شبيط، عنوان المقال (خطاب أوياما الذي لم يلقه بعد) هارتس، الخميس، ٢٠١٢/٨/٢، الحياة الجديدة، الأربعاء، ٢٠١٢/٨/١
٢٨. ميشال فوكو، نسايبية الأخلاق، حوار مع هيبورت دوفوس، وبول رابنتوف، ضمن كتابهما فوكو- مسيرة فلسفية (تعريب جورج أبي إصبع)، بيروت، مركز الإنماء القومي، ص ٢٠٤

ثقافة

النقد وثقافة الأجوبة

أحمد برقواوي *

ليس النقد إلا روح السؤال ، ولهذا فالذات التي امتلأت بالأجوبة واطمأنت إليها واكتفت بها ذات خالية من روح النقد ، والثقافة بدورها إذا تحولت إلى ثقافة أجوبة لن تتعرف على قيمة روح النقد بوصفها امتحاناً معرفياً للمعروف وللواقع معاً .

قبل أن أفرض روح النقد اذهب السؤال حول معنى ثقافة الأجوبة . فثقافة الأجوبة هي الثقافة الراكدة تاريخياً والعاكسة لمجتمع راكد ، ثقافة مجتمع يعيش الاستبداد السياسي والأيديولوجي والقيمي والديني ، مجتمع مناهض للذات مجتمع يولد ثقافة بلا فضاء ، ومعادية للشك والبحث الدائم عن الجديد . ثقافة الأجوبة هي ثقافة سيطرة النظام المتعالي على البشر والمتمثل بالبنية الآتية :

أولاً : بنية الوعي الأصولي ، ولا يحسبن المرء أن الوعي الأصولي وفقاً على الأصولية الدينية فقط ، وأجوبة الإيمان المطلقة والجاهزة ، وإنما كل تترس وراء الحقيقة المطلقة هو وعي أصولي ، كل تعصب لفكرة أو لواقعة تاريخية أو لسلطة سياسية أو لأيديولوجيا ما هو وعي أصولي .

ومن هنا خطر الأيديولوجيا الشمولية على روح النقد ، سواء كانت أيديولوجيا دينية أم كانت أيديولوجيا دنيوية .

ثانياً : النظام السياسي الدكتاتوري القمعي : حيث يصادر النظام القمعي الحرية في الحياة ، وبالتالي يحجر على روح النقد بوصفها صورة احتجاج على العالم . ويخلق حراس الجهل والقبول والنعم. انه عالم الأجوبة الزائفة .

ثالثاً : عالم القيم السائدة وحراسها من الجماعات العتيقة. فحراس المألوف والقديم يقفون بالمرصاد للذات الناقدة حاملين سيف التهديد والوعيد والشر .

فلنتوقف عند السؤال إذاً ، وعندني إن ظهور السؤال ظهور لروح النقد حين نقول انتقل الإنسان إلى السؤال. يعني انه كان عائشاً" قبل السؤال. ثقافة الأجوبة عودة إلى ما قبل السؤال ، عودة إلى ما قبل النقد . العيش قبل السؤال رد فعل البيولوجيا تجاه الحياة. الكائن الحي لا يريد أن يبقى حياً" بوصفه حيواناً" ، فعندما ظهر الكائن السائل بدأت مرحلة جديدة من الحياة متحررة من رد الفعل البيولوجي.

السؤال: انتقال الإنسان من المعلوم إلى المجهول. من رد الفعل البيولوجي إلى الفعل الذهني. مع السؤال يبدأ التاريخ الإنساني، لأن التساؤل تدشين لمرحلة التفكير وولادة الإنسان الحر... السؤال عتبة الحر، ذلك أن كل سؤال إنما يتجه نحو الامتلاك ، امتلاك ما ليس معطى مباشرة، امتلاك السر... هذا الامتلاك غير ممكن دون شعور بالرفض والتمرد والبحث عن الخفي.

إنه - أي السؤال - اتجاه نحو المستقبل. طالما هو يسعى الامتلاك، إلى كشف السر، فالسر ليس في الماضي وليس في الحاضر، ولكن الظهور هو في المستقبل، الامتلاك هو في المستقبل. السؤال يتجه نحو المستقبل لأنه يحتاج جهداً" للكشف. وكل كشف هو حركة إلى الأمام. الكائن وهو يتجه نحو الأمام إنما واقع في حال القلق الوجودي. فمع السؤال بات يعرف أنه مختلف عن كل الأشياء والكائنات وأنه لم يعد مستقراً" في لحظة من الحياة. والسؤال وقد حرره من استقراره وألقاه في يم المعلق، حملته على التفكير بوجوده عبر التفكير بوجود العالم أصلاً".

هل حياة السؤال هي حياة الكائن وحياة الكائن الولادة المستمرة للسؤال. وهو المعيار المميز بين الكائنات وترابتهما.

من الكائن الذي عاش ويعيش بلا سؤال إلى ظهور الكائن ذي السؤال العامي إلى ظهور السؤال الديني إلى السؤال العلمي إلى السؤال الفلسفي إلى سؤال المعرفة والنقد إلى السؤال عن السؤال.

لا أعرف بدقة زمن ظهور السؤال لكنني أعرف أن الحاجة والدهشة وحب المعرفة الذي نما في إطار الحاجة والدهشة كل ذلك أسس لظهور المتسائل بوصفه شكلاً" من شجاعة الوجود المتجهة إلى الفهم.

وليس مصادفة أن سمت العرب أدوات التساؤل أدوات الاستفهام. فالسؤال محاولة في الفهم، وتحرير الكائن من الموقف السلبي تجاه الوجود، وكل محاولة في الفهم تجاوز.

يتميز الكائن السلبي بأنه محروم من الدهشة. إنه يقف أمام العالم بكل ما ينطوي عليه من غرابة، موقف المشاهد ذي العطالة العقلية، ولهذا ربط اليوناني ظهور الفلسفة بالدهشة، أي بين الفلسفة والتساؤل والتأمل.

في العلاقة بين التساؤل والتأمل نقبض على ترابط دائم، حيث لا تساؤل دون تأمل ولا تأمل دون تساؤل. ولا تأمل وتساؤل دون نقد صريح أو مضمّر.

في هذا الترابط يكون التأمل حالة مثله مثل التساؤل بوصفه دهشة خفية. فالتأمل لا ينطق بالسؤال بل يطرحه على نفسه صامتا". والتأمل المتسائل والمتأمل المتأمل أساس الدهشة وظهورها، فالدهشة تظهر بالتأمل المتسائل. والتساؤل - بهذا المعنى - ظهور الذات الفاعلة عقليا".

والكائن المتسائل كائن قرر عن وعي كامل بوجوده الذي هو أمامه دائما أن لا يتصالح مع الواقع الإنساني بل والطبيعي.

حين تعلن الذات: إن هذا العالم لا يعجبني وأريد عالما" آخر، والعالم هنا بمعنى الواقع، فإنها بالضرورة تطرح السؤال لماذا وكيف وما. وهذا جوهر النقد.

لماذا كان هذا الواقع على هذا النحو، لماذا لا يعجبني وكيف أتجاوز هذا الواقع على هذا النحو، وما هو الواقع الذي أريد. من الواقع إلى نقد الواقع ومن نقد الواقع إلى امتلاكه نظريا ومن امتلاكه نظريا إلى نقد امتلاكه وهكذا.

التساؤل هنا هو الكائن الفاعل، فاعلية الكائن العملية (البراكسيس). بوصفها عملا" ونظرا" متمردين، الكائن يريد المراد هنا متأمل ومتعین بالخطاب والسلوك، التساؤل إذا" هو سلب مطلق. ولا سلب بلا تساؤل. والسؤال هو (اللا).

ولأن السؤال هو اللا، فهو في الوقت نفسه هروب دائم من اليقين، من الحقيقة، من الوعي الموروث، هروب من العفن ومن الرائحة الكريهة للمستنقع من الركود التاريخي للكائن.

أعود إلى أدوات السؤال التي أطلقت عليها العرب أدوات الاستفهام، (أستفهم) فعل لمن لم يفهم بعد، الاستفهام بحث عن الفهم والفهم تصور المعنى. في الاستفهام طلب الكشف، ومن فهم اشتق المفهوم - يعني أنه صار لدي معنى له خصائصه.

السؤال - استفهاما" - كشف، تمزيق الحجاب، لأن المعنى مخفي. يقود الاستفهام - السؤال إلى الجواب. هذا يعني أن الاستفهام الذي يطلب الفهم هو استجواب يطمح للإجابة - إلى الجواب. الجواب إذا" هو فهم. الجواب - بهذا المعنى - ليس نقيض السؤال. بل هو السؤال وقد تحرر من السؤال. إذا قل السؤال وقد أنجب السؤال. والجواب يصير عدو السؤال، والسؤال يقارع الجواب حين يهيمن ثقافة الجواب - ثقافة استبداد الأجوبة، استبداد السلطة. والسؤال الذي ليس استفهاما" ليس سؤالاً لا يتمخض عن الجواب، وحده السؤال - الاستفهام استجواب - الاستجواب بحثاً عن الجواب.

في العلاقة التاريخية التي تقوم بين الإنسان والعالم علاقة استجواب ، الكائن يستجوب الوجود - يسأل - يستفهم، لكن العالم لا يقدم جواباً، لا يتكلم، يلوذ بالصمت. ولهذا الكائن هو المتسائل والمجيب، لكن المتسائل لا يطرح السؤال إلا بوحى من العالم. العالم الذي يحوي بالسؤال يوحى بالجواب دون أية كلمة منه. لا يحمل الوحي - العالم كتاباً "مسطوراً" من الجواب. بل يترك المتسائل في حيرة، وحرراً في التجوال، حرراً في التقاط ما يستطيع. بل ويغلق على نفسه أحياناً" ويهيئ للمتسائل جواباً".

التساؤل: اعتراف بالعالم وبالحجاب أولاً"، واعتراف بسلطة الذات ثانياً"، واعتراف بالفقد ثالثاً".

العالم محجوب، لا لأن وراء الظاهر باطن، بل لأن الظاهر محجوب، الذات لا تراه، وتسعى لأن تراه.

العالم محجوب لأنه يحدثني بلغة لا أفهمها مباشرة. ولهذا فالفهم هو تعلم لغة العالم المحجوب، يتعلم العالم لغة الكائن التي ما أن يتعلمها العالم حتى سهل استفهام العالم والكشف عن الحجاب.

العالم محجوب ذو لغة قد تعلمها من الكائن أو هكذا صار العالم لغة؟ العالم هو أنا وكل ما يقع تحت سلطة الأنا... العالم هو كل ما يحمل الأنا على الفهم والتساؤل.

حين أسأل ذاتي عن ذاتي أعادو عالمين، العالم إذا" عوالم.

لكني أنا العالم الوحيد الذي يطرح السؤال، العالم الآخر هو الذي يسأل. ولهذا عندما أجعل من ذاتي عالماً" يسأل أخرجه من عالمي بوصفه عالماً" آخر، و الذات العالم الذي يسأل. العالم عوالم يعني أن العالم يوحى بعدد من الأسئلة، بل كل ما يظهر لي على أنه شيء مسمى هو أشياء.

الجبل: هذا الكائن الشيء العالم الظاهر الموجود هم مجموعة من العوالم يوحى بأنماط متعددة من التساؤل ومن السائلين.

فالجبل هذا بالذات وليس سواه: مقدس، قديم، بركاني، جميل، ذو معنى قومي، ذو ماض تاريخي - إنساني.

إذا" الجبل مجموعة من الألفاظ اللغوية الدالة. صار الجبل لغة. كل جواب عن سؤال يصير عالماً" من اللغة ولأنه كذلك فقراء العالم كثيرون.

الذات - سلطة حملت العالم على أن يكون ذا لغة، عبر سلطة الذات هذه ولدت الذات. و لم تعد محدودة، وتعين الذات يعين بدورة جملة أسئلتها.

حين تطرح الذات السؤال تشعر بالنقص، بالفقد، وتبحث عن الامتلاء. ولأن السؤال يضع الذات في حضرة الشعور بالنقد فإنها تبحث عما يسد جموحها نحو اللقاء وجها" لوجه بما كانت تبحث عنه.

ولهذا فإن الذات الممتلئة بالأجوبة والمكتفية هي ذات فارغة وليست ممتلئة، فارغة من الفقد الذي يدفعها إلى التساؤل. الذات الممتلئة هي الذات الغنية بالأسلحة. والسؤال بوصفه حاجة هو دافع لا يتوقف ، دافع يتحول لدى الذات الممتلئة إلى غريزة عقلية. بل إلى غريزة نقدية . ربما يكون في مصطلح (الغريزة النقدية) نوع من التناقض أو هكذا قد يفكر العقل العامي.

عندما أصف الذات المتسائلة أنها قد وصلت إلى حد أن أصبح التساؤل عندها غريزة نقدية فهذا يعني أنها لم تعد ترى وجودها الحر خارج التساؤل الذي أصبح صفة لازمة من صفات عقلها النقدي، إنها ذات عقل جائع دائما" يتجه إلى خارجه ليمتلئ في اللحظة ويعود جائعا وهكذا.

أخطر تعينات الذات تلك التي تعود إلى الثقافة المسيطرة، والتي تفرض على الذات طبيعة الأسئلة وطريقة حلها وتحرمها بالتالي من غريزة النقد التي ولدت بالتححرر من النعم .

بل قل: تفرض الثقافة على الذات عادات السؤال إلى حين تتحرر الذات عبر قتل الآباء ومراجعتها المتوارثة.

والذات حين تنتصر وتغدو الثقافة تعبيراً" عن انتصارها تتحول الثقافة هذه إلى عامل مساعد لإبداع الذات - السؤال. ودون ذلك لا سلطة ذات، أو وجود ذات بلا سلطة على ذاتها. لقد استخدمت مصطلح ثقافة الأجوبة بوصفها ثقافة راکدة، استبدادية، مناهضة للذات وللحرية، وذات أسوار عالية لمنع الهروب إلى السؤال. ثقافة بلا فضاء، معادية للشك وللبحث عن الدائم عن الجديد وبالتالي معادية للنقد.

أسئلة ثقافة الأجوبة أسئلة التكرار الممل التي تنطوي مباشرة على الجواب الجاهز سلفاً". لأنها ثقافة التعصب، ثقافة الوعي الأصولي بالعالم... تحاول ثقافة الأجوبة أن تمنع الذات من الشعور بالفقد وبالعدم. تحاول أن تحولها إلى خزان أجوبة، إلى ذات عاجزة عن النقد. فالذات المتسائلة تشعر بالنقصان دون أي شعور بالامتلاء الدائم. ففي الوقت الذي تنحصر فيه الذات من ثقافة الأجوبة في عملية رفض وصراع وخوف وثورية ونقد لثقافة الأجوبة، فإن الذات في ثقافة السؤال تخلق بحرية كاملة دون أي عائق في فضاء السؤال المختني بثقافة السؤال ثقافة الحرية. ثقافة النقد.

يقع السؤال النقدي في ثقافة الأجوبة في حقل الحرام، وتفرض على الناس أسئلة تنطق بالأجوبة الجاهزة.

إنها تقوم عملياً" باغتيال السؤال بسلب السؤال ماهيته وتنشر شبه السؤال. فالسؤال المستند إلى حقائق مطلقة زائفة أصلاً" ليس سؤالاً" بل تأكيداً"، كل سؤال تأكيد هو شبه سؤال.

تأمل شخصاً" يريد أن يسأل عن الكون وهو مؤمن بأسطورة التوراة أو فرض عليه الخانات أن لا يطرح السؤال حول الكون إلا تأسيساً" على هذه الأسطورة، إن الاستفهام من وحي المقدس ليس سؤالاً".

السؤال بوصفه شعوراً" بالنقص يحول البشر إلى صيرورة دائمة ولانهاية لها من التفكير والتأمل والتجاوز والرفض واليقين بين قوسين، اليقين بين قوسين ليس انتقاصاً" من الحقيقة بل تأكيداً" لماهيتها المفتوحة على كل جديد، وعلى كل نقد.

اليقين - الجواب حين نجعله بين قوسين اعتراف متحفظ بالحقيقة، وإن وضع الحقيقة بين قوسين لا يساوي تعليق الحكم عند هوسرل فالحقيقة هي واقعة حبلية بالإمكانية دائماً"، لأن كل واقعة هي حبلية بالسؤال دائماً".

ومن هنا ينتج أن ثقافة الأجوبة هي ثقافة الحقائق المنجزة إلى الأبد. الحقائق التي لا يأتيها الباطل ولا تتغير ولا تتبدل.

وإذا كانت ثقافة الأجوبة وثقافة الحقائق الأبدية التعبير الصارخ على التأخر التاريخي - الإنساني ولا وجود لإنسان بوصفه حراً، فإن مجتمع الأسئلة والحقائق الجبلي بالإمكانية هي النقيض المعبر حضور الذات الحرة المعبرة عن مجتمع الحرية وثقافة النقد .

السؤال في ثقافة النقد اكتشاف وليس اختراع، والسؤال الاكتشاف هو السؤال الحقيقي، لأنه صادر من قلب الواقع، وجوابه كامن في قلب الوقائع محجوباً، ولكنه جواب يكشف عن نفسه عبر السؤال.

إني لا أستطيع أن أخترع سؤالاً حتى ولو كنت حراً، فالسؤال في ثقافة الأجوبة صادر عن الأجوبة الصادرة عن أسئلة مخترعة لا رابط بينها وبين الوقائع سوى رابطة وهمية.

فالذي اخترع وجود الأشباح في الحرب والبيوت المهجورة أو المعمورة اخترع السؤال: ما الطريقة لإخراج الأشباح من المكان، أما السؤال: لماذا يؤمن الناس بوجود الأشباح وما الثقافة التي تؤسس لايمان كهذا، فهو سؤال عن واقعة الايمان بالأشباح بوصفها واقعة ذهنية، سؤال فهم واقعة الايمان ليس إلا ونقدها.

ولو عدنا إلى جواب السؤال الزائف (ما الطريقة لإخراج الأشباح)؟ فإن الأجوبة جاهزة أصلاً، وليس هناك أي أمل بتحرير الناس من الأسئلة الزائفة إلا بتحريرهم من الأجوبة الزائفة.

غير أن خطر الأسئلة اليومية الزائفة أقل بكثير من خطر الأسئلة السياسية والمعرفية والاجتماعية الزائفة الناتجة عن رغبة في الكذب لتحقيق انتصار سلطة ما أو استمرار سلطة ما ذات طابع عنفي ديكتاتوري تسلطي نفعي.

السياسي - الشيخ - الإيديولوجي في إتحادهم أو استقلالهم هم سدنة هياكل ثقافة الأجوبة في عالمنا وجزارو ثقافة النقد .. وعندي إن السؤال والحرية والنقد في ترابط لا ينفصم.

قراءة في كتاب «التصميم العظيم» تأليف عالم الفيزياء النظري ستيفن هوكينغ والفيزيائي ليونارد ملوديناو

صلاح الصوباني *

ان تاريخ الصراع المحزن الطويل والمستمر بين الاديان وعلوم الطبيعة أضعف هيبة ممثلي الأديان السماوية، لأنهم تمسكوا بعناد بتحميل الله جل وعلا سد الفجوة بين العلم والاديان. فكلما فسر العلماء ظاهرة طبيعية ما تصدى لهم اللاهوتيين ويقولون: انظروا كم هو كبير هذا العالم انكم لا تستطيعون ان تنكروا أنه يوجد عدد كبير من الظواهر التي لن نستطيع نحن البشر تفسيرها رغم التقدم العلمي، لأن الكون يفوق قدرة عقولنا على الاستيعاب، ولأنه يقوم في نهاية المطاف على سبب ميتافيزيقي (ما وراء الطبيعة).

صحيح أن الكون لا يمكن استيعابه كاملاً من قبل كائن ليست قدراته العقلية على الاستيعاب سوى تعبير عن تكيفه المتخصص حصراً مع الشروط السائدة على جرم سماوي وحيد وهو الارض. لكن رجال الدين يقعون دائماً في الخطأ مرارا وتكرارا بأنهم يتمسكوا بظواهر معينة تقع في مجال الاختبار البشري العام والبحث العلمي مدعين أنها غير قابلة للتفسير ومقدمين ذلك على أنه براهين على الحقيقة الالهية.

لذلك من يتمسك مبدئياً بلا امكانية تفسير ظواهر طبيعية معينة ويعزوها إلى اسباب ميتافيزيقية ما ورائية، عليه أن يتحمل نتائج الفشل وخيبة الامل لأن العلم سينقضه عاجلاً "أم أجلاً"، ويحل لغزها ويفسرها بالطرق العلمية. هذا المنهج في تفكير اللاهوتيين الذين حصروا وجود الله بعجائب الطبيعة غير القابلة للتفسير كبراهين على وجود الله ثبت فشلها وأوقعتهم في تناقض وعدم يقينية، فهم يضطرون للبحث عن عجائب أخرى وهكذا دواليك. هناك عدد لا حصر له من الامثلة قدمها على سبيل المثال الدكتور مصطفى محمود في برنامجه "العلم والإيمان" على شاشات التلفزيون ولمدة عشرة سنوات وجميعها ينحصر في ظواهر طبيعية ويعزيها إلى "عظمة الخلق" ولكن أغلب هذه الظواهر يمكن تجريبيها في المختبرات أو مشاهدتها وتوقع تكرارها أو التحكم في تكرارها أو معرفة أسباب وقوعها.

ظهرت الانزلاقات اللاهوتية في الغرب عندما بدأ كثير من اللاهوتيين ربط عجائب الطبيعة غير القابلة للتفسير كبراهين على وجود الله ومن أوائل اللاهوتيين الغربيين واشهرهم "

فرانسوا فينيلون " عضو الاكاديمية الفرنسية الذي نشر كتاب عام ١٧١٣ بعنوان " دلائل الطبيعة على وجود الله " حيث أن علوم الطبيعة فسرت أغلب هذه العجائب التي عرضها اللاهوتي الفرنسي والذي اقتبس الكثير منها الدكتور مصطفى محمود وعرضها في برنامج التلفزيوني بعد حل الغازها.

يجب التنويه إلى أن التهم المنسوبة اليوم إلى العلم أنه معاد للدين تعود لسببين أولهما الطريقة غير الموقفة للاهوتيين ورجال الدين في ربط العلم بالدين والذين حصروا وجود الله في الجزء غير المفسر بالعلم أو غير القابل للتفسير. والسبب الثاني يعود لبعض علماء الطبيعة الذين وقعوا بنفس الخطأ ولكن بالاتجاه المعاكس، فكلما أحرزوا تقدم في العلم وفسروا بعض عجائب الطبيعة ليخرجوا باستنتاج قاطع بعدم وجود الله أو إنكار وجود حقيقة فوق طبيعة تختبئ خلف واجهة المراتب. وكان هذا ردهم على اللاهوتيين وبنفس منهجهم القائم على وجود الله في عجائب الطبيعة التي تتجاوز حدود العقل البشري. وأسطع مثال على جنوح علماء الطبيعة والذين وقعوا في خطأ اللاهوتيين إجابة العالم الفيزيائي لايبلاس على سؤال نابليون له " لماذا لم تذكر الله مطلقاً في كتابك الشهير حول نشوء المجموعة الشمسية؟ " فأجاب العالم " سيدي، لم احتاج الى هذه الفرضية في براهيني ".

لا يجوز ربط الدين بالعلم لأن المنهج اللاهوتي الديني للوصول إلى المعرفة (الابسمولوجيا) وتفسير الظواهر الطبيعية والإنسانية يختلف كلياً عن المنهج العلمي التجريبي، فهما مسارين مختلفين متوازيين لا يلتقيان لأنهما يستخدمان أدوات مختلفة في البحث والتقصي والاستقراء. فالمنهج الديني اللاهوتي يعتمد على المنطق والتفكير التجريدي والميثولوجيا (علم الأساطير) وقصص الأقدمين والموروث الثقافي والتراث في تفسير الظواهر الطبيعية وشرح الطبيعة الإنسانية. بالتالي يحيط هذا المنهج المعرفي وتفسيراته بالقدسية ويعبد في كثير من الأحيان. أما المنهج العلمي التجريبي يعتمد على المشاهدة والتجريب والاختبار والقدرة على التنبؤ وتوقع ما يحدث ومعرفة الأسباب والتفسير والضبط والتحكم في بعض الظواهر وحيثما أمكن واختبار الحقائق استناداً على القوانين العلمية التي تشكل شبه اجماع من العلماء عليها. مع العلم أن الحقائق العلمية غير مقدسة وليست ثابتة بل هي حقائق بلغت درجة عالية من الصدقية ويقبل بتغيرها وتعديلها في حال ثبت عكسها.

الخطأ الذي يقع فيه اللاهوتيين وعلماء الطبيعة بما فيهم الفيزيائي النظري " استيفن هوكينج " في قضية وجود الله ناتجة من الاعتقاد أن براهينهم هي بالمطلق تنفي أو تثبت وجود الله. في الواقع لم يستطع كلا الطرفين من إثبات وجهة نظرهم بشكل قاطع ومطلق لا بالمنطق العقلاني التجريدي أو الميتافيزيقي ولا بالعلم التجريبي أو بالعلم الطبيعي النظري. فالقضية

هنا قضية احتمالية تتعلق بالإيمان بوجود الله أو عدم وجوده تتراوح ما بين أعلى من ٠٪ و أقل من ١٠٠٪. فالإنسان يكون مؤمناً مع نسبة من الشك أو ملحدًا مع نسبة من عدم اليقين. أما اليقينية المطلقة لم تعد موجودة في هذا الكون بعد اكتشاف مبدأ الريبة (اللايقينية) (Indeterminacy) في الفيزياء الكمومية من قبل عالم الفيزياء ” فرنر هايزنبرج ” عام ١٩٢٧ وقد أسهب العالم ستيفن هوكينغ في شرحها في هذا الكتاب. ويقوم هذا المبدأ على أننا نستطيع أن نقيس سرعة الجسيم أو نستطيع أن نقيس موضعه، غير أننا لا نستطيع أن نجز المهمتين معاً. وكلما كانت دقة في معرفة الموضع غدونا أقل قدرة على معرفة السرعة كأن الطبيعة ترفض الكشف عن حقيقتها. وهذا المبدأ يفضي إلى استنتاج خطير هو: أن فعل ملاحظة الظاهرة تغير في شكل الشيء الملاحظ (بفتح الحاء) بالتالي لا نستطيع معرفة طبيعة هذه الظاهرة وتوقع سلوكها بنسبة ١٠٠٪. يكون في هذه الحالة سلوك الظاهرة احتمالي (انظر تجربة الشقين أو تجربة شقي يونغ). وعلى ذلك فإن استنتاج العالم الفيزيائي ستيفن هوكينغ على أن الكون لا يحتاج إلى خالق يكفي وجود قوى الجاذبية كفيله بخلقه من العدم. يتناقض مع مبدأ الريبة (اللايقينية) في الفيزياء الكمومية الذي أسهب العالم في شرحه في هذا الكتاب.

لقد بدأتنا بهذه المقدمة لنضع القارئ في جو هذا الكتاب و كاتبه فالحقائق العلمية التي يزر بها هذا الكتاب ليست مطلقة بعضها في حكم النظرية والبعض الآخر مثبت علمياً ويقر به جميع علماء الطبيعة. وقبل الدخول في تفاصيل محتوى الكتاب نقدم صورة موجزة عن عالم الفيزياء النظرية كاتب هذا الكتاب.

ستيفن هوكينغ هو عالم فيزياء نظرية، ولد في مدينة أكسفورد في ٨ أبريل / نيسان ١٩٤٢، هذا اليوم كان الذكرى ٣٠٠ لوفاة العالم الفلكي العظيم جاليليو. له أبحاث نظرية في علم الكون، وأبحاث عن العلاقة بين الثقوب السوداء والديناميكية الحرارية، وله أيضاً دراسات عن التسلسل الزمني كما جعل من مفاهيم الفيزياء المعقدة أكثر مرونة لتكون سهلة الفهم لدى الجميع.

أصيب هذا العالم وهو في عمر ٢١ سنة بمرض عصبي يدعى (التصلب الجانبي) جعل منه مع مرور الزمن مقعداً غير قادر على الحراك، وذكر الأطباء أنه مرض خطير جداً ولن يعيش أكثر من سنتين لكنه تحدى المرض وهو الآن في ال ٧١ من عمره وهذا ما أدهش الأطباء لسنوات طويلة. ولم تنته معاناته مع المرض في كونه قعيداً فحسب، بل أصيب في العام ١٩٨٥ بالتهاب رئوي، واضطر إلى إجراء عملية جراحية لشق حنجرتة أفقدته بعدها القدرة على الكلام كلياً. قام مهندس أمريكي يدعى (والت وولتر) بتطوير نظام حاسوب معقد استطاع من خلاله التخاطب بكتابة الكلمات المطلوبة على شاشة الكمبيوتر ولاحقاً طور خبير آخر من كمبريدج برنامجاً أكثر تطوراً ملتصقاً بالكروسي المتحرك.

عمل هو كينغ مع معاونه جيم هارتل في تطوير نظرية " الكون الالمحدود" التي غيرت من التصور القديم للحظة الانفجار الكبير عن نشأة الكون إضافة إلى عدم تعارضها مع أن الكون نظام منتظم ومغلق. ومؤلف كتاب "موجز تاريخ الزمن" وهذا الكتاب يبسط المفاهيم المعقدة في الفيزياء بدءاً من ارسطو الى ستيفين وينبيرغ. دخل هذا الكتاب موسوعة غينيس للأرقام القياسية من حيث كونه الاوسع انتشاراً. وترجم حتى الان الى أكثر من ٤٠ لغة وتحول الى فيلم عام ١٩٩١ من اخراج ستيفين سبيلبرغ.

هذا الكتاب الذي نحن بصدهه التصميم العظيم (Grand Design) من تأليف ستيفن هو كينغ وليوناردو ملودينا نشر في العام ٢٠١٠ ورغم أن هذا الكتاب صغير الحجم نسبيا حيث لا يتعدى عدد صفحاته باللغة الانجليزية (٣٢٥) صفحة إلا أنه زاخر بالمعلومات. وقد كتب بأسلوب سهل يفهمه من هم من غير الاختصاص العلمي وخصوصا في شرح القضايا بالغة التعقيد المتعلقة بنظريات الفيزياء الكمية الحديثة Quantum Physics.

الغرض الاساسي من هذا الكتاب كما تطرق إليه الكاتب هو الإجابة على عدد من الاسئلة التي كانت ولا تزال محيرة للبشر وكانت الاجابة عليها وحتى وقت قريب مقتصرة على الفلاسفة. ليبين الكتاب أن العلم يملك الإجابات على بعضها. ويقر الكاتب أن العلوم لا تتميز بالمثالية المطلقة فهي أفضل وسيلة يمتلكها الانسان للوصول للحقيقة حيث تتميز بكونها ذاتية التصحيح، مستمرة، وبالإمكان تطبيقها على كل شيء. ولكن لها قانونان لا يجوز تجاوزهما. الأول: لا توجد حقائق مقدسة، فكل الإفتراضات فيها يجب أن تكون تحت التجربة النقدية ومناقشات ذوي الاختصاص وثانيا: كل ما هو غير متفق مع الحقائق العلمية وجب رميها أو إعادة مراجعته بالبديهيات في المجال العلمي تصبح أشياء خاطئة أحيانا والمستحيلات تصبح أشياء واقعية في أحيانا أخرى.

فالعلوم البشرية تمتلك الطبيعة التراكمية والتصحيح الذاتي، أي أن الأخطاء العلمية احتمالية، ولكن بالرغم من وجود هذه الأخطاء وبالرغم من الظروف التي تفرضها مثل هذه الأخطاء، فالعلم دائما يصحح نفسه بنفسه مع الزمن، فتموت النظريات الخاطئة أو تتطور لتصحح إتجاهها إلى الإتجاه الصحيح.

يقول هو كينغ في الكتاب أن العالم لطالما كان غامضا للبشرية، فالخوف من الظواهر الطبيعية والرغبة في إيجاد قوانين تنظيمية لها، تساعدهم على التنبؤ بالأحداث قبل وقوعها، على أمل أن يتفادوا أخطارها، هذه الرغبة كانت وراء تساؤلاتهم العديدة لأسئلة كبيرة مثل " كيف بإستطاعتنا أن نفهم العالم من حولنا؟ ما هي ميكانيكية الكون؟ وما هي طبيعة الواقع؟"

بل أنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك بسؤال "هل يحتاج الكون إلى خالق؟". ومن ثم يتطرق إلى أن هذه النوعية من الأسئلة كانت في الماضي ذات طبيعة فلسفية، ولذا فالعلماء النظريين والتطبيقيين كانوا في الغالب لا يتطرقون لها، ولكن اليوم وصلنا إلى مرحلة توجب على العلماء وليس غيرهم مواجهة تلك الأسئلة، وخصوصاً أن "الفلسفة ماتت" حسب تعبيره. فعلم الفلسفة كما يقول لم يواكب التطورات الحديثة في العلوم، وبالأخص في علم الفيزياء. فأصبح العلماء هم حاملو شعلة الاستكشافات المعرفية، وعليهم تقع مسئولية الإجابة على الأسئلة الكبيرة.

يقوم هاوكنغ بسرد تاريخي للمسار العلمي، كيف بدأ وما هي نقاط التحول الرئيسية في مساره، وما هي معوقاته. فالطريق العلمي المبني على المنطق والملاحظة ثم التجربة والاستنتاج والقياس بدأ مع الإغريق في العهد الكلاسيكي ولا تتعدى الاعتماد على الحدس والحكمة والفلسفة، التي كانت بصورة عامة تتصف بالعمومية فيما يبدو للعقل البشري بأنه منطقي. وكانت كل الأدوات المعرفية مخلوطة بالأساطير والمثولوجيا والميتافيزيقية. والكيمياء وعلم الفلك وحرارة النجوم وبالتنجيم والسحر والقوى الخفية. ووصولاً بالعهد الحديث من الكم الهائل من النظريات التي صارت تصاحبها الكثير من الجدل والتنافس. شارحاً في كل مرحلة المعوقات الرئيسية لهذا المسار، وكيف أن العلوم لا يمكن أن تستمر بإعطاء نتائج مرضية ما لم تصحح نفسها ذاتياً ليتعدل مسارها. فالكسوف مثلاً، كان أمراً أربب القدماء لأنه لم يكن لديهم تفسير مقنع له ولا وسيلة ما لتوقع حدوثه. ولذا فلقد بدى لهم أنه لا بد وأن يكون من عمل قوى غير مرئية، أو ما وراء الطبيعية. فإخترعوا الطقوس المختلفة، يقدمون فيها النذور والاضحية.

كان هذا حدود فهمهم وتفسيرهم لكسوف الشمس وخسوف القمر والأعاصير والسيول وغيرها. ولكن بعد أن فهم الإنسان ميكانيكية عمل هذه الظواهر من خلال التجريب والتأمل العميق والإحساس بأن لهذه الظواهر قوانين معينة من الممكن فك رموزها، قام ببناء نماذج رياضية لها سهلت فهمها وخصوصاً بعد أن صح ما توقع بحدوثها المتكرر مثل التنبؤ بالأرصاد الجوية في زمننا مثلاً. فالإنسان الحديث لم يعد يخاف الظواهر الطبيعية، بل أصبح العلماء يتنافسون لحل ألغازها، وتدرجياً أدركوا بان هذه الظواهر لا تعتمد على عشوائية وأهواء الكائنات الخارقة الميتافيزيقية، ولكنها بصورة أدق ملتزمة ومقيدة بقوانين وشروط ثابتة.

ويتابع الكاتب ويؤكد أن أول طرق المنطق عند الإنسان كانت الفكرة السببية أي لكل سبب مسبب. عندما ينزل البلاء يقوم مثلاً فلا بد أن يكون هنالك سبباً لذلك. وبما أن الإنسان لم يكن يعرف هذه الأسباب فنسبها لنفسه وتحمل اللوم عليها. فأصبح الإنسان وما يقوم به من عمل

هو دائما سبب الكوارث حتى لو لم يكن ذلك منطقيا، وحتى لو لم يكن قادرا على أن يربط هذا العمل بتلك النتيجة بطريقه مباشرة. فالجهل بطرق الطبيعة قاد الناس في الأزمنة القديمة إلى إختراع الآلهة لتتحكم في كل أوجه حياتهم وترسم طريق الخير والشر لهم، وكيفية التعامل مع الأمور الحياتية وخصوصا العلاقات البشرية الإجتماعية والسيكلوجية. فلقد كان هنالك آلهة للحب والحرب؛ وآلهة للمحيطات والأنهار؛ وآلهة للأمطار والعواصف الرعدية يتوسلون لها ويقدمون القرابين لتكون هذه الآلهة راضية عن الناس، بالتالي يعم السلام وإنقاذهم من الكوارث الطبيعية والأمراض. ولكن عندما تكون هذه الآلهة غير راضية عن الناس، فالحفظ والحروب والطاعون والابوئة ستكون من نصيبهم بسبب هذا السخط الإلهي.

يلخص الكاتب في الفصل الأخير كل ما قام بشرحه بالتفصيل في الفصول الماضية من تاريخ العلم والقوانين الطبيعية والفيزياء الكمومية المعقدة ويستعرض الخلاصة والهدف في نشر الكتاب فيقول: في هذا الكتاب قمنا بعرض كيف يمكن للحركة الإعتيادية للأجسام الهائلة، كالشمس والقمر والكواكب أن تكون محكومة بقوانين ثابتة بدلا من كونها خاضعة للأهواء والنزوات الإعتباطية للآلهة والشياطين. ففي البداية ظهرت هذه القوانين في علم الفلك أو التنجيم. فتصرف الظواهر الطبيعية على سطح الأرض معقد للغاية وخاضع لعدة مؤثرات متداخلة لدرجة أنها أذهلت الإنسان في الحضارات القديمة فلم يستطع أن يصيغ لها أية قوالب فكرية واضحة أو قوانين تنظيمية ممكن أن تخضع لها. ولكن وبالتدرج وخصوصا بعد تكرار حدوث الظواهر تحت ظروف نمطية تم إكتشاف قوانين جديدة في نواحي مختلفة عن علم الفلك، وهذا ما قاد إلى بروز فكرة الحتمية العلمية: والتي تقول أنه لا بد من وجود مجموعة متكاملة من القوانين الإبتدائية التي حددت كيف ممكن أن يتطور الكون على المدى البعيد، ففي الوقت الذي ظهرت فيه فكرة الحتمية العلمية لأول مرة في التاريخ، كانت قوانين نيوتن للحركة والجاذبية هي القوانين الوحيدة المعروفة. وقام آينشتاين بتمديد وتطوير هذه القوانين بقوانين قدمها في نظريته النسبية العامة، وتم إكتشاف قوانين أخرى والتي تتحكم في شؤون أخرى في الكون.

وحتى يتحقق ذلك فإنه يشترط على هذه القوانين أن تكون صارمة في طبيعتها، أي قابلة للتطبيق في أي مكان وأي زمان دون إستثناء إذا لم تكن صارمة فهي ليست قوانين. فلا يجوز أن يكون هنالك إستثناءات لهذه القوانين ولا معجزات. أي أن الحتمية العلمية تفرض علينا شرط بأن الآلهة والشياطين لا يجب أن تتدخل في إدارة الكون أو بمعنى آخر لا يجوز خلط العلوم الفيزيائية بالغيبيات.

يطرح الكاتب في الفصل الأخير عدداً من الاسئلة هي: لماذا يوجد شيء من لاشيء؟ لماذا نحن

بالأساس موجودين؟ لماذا تتحكم مجموعة القوانين هذه بالذات بعالمنا دون غيرها؟ ويقول في كتابه من المنطقي أيضا أن نتساءل من خلق الكون، أو ما هو الشيء الذي خلق الكون. فإذا كانت الإجابة بأن الله هو من خلق الكون، فهذه الإجابة تستدرج سؤال آخر هو: من خلق الله. ومن هذا المنظور يصبح مقبولا لدينا أن نفترض أن هنالك كائن ما موجود بدون خلق، وأن هذا الكائن إسمه الله .

ويؤكد الكاتب هذا المنهج يدخلنا في نقاش عقيم، فهذا النقاش أزلي وله إصطلاح في علم الفلسفة بإسم “ السببية الأولية لوجود الله “. أي أنه سيضيع الموضوع ونبتعد عن الحتمية العلمية التي ننشدها. ولكن المؤلف يدعي حسب ما جاء على لسانه “ بأنه من الممكن الإجابة على هذه الأسئلة ضمن النطاق العلمي فقط ودون الحاجة إلى تدخل الكائن القدسي ” . فحسب فكرة الحتمية المعتمدة على النموذج والتي عرفها المؤلف باختصار بأن “ أدمغتنا تفسر المدخلات الملتقطة من أجهزتنا الحسية بعمل شكل أو نموذج للعالم الخارجي . “ وعليه فقوانيننا هي خاصة بنا وبالعالمنا، أو بصورة أدق كما جاء على لسان المؤلف أن “ النموذج الجيد من البناء يخلق واقع خاص به هو فقط “ .

فإن كانت هنالك قوانين خارج نطاق إستيعابنا فهي غير مهمة لأنها بالنسبة لنا على الأقل غير موجودة. أما خلق الكون فيقول المؤلف بما معناه أنه قد يكون فيزيائيا بدأ من قوانين بسيطة جدا ولكنها مع الوقت تطورت وتداخلت مع القوانين الكيميائية لتصبح أكثر تعقيدا وتظهر بصورة ذكية. وليشرح ما يقصده في الفقرة السابقة يضرب المؤلف لنا مثال بإستخدام لعبة تسمى “لعبة الحياة“ .

هذه اللعبة والتي تم إختراعها في سنة ١٩٧٠ من قبل عالم في الرياضيات، إسمه جون كونواي، كان الهدف منه الإجابة على أسئلة من مثل: هل الإنسان مسير أم مخير؟ أو هل من الممكن أن تتطور القوانين وتتعد مع تغير الظروف . هذه اللعبة الكمبيوترية هي عبارة عن عدة مربعات صغيرة متجاورة في البعد الثنائي - طول وعرض - تشبه إلى حد ما طاولة الشطرنج ولكن لا يوجد لها حدود معينة. أي أنها ممكن تكبر إلى ما لا نهاية. تبدأ هذه المربعات بوضع بسيط معين في زمن معين بشروط وقوانين محددة -إبتدائية بسيطة - ومن ثم تتطور وبالتدريج كما تتطور قوانينها إلى قوانين أعقد لتصل للبرنامج المراد التوصل من خلاله إلى نموذج معين يتكرر حدوثه، ليس على مستوى المربعات الصغيرة وحسب بل على المستوي العام وبصورة أكثر شمولية. هذه اللعبة تشبه كثيرا قوانين عالمنا الفيزيائية، كقوانين الدرجة مثلا وقوانين أخرى بنينا عليها الأساسيات التطبيقية في حياتنا كأجهزة الكمبيوتر الذكية حسب المؤلف. ليس هذا وحسب بل تم إختبار هذه اللعبة من قبل كونواي وطلبتة بإضافة عامل خارجي على النموذج الأصلي

لمشاهدة كيفية تطوره لتكوين خلق ذكي نسبيا وذلك بإحتفاظ المربع الواحد بتاريخ لكل البرمجة السابقة- هذا يشبه عمل الخلية في الإنسان. كما بينت المحاولات حسب ما جاء على لسان المؤلف ” بأنه حتى المجموعة البسيطة من القوانين في بداية اللعبة يمكن أن تنتج صفات معقدة تشبه الخلق الحياة الذكية في الكون الفيزيائي. فأهم شيء في هذا الكون هو وجود هذه القوانين الابتدائية. أما الأخرى الأكثر تعقيداً فهي التي تطورت عنها. ولكن على أي أساس تم إختيار القوانين الابتدائية المتحكمة في بدايات كوننا؟ قمنا نحن بوضع هذه القوانين في صيغة برنامج، ”فالقوانين في عالمنا ممكن أن تحدد إتجاه تطور النظام الكوني المستقبلي إذا عرفنا حالة هذا النظام بأي وقت معين. نحن من يخلق القوانين، أي نحن نختار الوضع الأولي للكون وذلك بتحديد المواد وأماكنها في بداية اللعبة.

لكن من يضع القوانين الابتدائية للكون الفيزيائي والذي يتطور بعده الكون الفيزيائي ليغدو كما هو الآن متميزا بالذكاء الطبيعي المعقد؟ يقول المؤلف ”نحن نعلم أن أي مجموعة من القوانين والتي تفسر عالم مستقر كما هو عالمنا لا بد أن تدخل فيه فكرة الطاقة، وعلى هذه الطاقة أن تكون كمية ومحفوظة على نفسها من الفناء، أي أنها لا تتغير مع الزمن. فالطاقة في الفضاء الخالي (الفراغ) يجب أن تكون ثابتة، ولا تتغير بتغير الزمان والمكان، وكذلك هنالك شرط واحد يجب أن يلتزم به أي قانون فيزيائي ليتم الإستقرار وهو أن الطاقة للأجسام المعزولة والمحاطة بالفضاء الفارغ يجب أن تكون موجبة لتتجاذب جزيئاتها مع نفسها... وهذا يعني أنه لا بد من بذل شغل لكي يتم بناء هذا الجسم المعزول لأنه لو كانت طاقة الجسم المعزول سالبة، فهذا قد يعمل على تحريك جزيئاته لكي يتعادل طاقة السالبة بطاقة موجبة يحدثها حركته في الفلك... وإن كان خلق الأجسام المستقرة يكلف طاقه، فعدم الإستقرار يجب أن لا يحدث لأنه وكما ذكرنا، طاقة الفضاء الفارغ يجب أن يظل ثابت... وإذا كان المجموع الكلي (الجبري) للطاقة الكونية مقيد بالثبوت على الصفر في الفضاء من أجل الإستقرار، وإذا كان خلق الأجسام يكلف بذل شغل أو طاقة،... هذا هو السبب في أنه لا بد أن يكون هنالك قانون مثل قانون الجاذبية...، وطاقة الجاذبية طاقة سالبة: ذلك يعني أن علينا أن نبذل شغلا لفصل الأجسام عن بعضها البعض، مثل فصل القمر عند الدوران حول الأرض. وهذه الطاقة السالبة بإستطاعتها أن تعادل الطاقة الموجبة التي تتطلبها خلق المواد. فالجاذبية هي التي تشكل المكان والزمان، وهي التي تسمح للزمكان أن يكون محليا مستقر وكونيا غير مستقر. ففي المقاييس الكونية، الطاقة الموجبة المصاحبة للمواد ممكن أن تتعادل مع الطاقة السالبة للجاذبية. ولذا فلا يوجد مانع من خلق الكون بأكمله بوجود هذه الطاقة. ولأنه يوجد قانون للجاذبية، فالكون يستطيع، بل ويقوم بخلق نفسه من لا شيء.

